المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات
الإستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

السياسة الخارجية لروسيا: الرابط الدولي
قياصرة السياسات الروسية في الشرق الأوسط
المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية

محور المقاومة التمدّد الإيراني في الشرق الأوسط يصطدم بحائط
المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية

التأطير الإسرائيلي للسياسة الدفاعية الإيرانية
عبد الرسول ديفسلار

أن تصبح قويًا السياسة الخارجية الجديدة للصين
فورين أفيرز

التطرّف العنيف في أميركا
مؤسسة راند

بوسائل أخرى: التكيّف للمنافسة داخل المنطقة الرمادية
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

العدد الخامس والعشرون - أيلول 2021

الرصد الاستراتيجي

أيلول 2021

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية
صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
تاريخ النشر: أيلول 2021
العدد: الخامس والعشرون

حقوق الطبع محفوظ للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438
Postal Code: 10172010
P.o.Box:24/47
Beirut- Lebanon
E.mail: dirasat@dirasat.net
http//www.dirasat.net

فهرس المحتويات

السياسة الخارجية لروسيا: الرابط الدولي قياصرة السياسات الروسية في الشرق الأوسط 5

محور المقاومة التمدّد الإيراني في الشرق الأوسط يصطدم بحائط 29

التأطير الإسرائيلي للسياسة الدفاعية الإيرانية..... 37

أن تصبح قويًا - السياسة الخارجية الجديدة للصين 49

التطرّف العنيف في أميركا 59

بوسائل أخرى: التكيّف للمنافسة داخل المنطقة الرمادية 79

سياسة روسيا الخارجية: الرابط الدولي

قياصرة السياسات الروسية في الشرق الأوسط[1]

مجموعة من الباحثين، المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية، أيار 2021

منذ أن أطلقت روسيا حملتها العسكرية في سوريا في خريف عام 2015 لم يكن هناك نقص في التحليلات لدوافع السياسات الروسية في الشرق الأوسط، والتكهّنات حول دوافع موسكو لانخراطها في الحرب السورية، والتوقّعات أين سينتهي الأمر كله. في الوقت نفسه لا يزال موضوع صنع القرار الروسي بشأن الشرق الأوسط - بشكل مثير للدهشة إلى حد ما - مهملًا إلى حد كبير وقليل البحث. من أجل الحصول على فهم أفضل للأولويات الروسية في المنطقة المضطربة، وفهم أنماط سياستها وفصل مصالح الدولة عن مصالح المجموعات أو الأفراد المختلفين، يتعيّن على المرء أن ينظر في المجال المعقّد لأصحاب المصلحة الروس في الشرق الأوسط. هذه ليست مهمّة سهلة بالنظر إلى ضباب السريّة الذي غالبًا ما يحيط بعمليات صنع القرار الروسية بشكل عام، وخاصة في الشرق الأوسط.

منطقيًا، في نظام روسيا من أعلى إلى أسفل تؤدي جميع الطرق إلى الكرملين.

ومع ذلك لا يتّخذ الكرملين قرارات رئيسية في فراغ السلطة: كما سيظهر هذا الفصل، فإن الجهات الفاعلة التي تسعى للتأثير فيه، أو على الأقل تجذب السلطة للاستماع، كثيرة. وهي تختلف في نطاق سلطتها، ومستوى الوصول إلى الرئيس، ومقدار الموارد التي يمكن أن تنفقها على تنفيذ السياسات وأنواع الرسائل السياسية التي تحملها إذا قرّر الكرملين توجيه القرار من خلالها. لكنهم جميعًا ينفّذون أيضًا للكرملين أجندة مختلفة - عادة فيما يهتمون به، ولكل أسبابه الخاصة. قد يدير الكرملين بعد ذلك سياسته من خلال هذه الأجندات المختلفة أو قد يسعى إلى التوفيق بينها في نهج شامل، اعتمادًا على المشكلة وخطة اللعبة الشاملة (أو عدم وجودها).

---

* تعريب: عبير حطيط.

[1] Aldo Ferrari, Eleonora Tafuro Ambrosetti, Paolo Magri, "RUSSIA'S FOREIGN POLICY: THE INTERNALINTERNATIONAL LINK", Institute for International Political Studies (ISPI), May 2021.
https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/russias-foreign-policy-internal-international-link-30506

يهدف هذا الفصل إلى تقديم منظور مختلف عن معظم الدراسات التي تناولت موضوع الاستراتيجية الروسية الخاصة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبدلًا من النظر إلى تواجد روسيا في الشرق الأوسط، وتحليل علاقاتها مع الحكومات الإقليمية وتقديم وصف آخر لتطور سياستها في المنطقة، تبحث هذه الدراسة في الدوافع المؤسسية والشخصية الداخلية للسياسة الروسية. وعلى أساس المصادر المفتوحة والمناقشات مع زملاء من المحلّلين وصُنّاع السياسة في روسيا، يسعى هذا الفصل إلى تقديم رؤية حول صنع السياسة الخارجية الروسية في المنطقة.

عندما تكون في روسيا، افعل ما يفعله الروس

عند التحدّث مع الخبراء الروس حول ممارسة الضغط غالبًا ما يسمع المرء ما يلي: "سيتشين هو أفضل عضو في جماعات الضغط"، كما كتب موقع ميدوزا منذ عدة سنوات في دراسته لأنشطة جماعات الضغط. وإيغور سيتشين هو رئيس مجلس إدارة أكبر شركة نفط في الاتحاد الروسي، روسنفت، وهذه الكلمات تعني أن كبار مديري الشركات يتعاملون مع مسؤولي الدولة بشكل أفضل. ومع ذلك أشار الأشخاص المطّلعون على هذا النوع من النشاط في مقال نشره موقع ميدوزا إلى أن هذا كان نهجًا غير صحيح. "من يستطيع زيارة الرئيس لم يعد من جماعات الضغط، بل هو لاعب. وجماعات الضغط هي عبارة عن لاعبين من المستوى الثاني بشكل افتراضي".

في الواقع لا يوجد مفهوم ثابت لـ "جماعات الضغط" في التشريع الروسي. وفشلت عدة محاولات لإصدار قانون مناسب ينظّم أنشطة الضغط. ومع ذلك من الصعب إنكار وجودها.

حيث أنه في الآونة الأخيرة كانت هناك زيادة في عدد المتخصّصين الذين يتعاملون في "العلاقات الحكومية"، والتي غالبًا ما يتم ربطها في روسيا بممارسة الضغط، فضلًا عن الشركات الاستشارية. لكن هذه القنوات تخدم بشكل أساسي الأجندة المحلية، وتضغط في المقام الأول على مصالح اللاعبين المحليين إما داخل روسيا أو في حالات نادرة في الخارج.

بشكل عام، مفهوم "الضغط" غامض ويتعلّق في الغالب بالاتفاقات غير الرسمية وأدوات التأثير الضمنية. ومع ذلك ففي المجال السياسي المحلي، فإن جماعات الضغط معروفة، بينما في مجال تشكيل السياسة الخارجية من الصعب تحديد القنوات لتعزيز المصالح.

من ناحية أخرى، تستخدم روسيا غموض علاقاتها مع دول الشرق الأوسط لأن السياسات الشخصية وغير المؤسسية في الشرق الأوسط غالبًا ما تؤدي إلى نتائج أكثر إنتاجية عندما يتم تنفيذها من خلال القنوات التقليدية. ثم إن عبارة "المناطق الرمادية" تترك مجالًا للتكهّنات، مثل الشائعات التي دارت حول روسيا عندما ادّعى المفتّش العام بوزارة الدفاع الأميركية لعمليات مكافحة الإرهاب في إفريقيا أن الإمارات العربية المتحدة كانت تموّل مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية.

من يوجد في وزارة الخارجية

كوجه للسياسة الخارجية الروسية، يمكن اعتبار وزارة الخارجية واحدة من جماعات الضغط المؤسسية. بالإضافة إلى ذلك يتميز مسؤولو الوزارة الذين يتولّون حقيبة الشرق الأوسط بمستوى عالٍ من التدريب المهني ومعرفة اللغة، مما يزيد من أهميتهم في نظر الزملاء الأجانب. وكما لاحظ الخبير الروسي نيكولاي كوزانوف فإن وزارة الخارجية ليست في الواقع هيكلًا لاتخاذ القرار، بل هي "خدمة بريدية تستقبل الرسائل الواردة من البلدان الأخرى وتسلّمها إلى العنوان الصحيح". فقد تكون هذه وجهة نظر مفرطة في التبسيط لوزارة الخارجية من كونها الوكالة التي تطرح مفهوم السياسة الخارجية لروسيا وتقدّم مقترحات تكتيكية رئيسية لبقية مجتمع صنع السياسة. وقد يختلف دور المؤسسات الأخرى التي تتفاعل مع الدول الأخرى والجهات الفاعلة غير الحكومية وتأثيرها في اتخاذ قرار محدد بشأن السياسة الخارجية اعتمادًا على الموقف. فعلى سبيل المثال، تتطلب أجندة الشرق الأوسط، التي تعتبرها روسيا جزءًا من استراتيجيتها للأمن القومي لأسباب موضوعية (الحرب في سوريا، وانتشار التطرف، وما إلى ذلك)، مشاركة واسعة من قِبل الأجهزة العسكرية والاستخباراتية وبالتالي يزيد من حصتهم في عملية صنع القرار. وفي حالة أوبك+ وتنظيم أسعار النفط، تلعب وزارة الطاقة دورًا مهمًا في تشكيل مسار السياسة الخارجية لروسيا. لكن أيًا كان من يلعب دور جماعات الضغط الشرق أوسطية في روسيا، سواء كانت مؤسسات أو شركات سياسية، فلا يزال يتعيّن عليه التصرّف وفقًا إلى المصالح الوطنية والأجندة من أعلى إلى أسفل. لذلك سيكون جميع أعضاء جماعات الضغط الآخرين "ثانويين" فيما يتعلق بالكرملين مما يحد من تأثيرهم بشكل مسبق.

وكما تؤكد المصادر الدبلوماسية فإن السياسة الخارجية يرسمها الرئيس نفسه، ويعاونه في المقام الأول وزير الخارجية سيرغي لافروف وممثلي الإدارات الأخرى، بما في ذلك الدوائر الخاصة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب، وهي قضية مهمة للشرق الأوسط. ويشرف

على هذه الأجندة نائب وزير الخارجية، الجنرال أوليغ سيرومولوتوف، الذي يتولّى هذا المنصب منذ آذار/مارس 2015 (في الأعوام 2000-2004، كان نائب مدير دائرة الأمن الفيدرالية (FSB)، ورئيس خدمة التجسس المضاد، وفي 2004-2015، تولّى منصب رئيس خدمة مكافحة التجسس FSB).

كما أن نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، هو سفير سابق لدى "إسرائيل" ومصر، ورئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الأعوام 2002-2005، ومسؤول عن العلاقات الروسية مع الشرق الأوسط وإفريقيا، ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) وغيرها من المنظمات الإسلامية الدولية، والتفاعل مع المنظمات الإسلامية الروسية، والقضايا المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط منذ حزيران / يونيو 2011. وفي كانون الثاني / يناير 2012، تم تعيينه أيضًا ممثلًا رئاسيًا خاصًا للشرق الأوسط.

ومن المهم التأكيد على أن القسم الروسي الخاص بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAD) يغطّي تقليديًا جميع الدول العربية، بما في ذلك شمال إفريقيا والسودان، بالإضافة إلى "إسرائيل". في الوقت نفسه كانت تركيا دائمًا ضمن اختصاص الدائرة الأوروبية الرابعة (ED4)، التي تتعامل أيضًا مع دول مثل ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك واليونان وقبرص ومقدونيا الشمالية ورومانيا وصربيا وسلوفينيا وكرواتيا والجبل الأسود. وتخضع إيران لسلطة القسم الآسيوي الثاني (AD2) إلى جانب أفغانستان وبنغلاديش والهند وجزر المالديف ونيبال وباكستان وسريلانكا. كما يشرف نائب وزير الخارجية سيرغي ريابكوف على القضايا المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، وكذلك جميع ملفات عدم الانتشار.

في عام 2015 تولّى ألكسندر لافرنتييف المنصب الذي تم إنشاؤه حديثًا للممثل الرئاسي الخاص للتسوية السورية، والذي لا يرتبط رسميًا بوزارة الخارجية أو وزارة الدفاع. ذكرته وسائل الإعلام الدولية لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر 2015 على خلفية رحلته إلى "إسرائيل". وقال المتحدث باسم بوتين دميتري بيسكوف عن تفويض لافرينتيف: "إنه يمارس دبلوماسية مكّوكية في دول المنطقة، في البلدان المشاركة في عملية التسوية السياسية". ووفقًا له، تم تعيين لافرينتيف مبعوثًا خاصًا قبل حوالي أسابيع قليلة من زيارة الرئيس الروسي إلى إيران التي تمت في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وبدأ نشاط لافرينتييف بإطلاق "تنسيق أستانا" (روسيا - تركيا- إيران) في سوريا في كانون الثاني / يناير 2017.

ومنذ بداية عملية أستانا عمل سيرجي فيرشينين، الذي شغل في ذلك الوقت منصب مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع لافرينتيف نيابة عن وزارة الخارجية. لقد كان في هذا المنصب منذ 2005؛ في عام 2011 تم ترشيحه ممثلًا خاصًا لوزير خارجية الاتحاد الروسي بشأن تسوية الشرق الأوسط، وفي آذار/مارس 2018 تولّى منصب نائب وزير الخارجية. وكان فيرشينين مسؤولًا عن علاقات روسيا بالمنظمات الدولية، ولكن لأكثر من عامين استمر في الإشراف على التسوية السورية مع ألكسندر لافرنتييف. وظهر نوع من "النظام الثنائي في الشرق الأوسط" للمرة الأولى عندما أصبح نائبا وزير - ميخائيل بوغدانوف وسيرغي فيرشينين- مسؤولين عن نفس البلد معًا. تم حل المشكلة في خريف عام 2020، عندما كان الشرق الأوسط بأكمله تحت إشراف ميخائيل بوغدانوف. وفي عام 2018، جاء ألكسندر كينشاك، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو سفير روسي سابق في سوريا، لمساعدة لافرينتيف. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2020، شغل أيضًا المنصب الجديد كمبعوث خاص للوزارة إلى سوريا. كما تم استحداث منصب جديد آخر - المبعوث الرئاسي الخاص لتنمية العلاقات مع سوريا - في أيار/مايو 2020، ومنح للسفير الروسي في سوريا ألكسندر إيفيموف، المسؤول عن حل القضايا الثنائية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي. وكما أوضحت مصادر مطلعة فإن هذا يجعل من الممكن "كبح جماح" وتبسيط عمل الشركات الروسية في سوريا.

وانضم إلى عدد من الدبلوماسيين البارزين المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط نائب المندوب الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة فلاديمير سافرونكوف، الذي تولّى في تموز / يوليو 2020 منصب المبعوث الخاص لوزارة الخارجية للتسوية في الشرق الأوسط. ويمثل الجانب الروسي في الاتصالات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك في إطار اللجنة الرباعية للوسطاء الدوليين الخاصة بالشرق الأوسط.

ما وراء وزارة الخارجية: المبعوثون الخاصون، وكالة روسونيتش ستيفو وراس

في حين أن صلاحيات المبعوثين ليست محددة بوضوح فإن وظائفهم مماثلة لتلك الخاصة بنظرائهم في الغرب. وفي السياق الروسي تجدر الإشارة إلى حالتين مثيرتين للاهتمام، رغم أنهما لم تعودا راهينتين لا تزالان تسلّطان الضوء على كيفية تمكّن وزارة الخارجية من الحفاظ على سيطرتها على أجندة السياسة الخارجية، بما في ذلك دور الوسيط بين الأعمال والسياسة. تتعلق الحالة الأولى بميخائيل مارغيلوف، الذي شغل منصب الممثل الخاص للرئيس في السودان، بصفته رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الاتحاد

(مجلس الشيوخ)، من عام 2008 إلى عام 2011، وكان الممثل الخاص للرئيس للتعاون مع البلدان الإفريقية من 2011 إلى 2014. وفي عام 2014 تولّى ميخائيل بوغدانوف، بالإضافة إلى حقيبة الشرق الأوسط، المسؤولية الإفريقية أيضًا ليصبح "المبعوث الرئاسي الخاص للشرق الأوسط وإفريقيا".

وتتعلق الحالة الثانية بأنشطة ليف دينغوف، الذي ظهر في وسائل الإعلام في آب/أغسطس 2017 كرئيس لمجموعة الاتصال للتسوية بين الليبيين. وفي مقابلة مع صحيفة "كوميرسانت" قال دينغوف إن "مجموعة الاتصال" أُنشئت بمبادرة من وزارة الخارجية الروسية ومجلس الدوما. وأشرف على أنشطة المجموعة نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف ونائب دوما من الشيشان هو آدم ديليمخانوف. وتم تفويض الأخير للعمل في المكتب الليبي من قِبل رئيس مجلس الدوما فياتشيسلاف فولودين. وظهرت مجموعة جديدة بعد فترة وجيزة من احتجاز الناقلة الروسية "ميكانيكي تشيبوتاريف" في ليبيا في أيلول/سبتمبر 2015 للتفاوض على إطلاق سراح البحارة. ادّعى دينغوف أن لديه مصالح تجارية واتصالات في ليبيا منذ عام 2008. ودعم رئيس الشيشان، رمضان قديروف، عمل المجموعة الجديدة. كما حافظت مجموعة دينغوف على اتصالات مع مختلف القوى السياسية في ليبيا لما يقرب من ثلاث سنوات، ولكن بشكل أساسي مع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس. ودارت محادثات حول مشاريع تجارية مكّنت من دحض الاتهامات الموجهة لموسكو بأنها وضعت كل رهاناتها في ليبيا على المشير خليفة حفتر الذي سيطر على شرق البلاد. وفي أوائل عام 2020 اختفى ليف دينغوف من الأجندة الإعلامية فجأة كما ظهر. هي صدفة أم لا، ولكن منذ تلك اللحظة، انضمت روسيا بنشاط إلى تركيا في مناقشة قضايا التسوية السياسية في ليبيا. علاوة على ذلك كان التمثيل على مستوى الرؤساء ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع. في الوقت نفسه تم الحفاظ على اتصالات موسكو مع جميع أطراف النزاع الليبي، ولكن تنفيذها بالفعل أُنيط بوزارة الخارجية فقط بينما تساعد مجموعات المصالح المختلفة في تنظيم الزيارات، بما في ذلك تلك التي تتم على "الخط الإسلامي".

ينبغي قول بضع كلمات عن "روسونيتش ستيفو"، الوكالة الفيدرالية لرابطة الدول المستقلة، والمواطنين الذين يعيشون في الخارج، والتعاون الإنساني الدولي. كما يوحي الاسم، فإن أولويات الوكالة هي جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، لأنها تعتبر وريثًا لشبكة من المراكز الثقافية وجمعيات الصداقة التي كانت موجودة منذ الحقبة السوفياتية في عشرات البلدان. أغلق الكثير من تلك المراكز، لكن في الشرق الأوسط، تمكّنت من

البقاء في مصر (القاهرة والإسكندرية) وسوريا ولبنان. كما توجد مراكز روسونيتش ستيفو في فلسطين وإيران و"إسرائيل" وتركيا. حيث تمكّن يفغيني بريماكوف الابن (حفيد الدبلوماسي السوفيتي يفغيني بريماكوف)، الذي تم تعيينه رئيسًا لوكالة روسونيتش ستيفو في حزيران/يونيو 2020، من بث حياة جديدة في عملها. علماً أنه على دراية بالشرق الأوسط بفضل عمله كمراسل تلفزيوني وعضويته في لجنة دوما للشؤون الدولية، حيث طوّر بنشاط الاتصالات مع قطر وفلسطين وسوريا، كما عمل بنشاط مع البلدين الأخيرين كمؤسس لمنظمة الرسالة الإنسانية الروسية غير الربحية. ويمكن اعتبار يفغيني بريماكوف المطوّر والوجه لنهج "القوّة الناعمة" الجديد لسياسة روسيا الإنسانية. كما قال في مقابلة أجراها مع صحيفة كوميرسانت: "سياستنا الخارجية والدفاعية ناجحة للغاية، لكننا لا نحتاج فقط إلى كسب المعارك والحروب الدبلوماسية، ولكن أيضًا أن نكون قادرين على كسب قلوب وعقول الناس: يجب أن يبتسم الدب الروسي في العالم. عليك أن تبتسم حتى تتمكن الناس من رؤية كل أسنانك". وبحسب قوله فإن "سلطات الدولة تفهم ذلك جيدًا، لكن هناك بعض الجمود الإداري". وتشمل أنشطة وكالة روسونيتش ستيفو، التي حصلت في آذار/مارس 2020 على الاسم غير الرسمي "البيت الروسي"، قضايا مثل الابتكار والمساعدة في التنمية الدولية، وتعزيز الثقافة الروسية في العالم، والدبلوماسية العامة، ودعم المواطنين في الخارج، وتعزيز موقف اللغة الروسية والتعليم والعلوم والحفاظ على التراث التاريخي والنصب التذكاري. كما تخطط في المستقبل لتعزيز مصالح الأعمال التجارية الروسية في الخارج.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى دور المجتمع العلمي في تعزيز الاتصالات مع الشرق الأوسط. الرائد في دراسات الشرق الأوسط هو معهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية. ففي آب/أغسطس 2020 تولّى الباحث المستعرب والإسلامي، أليكبر أليكبيروف، منصب مدير المعهد، بينما أصبح المدير السابق للأكاديمية الروسية للعلوم فيتالي نومكين مستشارًا علميًا له. في الواقع، يشرف نعومكين على جميع مشاريع المعهد في الشرق الأوسط واتصالاته مع وزارة الخارجية؛ ومن خلاله تمر اتصالات غير رسمية بين موسكو وساسة عرب. كما أن نعومكين هو عضو في المجلس العلمي التابع لوزير الخارجية، والمجلس العلمي التابع لمجلس الأمن، ورئيس المجلس الاستشاري العلمي التابع لوزارة العدل. في عام 2006، وبناءً على توصية من الحكومة الروسية، أدرجه الأمين العام للأمم المتحدة في المجموعة رفيعة المستوى التي تم إنشاؤها لسد فجوة التفاهم بين الحضارات الغربية والشرقية (مشروع الأمم المتحدة "تحالف الحضارات")؛ في عام 2016 شغل أيضًا

منصب كبير المستشارين السياسيين للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا. وفي عام 2015 أدار اجتماعين تشاوريين سوريين في موسكو، واجتماعين فلسطينيين في 2011 و2019 في موسكو.

من سوريا إلى ليبيا: تدخّل وزارة الدفاع في السياسة

شكلت بداية الحملة العسكرية الروسية في سوريا نقطة تحوّل في السياسة الروسية في الشرق الأوسط. لقد أصبحت روسيا لاعبًا مؤثرًا للغاية ولا يمكن تجاهله بعد الآن.

في الوقت نفسه نما دور قوات الأمن في السياسة الخارجية الروسية بشكل كبير (هذه العملية لم تبدأ مع سوريا، ولكن بعد بدء الصراع العسكري في شرق أوكرانيا). وتؤكد ماريا خودينسكايا-غولنيشيفا، كبيرة مستشاري إدارة تخطيط السياسة الخارجية بوزارة الخارجية الروسية، أنه بعد بدء العملية العسكرية في سوريا، شرع ممثلو وزارة الدفاع الروسية في لعب دور أكثر فاعلية في مِنصّات التفاوض متعددة الأطراف، وكانت الجهود المشتركة للدائرتين هي التي عززت موقف موسكو في "الملف" السوري. وتشير إلى أن "النجاحات" على الأرض "استخدمها الدبلوماسيون الروس والجيش في مجموعة دعم سوريا الدولية ولوزان وأستانا وعمان واستفادوا منها بالكامل".

ووفقًا لمصادر قريبة من وزارة الدفاع فإن دور قوات الأمن في السياسة الخارجية، بما في ذلك في الشرق الأوسط، "أساسي". فهو حرفيًا "استمرار السياسة بوسائل أخرى". والسؤال الوحيد هو الأداة التي يختارها الرئيس في كل حالة على حدة. إلا أن هذا لا يستبعد المبادرات الفردية، ولكن بطريقة أو بأخرى، يتم تعيينها جميعًا من خلال توجيهات من أعلى. وهناك مصادر تستبعد أي استقلالية في تصرّفات وزارة الدفاع.

وكان الدور الحاسم للرئيس في عمليات صنع القرار واضحًا بشكل خاص عندما تدخل فلاديمير بوتين شخصيًا جنبًا إلى جنب مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عدة مرات لحل القضايا المتعلقة بوقف إطلاق النار في سوريا، على الرغم من العمل الرئيسي في التحضير للاجتماعات ووضع الخرائط من قِبل هيئة الأركان العامة الروسية للقوات المسلحة. وهذا الهيكل هو الذي يدير العملية العسكرية في سوريا تحت قيادة رئيس مديرية العمليات الرئيسية في هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة- النائب الأول لرئيس هيئة الأركان العامة سيرغي رودسكوي.

ويشرف الجيش على المساعدات الإنسانية لسوريا وعودة اللاجئين، ويضطلع بمهمة حفظ سلام تشمل عملية المصالحة على الأرض والمزيد من المفاوضات السياسية العالمية. على

وجه الخصوص تستضيف قاعدة حميميم الجوية الروسية اجتماعات دورية بين الأكراد وممثلي دمشق. وكانت وزارة الدفاع، والسلطات السورية المنظمين الرئيسيين لمؤتمر عودة اللاجئين وإعادة الإعمار السورية الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في دمشق. وبالتالي فإن الإدارة العسكرية تراقب حرفيًا كل شيء، بما في ذلك ما يجري في ساحة المعركة والقضايا الإنسانية والأعمال.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى جهود "صيغة أستانا" التي تم إطلاقها في عام 2017 حيث يتيح هذا الشكل بناء جسور بين الممثلين الدبلوماسيين والأمنيين لروسيا وتركيا وإيران والسلطات السورية والمعارضة المسلحة. وهناك قناة مهمة أخرى وهي الاجتماعات المستمرة بتنسيق 2 + 2 بين روسيا وتركيا، سواء على مستوى وزراء الخارجية ووزراء الدفاع والمتخصصين ذوي الرتب الدنيا من الوزارتين.

وقد استخدام التنسيق الذي تم اختباره في سوريا بنجاح في ليبيا. وعلاوة على ذلك ساهمت وزارة الدفاع في أسطورة أن القائد العام للجيش الوطني الليبي، المشير خليفة حفتر، أصبح تابعًا لروسيا. وولدت هذه الأسطورة في عام 2016 عندما زار المشير موسكو مرتين، ونمت بعد دخول حاملة الطائرات الروسية الأدميرال كوزنتسوف طبرق في كانون الثاني/يناير 2017 وعلى متن السفينة عقد حفتر جلسة فيديو مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو. بالنسبة لحفتر، كانت هذه فرصة لإثبات قوته ونفوذه داخل ليبيا، ولموسكو لاختبار الوضع. ومع ذلك، تذكرت موسكو دائمًا علاقات حفتر الطويلة مع الولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية.

بعد ليبيا، تحولت وزارة الدفاع إلى السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى. وأسفر ذلك عن توقيع اتفاقية بين موسكو والخرطوم بشأن إنشاء مركز لوجستي للبحرية الروسية في السودان، وكذلك إرسال "مدربين لتدريب جيش جمهورية إفريقيا الوسطى" في كانون الأول/ديسمبر 2020 وتقديم المساعدة خلال الانتخابات الرئاسية.

من بين أمور أخرى، يعدّ التعاون العسكري التقني أيضًا عاملًا مهمًا في تعميق علاقات روسيا مع الشرق الأوسط. من نواحٍ كثيرة، يبني هذا بنجاح على إرث الاتحاد السوفياتي، الذي تلقى دفعة خلال الحرب في سوريا، حيث تتمركز جميع الصادرات العسكرية الروسية ويتم تمريرها عبر شركة روس أوبرون إكسبورت. فمنذ عام 2017 كان الرئيس التنفيذي لهذه الشركة الحكومية هو ألكسندر ميخيف. وتبلغ حصة صادرات المنتجات العسكرية الروسية إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال السنوات الخمس الماضية ما لا يقل

عن 6 مليارات دولار أميركي سنويًا، أو حوالي 50٪ من إجمالي الصادرات. كما أن المتلقين الرئيسيين للأسلحة الروسية في المنطقة هم مصر والجزائر وتركيا. وتعدّ روس أوبرون إكسبورت جزءًا من هيكل شركة روستيخ، وهي شركة حكومية تأسست عام 2007 للمساعدة في تطوير وإنتاج وتصدير المنتجات الصناعية عالية التقنية للأغراض المدنية والعسكرية. وقادها سيرجي تشيميزوف منذ البداية. أما في السابق فقد ترأس شركة روس أوبرون إكسبورت لمدة ثلاث سنوات.

سؤال خاص

في سياق الأحداث في ليبيا وسوريا وجمهورية إفريقيا الوسطى ودول أخرى، تسلط الأضواء أيضًا على شركة فاغنر الروسية ورجل الأعمال يفغيني بريغوزين، المعروف باسم "طاهي بوتين". وتنشر وسائل الإعلام المعارضة في كثير من الأحيان تحقيقات حول هذا الأمر في روسيا. كتب موقع فونتانكا لأول مرة عن مجموعة فاغنر في تشرين الأول/أكتوبر 2015، بعد أسبوعين من بدء العملية العسكرية الروسية في سوريا. ويلخص موقع صحيفة بيل على الإنترنت البيانات: لقد اخترعت هيئة الأركان العامة فكرة إنشاء شركة PMC. وأصبح مبتكر أول شركة PMC قانونية في العالم، إيبين بارلو، مستشارًا في عام 2010، ولكن المشروع بدأ بعد بضع سنوات فقط. وتشير الصحيفة إلى أن "فكرة جعل يفغيني بريغوزين صاحب مطعم في سانت بطرسبرغ مسؤولًا عن الشؤون المالية والاقتصادية وُلِدَت في هيئة الأركان العامة، وفقًا لمحاوري بيل المقرّبين من وزارة الدفاع. وبعد عام 2010 بقليل بدأ في بناء شركته، وتوفير الغذاء لاحتياجات الدولة"، مضيفةً أن بريغوزين كان مألوفًا لبوتين منذ أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

يتجنّب الكرملين الإدلاء بتصريحات عامة حول مجموعة فاغنر. لذلك، لم تعترف روسيا أبدًا بوجود الجيش في ليبيا. وتحدث الرئيس بوتين بصراحة أكبر عن هذا الموضوع في أوائل عام 2020 خلال مؤتمر صحفي مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: "إذا كان هناك مواطنون روس فهم لا يمثلون مصالح الدولة الروسية ولا يتلقون أموالًا من الدولة الروسية"

وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، أجاب الرئيس بوتين عن سؤال حول أنشطة مختلف الشركات العسكرية في مؤتمر صحفي قائلًا:

"يجب أن يبقى كل شيء ضمن القانون، كل شيء. يمكننا حظر شركات الأمن الخاصة تمامًا، ولكن بمجرد قيامنا بذلك أعتقد أنه سيتم إغراقك بالالتماسات التي تطالب بحماية

هذا الجزء من سوق العمل. ما يقرب من مليون شخص يعملون هناك. إذا انتهكت مجموعة فاغنر أيًا من هذه القوانين فإن مكتب المدعي العام سيمضي قدُمًا ويقدّم تقييمًا قانونيًا لها. بالنسبة لوجودهم في الدول الأجنبية، إذا امتثلوا للقوانين الروسية، فلهم كل الحق في العمل وتعزيز مصالحهم التجارية في أي مكان في العالم".

العمل أولًا أم النفط أولًا؟

تسعى الشركات التي تعمل في قطاعات الطاقة والإمدادات الغذائية والصناعات العسكرية التي لها مصالح في الشرق الأوسط إلى دفع السياسة الروسية في المنطقة. ولم يتغير اللاعبون الرئيسيون في هذا المجال منذ 20 عامًا، على الرغم من أن بعض الشركات عدّلت مصالحها.

بدأت عملية استعادة العلاقات بين موسكو والدول العربية في أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بعد انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين، لكن المفكر الرئيسي للمحور نحو الشرق كان يفغيني بريماكوف، الذي ترأس وزارة الخارجية الروسية في عام 1996، وشغل منصب رئيس الوزراء من عام 1998 إلى 1999، ومن 2001 إلى 2011 كان رئيسًا للغرفة التجارية.

وفي عام 2000 طبّق إيغور إيفانوف، الذي خلف يفغيني بريماكوف كوزير للخارجية، لأول مرة نهج التفاعل المباشر بين الدبلوماسيين الروس ورجال الأعمال في الشرق الأوسط. ورافقه خلال زيارته للجزائر وفد من رجال الأعمال الروس الذين انضموا أيضًا إلى أعمال اللجنة الحكومية المشتركة. آنذاك كان ذلك ابتكارًا، والآن أصبح ممارسة معيارية.

تركزت المشاريع التجارية الرئيسية للشركات الروسية في الشرق الأوسط في أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين في العراق. فقد شاركت روسيا بنشاط في برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي أنشأته الأمم المتحدة في عام 1995 لتقديم المساعدة للسكان المتضرّرين من العقوبات. وبلغت حصة الشركات الروسية في شراء النفط العراقي 30-40٪ من إجمالي حجم الصادرات العراقية. وفي عام 2000 وحده، مع الأخذ في الاعتبار التوجيه الخاص بأولوية الشركات الروسية الذي اعتمدته الحكومة العراقية، بلغ حجم العقود الموقّعة 1.2 مليار دولار أميركي. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن رجال الأعمال الروس غالبًا ما كانوا يتنافسون في العراق ليس مع لاعبين أجانب ولكن مع بعضهم البعض.

لقد حالت العقوبات السارية في عهد صدام حسين دون تنفيذ مشاريع واسعة النطاق - على سبيل المثال، تطوير حقل غرب القرنة من قبل شركة النفط الروسية لوك أويل. وبحسب السلطات العراقية، قامت لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة في منتصف عام 2000 بتجميد عقود روسية عراقية قيمتها نحو مليار دولار. أما اللاعبون في العراق، بما في ذلك الشركات الروسية، فلم يكسبوا فحسب، بل خسروا أيضًا مئات الآلاف من الدولارات. لقد أولت موسكو اهتمامًا كبيرًا لمشكلة رفع العقوبات عن العراق، رغم أنه سيكون من الخطأ حصر هذه القضية تمامًا في الدفاع عن المصالح التجارية فقط. في ذلك الوقت والآن، عارضت موسكو، من حيث المبدأ، ضغوط العقوبات وسيناريوهات القوة في حل قضايا السياسة الخارجية.

ويشار إلى أنه بعد الإطاحة بنظام صدام حسين عام 2003 تمكنت روسيا من الاحتفاظ بمعظم العقود في العراق، الأمر الذي يعدّ مصدر فخر خاص ليس فقط لرجال الأعمال ولكن للدبلوماسيين أيضًا. وحتى الآن يؤتي عملهم المشترك ثماره. وخلال زيارة رسمية للعراق في تشرين الأول/أكتوبر 2019 رافق سيرجي لافروف وفد من رجال الأعمال لأول مرة منذ عدة سنوات. وزار العراق على وجه الخصوص شخصيات بارزة مثل ألكسندر ديوكوف، الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم نفت، ورئيس مجلس إدارة شركة سويوز نفتا غاز، يوري شافرانيك، وممثلو شركة روسنفت، وشركة تكنوبروم إكسبورت، والخدمة الفيدرالية للتعاون العسكري التقني. وفي الوقت الحاضر، تعمل شركتا لوك أويل وباش نفت بنشاط في العراق.

كما أنه يجب التطرّق إلى دور شركة روسنفت في العراق وفي الشرق الأوسط بشكل عام على نحو تفصيلي. ففي عام 2017 أصبحت روسيا، ممثلة بشركة روسنفت، أكبر مستثمر أجنبي في كردستان العراق. ومن شباط/فبراير إلى أيلول/سبتمبر، تم توقيع عدة اتفاقيات مع الحكومة الكردية - لشراء وبيع النفط، والتنقيب الجيولوجي، وتطوير وإدارة نظام نقل إقليمي كبير بسعة 700 ألف برميل يوميًا مع توسعة مخطط لها إلى 950 ألف برميل يوميًا. وجاء توقيع العقود على خلفية استعدادات أربيل للاستفتاء على استقلال كردستان العراق (25 أيلول/سبتمبر 2017). وفي الوقت نفسه تم الإعلان عن آخر عقود أعمال التنقيب في خمسة مربعات نفطية بعد يومين من قيام بغداد بعملية ضد الأكراد في منتصف تشرين الأول/أكتوبر لتحرير كركوك.

وفسّرت وسائل الإعلام الكردية عقود شركة روسنفت على أنها دعم لاستقلال الأكراد، في حين أن الموقف الرسمي لموسكو (وليس هناك سبب للشك فيه) كان ولا يزال يدعم

وحدة أراضي العراق. فكان على وزارة الخارجية الروسية الرد على اتهامات السلطات الفيدرالية العراقية بشأن توقيع عقود بين روسنفت وأربيل تجاوزت بغداد. ونتيجة لذلك أصبحت هذه العقود واحدة من أكثر الأمثلة اللافتة للنظر حول مسألة وهي لماذا لا ينبغي دائمًا ربط تصرفات الشركات الحكومية الروسية بشكل مباشر بمسار السياسة الخارجية الروسية. وأشار إيغور سيتشين إلى أن تنفيذ المشاريع في الشرق الأوسط يعدّ إحدى استراتيجيات الشركة لتعزيز وجودها في المنطقة.

وهناك فصل آخر في تاريخ روسنفت في كردستان العراق. فقد اعتبر الخبراء أن المفاوضات بين الشركة وأربيل بشأن مشروع بناء خط أنابيب غاز من كردستان العراق إلى تركيا بطاقة إنتاجية تصل إلى 30 مليار متر مكعب في السنة تجعله منافسًا محتملًا لخط أنابيب غاز بروم بلو ستريم المتجه إلى تركيا، والذي تبلغ طاقته الإنتاجية في ذلك الوقت 16 مليار متر مكعب. ومع ذلك، تحاول الشركات بشكل عام عدم العمل في نفس السوق، حتى لا تتنافس مع بعضها البعض. وبالتالي تعمل غازبروم الآن بشكل أساسي في تركيا، بينما تنفذ روسنفت مشاريع في العراق ولبنان ومصر.

وفي الوقت الحاضر فإن الدافع الآخر للتعاون مع الشرق الأوسط هو الطاقة النووية، حيث تعمل شركة روساتوم الحكومية بنشاط في إيران ومصر والإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تجري مفاوضات حول التعاون مع المملكة العربية السعودية والجزائر ودول أخرى في المنطقة. وفي عام 2013 فازت روساتوم بمناقصة لبناء محطة للطاقة النووية مع الأردن، لكن عمّان تخلّت عن المشروع معتبرة أنه مكلف للغاية. ونتيجة لذلك تم التوقيع في عام 2018 على اتفاقية لتطوير مشروع لبناء مفاعل وحدات صغيرة (SMR) من التصميم الروسي في الأردن، وهو ما يرضي الطرفين.

دوائر الأعمال: حلفاء غير محتملين

في أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كانت هناك محاولات لتنسيق وتنظيم السياسة الخارجية والأنشطة التجارية في الخارج وتعزيز المصالح التجارية الروسية. وهكذا بدأ يفغيني بريماكوف في إنشاء مجلس الأعمال الروسي العربي (RABC)، والذي كان من بنات أفكار غرفة التجارة والصناعة والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية. وتحت رعاية المجلس تم إنشاء مجالس ثنائية برئاسة رؤساء الشركات المهتمة بتطوير العلاقات في دولة معيّنة. وكان الرئيس الدائم لمجلس الأعمال الروسي

العربي هو المساهم الرئيسي ورئيس مجلس إدارة شركة الاستثمار الروسية القابضة سيستيما، فلاديمير يفتوشينكوف.

في الواقع، لم تكن أنشطة المجالس الثنائية ومجلس الأعمال الروسي العربي فعالة للغاية، على الرغم من أن المجلس يعمل رسميًا على مستوى الدولة كمنصّة لاتصالات مكثفة مع الدول العربية. وتحت لافتة مجلس الأعمال الروسي العربي تقام معارض أرابيا إكسبو كل بضع سنوات (آخر معرض - المعرض الرابع - أقيم في عام 2019 في موسكو). وخلال هذا الحدث يجتمع رجال الأعمال الروس والعرب، وتُعقد مجالس الأعمال وأحيانًا جلسات اللجان الحكومية الدولية. ويوجه الرئيس ووزير الخارجية ووزراء القطاعات تحياتهم على الدوام إلى المشاركين، مؤكدين بذلك المستوى العالي للحدث وأهمّيته.

أما فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية، فإن مجلس الأعمال الروسي العربي يتفاعل مع غرفة التجارة والصناعة والوزارات التي تعمل مع الدول العربية (على وجه الخصوص، وزارة الطاقة، وزارة الزراعة، وزارة شؤون شمال القوقاز، التي كانت قائمة حتى 21 كانون الثاني/يناير 2020). ومع ذلك فإن الشريك الرئيسي للمكتب الإقليمي لأميركا الجنوبية هو وزارة الخارجية.

وكانت هناك محاولة أخرى لهيكلة الأعمال في الشرق الأوسط، وخاصة في دول الخليج، وهي صندوق الاستثمار المباشر الروسي (RDIF)، برئاسة الرئيس التنفيذي كيريل ديميتريف. تأسس صندوق الاستثمار المباشر الروسي في عام 2011 بمبادرة من الرئيس ورئيس الوزراء، مما يسمح للصندوق بالتواصل مباشرة مع الإدارة الرئاسية. وأنشأ الصندوق مشاريع مشتركة مع صندوق الثروة السيادية الإماراتي (مبادلة)، وصندوق الثروة السيادية التابع لصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية (PIF)، والصندوق الاستثماري لمملكة البحرين (ممتلكات). في الوقت نفسه، وخارج إطار المشاريع الاستثمارية، ركّز صندوق الاستثمار المباشر الروسي بشكل أساسي على المملكة العربية السعودية ونتيجة لذلك تم إنشاء المجلس الاقتصادي الروسي السعودي. وهكذا اتبع صندوق الاستثمار المباشر الروسي مسار مجلس الأعمال الروسي العربي في محاولة ليصبح اللاعب المركزي الذي يمثل موسكو في المملكة.

ووسط انتشار جائحة فيروس كورونا وسع صندوق الاستثمار المباشر الروسي اتصالاته مع الشرق الأوسط خارج دول الخليج. بالإضافة إلى حقيقة أن روسيا كانت قادرة على توسيع جغرافية التجارب السريرية (بفضل الاتصالات مع الإمارات العربية المتحدة) واعتماد

لقاح فيروس كورونا، الذي يغطي 9 دول في الشرق الأوسط (كان العراق من آخر الدول التي سجلت سبوتنيك V)، تم توقيع اتفاقيات حول الإنتاج المشترك للقاح ونقل التكنولوجيا المصاحبة. فعلى سبيل المثال، بعد أن زار وفد من ممثلي شركات الأدوية الإيرانية روسيا لمناقشة إنتاج لقاح سبوتنيك V، بدأ المسؤولون الإيرانيون في التكهن بأن إيران يمكن أن تصبح قريبًا مركزًا إقليميًا لبيع الأدوية الروسية كجزء من توسيع التعاون الصحي بين البلدين. ومثال التعاون الصحي مع تركيا أمر مثير للفضول أيضًا. إذ أكدت شركة الأدوية التركية VisCoran Ilac Sanayii A.S في كانون الثاني/يناير 2021 أنها مستعدة لإنتاج ملايين الجرعات من لقاح سيوتنيك V بعد نقل التقنيات ذات الصلة. ومن الواضح أن التعليمات لمواصلة العمل مع روسيا وعدم التشكيك في درجة التعاون بين البلدين صدرت على أعلى مستوى. ومع ذلك، بالإضافة إلى توسيع الاتصالات العلمية والتكنولوجية مع دول الشرق الأوسط، تمكنت روسيا من الاستفادة من الوضع للمضيّ قُدمًا في أجندتها الإنسانية، ووعدت بتقديم اللقاحات إلى لبنان وسوريا مجانًا، مما يشير إلى أن روسيا تسعى لتحقيق هدف وهو إنشاء علاقة خاصة مع هذه البلدان.

"الكيمياء الشخصية": براغماتية أم هجوم بوتين الساحر؟

بالإضافة إلى المصالح التجارية، فإن المحرك الرئيسي لتنمية اتصالات روسيا مع الشرق الأوسط هو "الكيمياء الشخصية" بين الرئيس بوتين ونظرائه في الخارج. وتطورت هذه "الكيمياء" بين بوتين والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وولي عهد المملكة العربية السعودية محمد بن سلمان، وأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، وإلى حد ما مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وفي أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كان لبوتين والملك عبد الله الثاني ملك الأردن علاقة وثيقة إلى حد ما، لكن هذا لم يؤد إلى مشاريع اقتصادية واسعة النطاق.

وحدثت نقطة تحوّل في العلاقات بين موسكو والرياض في عام 2015 عندما شارك محمد بن سلمان (نائب ولي العهد آنذاك) في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي (SPIEF)، حيث التقى بالرئيس بوتين. وفي إطار منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي تم توقيع الوثائق بين صندوق الاستثمار المباشر الروسي وصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية، وكان كيريل ديميتريف أحد منظمي الاجتماع.

منذ ذلك الحين، وعلى الرغم من فارق السن، تطور تفاهم خاص بين الرئيس والأمير، مما أثر بشكل كبير على تطور العلاقات الثنائية على مدى السنوات الخمس المقبلة.

والسبب الثاني لهذا التقارب السريع هو الانخفاض الحاد في أسعار النفط في أواخر عام 2014 وأوائل عام 2015. كما تواجه روسيا والمملكة العربية السعودية مشاكل اقتصادية مماثلة: عجز الميزانية، والحاجة إلى تنويع الاقتصاد، وتقليل اعتمادهما على الصادرات النفطية. وأدرك كلا البلدين أن تحقيق هذه الأهداف كان أسهل مع استقرار أسعار النفط. ونتيجة لذلك أصبحت الاتفاقات بين موسكو والرياض ممكنة بفضل الاتصالات الوثيقة بين الرئيس والأمير السعودي وأدّت في عام 2016 إلى إبرام اتفاقية لخفض إنتاج النفط بين أوبك والدول المنتجة المستقلة. وعلى مستوى أقل، شارك وزيرا الطاقة لروسيا والمملكة العربية السعودية، ألكسندر نوفاك (2012 إلى 2020) وخالد الفالح (2016-19)، في موضوع أوبك+. ففي ربيع عام 2020، وُضعت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وروسيا على المِحكّ - حتى أن وسائل الإعلام الأجنبية كتبت عن صراع شخصي بين بوتين وولي العهد الأمير محمد بن سلمان بشأن أسعار النفط. ومع ذلك استمر الحوار المباشر بينهما. كانت هناك خمس مكالمات هاتفية مباشرة بينهما من نيسان/أبريل 2020 إلى منتصف آذار/مارس 2021. وخلال زيارة إلى الرياض في آذار/مارس 2021، صرّح سيرغي لافروف ونظيره السعودي فيصل بن فرحان: "لم تكن هناك سيناريوهات في حال حدوثها سوف تقوّض المصلحة الكامنة وراء تعاوننا". وليس من الممكن حتى الآن رؤية مدى تغير طبيعة العلاقة بين بوتين وولي العهد اللذين - لم يلتقيا منذ الخلاف على أسعار النفط بسبب الوباء.

كما أثرت الاتصالات الشخصية بين فلاديمير بوتين وأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني على مواءمة الحوار مع الدوحة التي أصبحت من أكبر المستثمرين في الاقتصاد الروسي. ونظم صندوق الاستثمار المباشر الروسي منصة مشتركة مع وكالة الاستثمار القطرية (QIA) تم من خلالها، وفقًا لآخر تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، تنفيذ مشاريع استثمارية بقيمة 1.2 مليار دولار. كما أن الاستثمار في مطار بولكوفو هو أحد أكبر المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، يعد جهاز قطر للاستثمار أحد أكبر المساهمين في شركة روسنفت بحصة تبلغ 18.93٪، وبلغت قيمتها السوقية في كانون الأول/ديسمبر 2020 حوالي 11.5 مليار دولار أميركي. وفي عام 2013 ساهمت قطر أيضًا بمبلغ 500 مليون دولار أميركي في رأس مال بنك ڤي تي بي. ولا تتحدث الدوحة عن استثماراتها في روسيا فحسب بل تنتظر أيضًا مشاركة رجال الأعمال الروس في مشاريع مشتركة في قطر. ومن بين الروّاد، بنك ڤي تي بي الذي أصبح في عام 2019 شريكًا في ملكية البنك القطري الجديد (CQUR Bank). في ذلك الوقت لم يستبعد الخبراء إنشاء البنك القطري

الجديد كاستثمار مضاد من قِبل بنك روسي في الاقتصاد القطري على خلفية هبوط الأوراق المالية لبنك ڤي تي بي نفسها، والتي يمتلك جهاز قطر للاستثمار أكثر من 2٪ منها. أكد رئيس بنك ڤي تي بي أندريه كوستين في مقابلة، أن هذه كانت رغبة الجانب القطري: "كان من المستحيل عدم أخذ رأي هذا المساهم في الاعتبار. علاوة على ذلك، أصبحت المنطقة ولاية قضائية جذابة للغاية بالنسبة لنا ولعملائنا من حيث تطوير الأعمال". ووجدت مجموعة سبيربنك أيضًا مكانًا لها في الحوار مع قطر، وفي عام 2019 أبرمت شركتها الفرعية BI. ZONE مع أكبر شركة تكامل للأنظمة في قطر، شركة MANNAI، اتفاقية للتعاون في مجال الأمن السيبراني.

وقد أصبحت روسيا وقطر قريبتين بشكل خاص من مسألة تنظيم كأس العالم. وتتبنى الدوحة بنشاط التجربة الروسية وتشارك الشركات الروسية في التحضير لكأس العالم. كما ظهر العديد من الشركات الاستشارية والعلاقات العامة والمنظمات العامة والشركات والوجوه الجديدة على مِنصّة العلاقات الثنائية. ومن بينها كسينيا شويغو، ابنة وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، المسؤول عن مشروع عصبة الأبطال (League of Heroes)، الذي تم إنشاؤه في عام 2015 للترويج لحركة OCR (سباق العوائق) في روسيا. وفي عام 2019، تحدثت محطة روسيا اليوم عن التعاون مع اللجنة المنظمة لكأس العالم 2022. وكان الأمر يتعلق بمشاورات حول بناء المرافق و "تصدير الخدمات من روسيا". وبحسبها، فإن المنظمة التي نقلت التجربة الروسية إلى الدوحة ودعت الشركات الروسية للعمل في قطر كجزء من كأس العالم كانت شركة الكونسورتيوم التي تمتلك فيها كسينيا شويغو حصة.

بناءً على ما سبق فإن الضمان الحقيقي للنجاح هو تزامن التعاطف الشخصي والمصالح الاقتصادية، مما يؤدي في النهاية إلى شراكة سياسية مفيدة للطرفين. وهكذا أثّر تحسين تعاون موسكو مع الرياض والدوحة، وكذلك التعاون مع أنقرة، بشكل كبير على نجاح السياسة الروسية في سوريا. كما أن التنسيق مع أنقرة والقاهرة وأبو ظبي يسمح لموسكو بلعب دور بارز على الساحة الليبية.

الأعمال والحكومة

في ما يتعلق بتعاون رجال الأعمال والوكالات الحكومية، تجدر الإشارة إلى الرؤساء المشاركين الروس للجان الحكومية الدولية. كقاعدة عامة، يتم تعيين البلدان لخدمة واحدة أو أخرى لسنوات، ولكن يحدث التبييت في بعض الأحيان. فيما يلي الشخصيات

الأكثر تأثيرًا وإثارة للاهتمام في هذه القائمة، وزير الطاقة ألكسندر نوفاك الذي كان الرئيس المشارك لست لجان حكومية دولية في الشرق الأوسط (IGC): السعودية، القطرية، الليبية، الجزائرية، التركية، والإيرانية. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أصبح نوفاك نائبًا لرئيس الوزراء، واستمر في الإشراف على قضايا الوقود والطاقة في منصبه الجديد. وظلت المجمّعات الحكومية الدولية الإيرانية والليبية خاضعة لسلطة وزارة الطاقة وشارك في رئاستها خليفة نوفاك، نيكولاي شولغينوف. كما واصل ألكسندر نوفاك تمثيل روسيا في المؤتمر الحكومي الدولي مع المملكة العربية السعودية وتركيا، وبالتالي تعزيز العلاقات مع هذه البلدان. وأيضًا نائب رئيس الوزراء يوري بوريسوف، الذي يشرف على المجمع الصناعي العسكري، وأصبح الرئيس المشارك لمجلس الحكم مع قطر، الأمر الذي يعتبره الخبراء بمثابة تحوّل في التركيز على اهتمام موسكو بالدوحة. كما يترأس يوري بوريسوف مجلس الحكم العراقي مع سوريا والعراق.

وتوقف ألكسندر نوفاك عن الإشراف على مجلس الحكم الجزائري عندما كان لا يزال وزيرًا للطاقة. وفي شباط/فبراير 2020 مثلت وزارة الزراعة مصالح روسيا في هذه اللجنة، برئاسة دميتري باتروشيف، نجل نيكولاي باتروشيف، سكرتير مجلس الأمن الروسي والمدير السابق لجهاز الأمن الفيدرالي. وتقليديًا يمثل وزراء الزراعة روسيا أيضًا في المؤتمر الحكومي الدولي مع المغرب والأردن. كما أن دول الشرق الأوسط تعدّ المستورد الرئيسي للحبوب الروسية حيث تأتي تركيا في الصدارة، تليها المملكة العربية السعودية. وفي شمال إفريقيا، مصر هي المستورد الرئيسي. كما تقاتل موسكو باستمرار من أجل أسواق جديدة، مع واحدة من أصعب الحملات للحد من قيود الاستيراد في الجزائر. وبالتالي فإن تعيين باتروشيف ونقل المسؤولية عن شركة النفط العراقية من وزارة الطاقة إلى وزارة الزراعة أمر منطقي للغاية ومن الشخصيات البارزة الأخرى على مِنصّة اللجان الحكومية الدولية وزير الصناعة والتجارة دينيس مانتوروف. فقد مثّل روسيا في شركة النفط العراقية مع مصر (منذ 2014) والإمارات العربية المتحدة منذ عام 2012، بالإضافة إلى أنه ترأس منذ عشر سنوات حتى الآن الوفد الروسي في أحد أكبر معارض الأسلحة والمعدّات العسكرية في العالم - آيدكس الذي عقد في أبو ظبي. وفي مصر، تتولّى وزارة الصناعة والتجارة، مع مركز التصدير الروسي، مسؤولية إنشاء منطقة صناعية روسية في منطقة قناة السويس. إلى جانب ذلك، تم نقل جميع البعثات التجارية الروسية في الخارج إلى وزارة الصناعة والتجارة في عام 2018. وكانت في السابق تابعة لوزارة التنمية الاقتصادية.

هل هناك لوبي عِرقي - طائفي؟

يتمثل أحد الدروس الرئيسية للصراع السوري بالنسبة لموسكو في الحاجة إلى تبنّي نهج متعدد النواقل. فقبل بدء الحملة العسكرية في سوريا لم تحافظ روسيا على حوار مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولم تعترف إلا بالجهات الرسمية. كما أن السياسة الجديدة تطلبت توسيع قنوات الاتصال التي كانت موجودة أساسًا على طول "الخط الإسلامي". لذا أدركت موسكو الحاجة إلى تطوير العلاقات مع العالم الإسلامي في أوائل الثمانينيات، بعد تجاربها السلبية في الحرب الأفغانية. ومع ذلك حدثت نقطة تحوّل في الاتصالات الثنائية في عام 2005 فقط عندما حصلت روسيا على صفة مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي (وهي اليوم منظمة التعاون الإسلامي).

بعد ذلك، في عام 2006، أنشأ يفغيني بريماكوف ورئيس تتارستان آنذاك مينتيمر شايميف مجموعة الرؤية الاستراتيجية "روسيا - العالم الإسلامي". وبعد إطلاق واعد تضاءل عمل المجموعة تدريجيًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الربيع العربي. ومع ذلك، ففي عام 2014 قرر فلاديمير بوتين بشكل غير متوقع استئناف عمل المجموعة، وتعيين الرئيس الجديد لتتارستان، رستم مينيخانوف رئيسًا لها. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي مباشرة طورت تتارستان علاقاتها الخارجية القوية مع العالم الإسلامي - الروحي والسياسي والاقتصادي - مع تركيا في المقام الأول. من ناحية، قد تبدو سياستها مستقلة إلى حد ما عن موسكو، ومن ناحية أخرى، استخدمت موسكو المسلمين الروس على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية - سواء على مستوى قيادة المناطق الروسية أو الهياكل الإسلامية (على سبيل المثال، الإدارة الروحية لمسلمي الاتحاد الروسي، برئاسة المفتي رويل غينوتين) لإقامة علاقات مع الدول الإسلامية.

في هذا الصدد، يعتبر رئيس الشيشان رمضان قديروف من أهم الرموز الإسلامية في روسيا. كما يدعي مكسيم سوشكوف:

إن ظاهرة التواصل المباشر مع العالم الإسلامي ليست بالشيء الجديد في تاريخ الشيشان ما بعد المرحلة السوفياتية. فخلال الحربين (1993-1996 و1999-2000)، وجد أمراء الحرب الانفصاليون أولًا ثم الجهاديون التعاطف في تركيا وبعض دول الخليج، حيث لا يزال بعضها يؤوي عددًا منهم. ومع صعود بوتين إلى الرئاسة الروسية تم انتخاب أحمد حاجي قديروف، والد الرئيس الشيشاني الحالي رمضان قديروف والمفتي السابق لجمهورية إيشكيريا الشيشانية غير المعترف بها، كأول رئيس للشيشان. وفي كانون الثاني/يناير 2004، بعد شهرين فقط من تولّيه هذا المنصب، سافر إلى المملكة العربية السعودية

ليعلن أن "الشيشان ستصبح سلسلة ربط في العلاقات الروسية السعودية. ولكن اغتياله في انفجار قنبلة في أيار/مايو 2004 أدى إلى وقف هذه المبادرات وغيرها. غير أن نجله واصل هذه الجهود فور استيلائه على السلطة في عام 2007: أثار رمضان قديروف إعجاب وفد من منظمة المؤتمر الإسلامي كان يزور الشيشان بحجم التقدم الذي أحرزه بعد عقد من الصراع. وفي السنوات اللاحقة، أصبح ضيفًا مرحبًا به في العديد من الأسر المالكة، حيث التقى بالملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والملك عبد الله الثاني ملك الأردن وعشرات من الشخصيات الفاعلة والمحرّكة في الشرق الأوسط، والتقى مرتين مع الزعيم الفلسطيني محمود عباس. ومن خلال إدارة العلاقات الخارجية - النظير الشيشاني لوزارة الخارجية - زادت الشيشان ببطء ولكن بثبات من عدد اتصالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية في الشرق الأوسط. وفي تموز/يوليو 2020، أصبح نائب مفتي الشيشان للعلاقات الخارجية، تركوا داودوف، الممثل الرسمي لقديروف في الدول العربية والإسلامية. وأعلن قديروف عن ذلك، مشددًا على ضرورة "الارتقاء بالعلاقات بين الشيشان والدول العربية إلى مستوى جديد". وقبل ذلك كانت علاقات قديروف مع الدول العربية لفترة طويلة تحت إشراف سيناتور من الجمهورية في مجلس الاتحاد، وهو من مواليد سوريا، زياد سبسبي. وقد تم تعليق صلاحياته بناءً على طلبه في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وأصبح نشاط قديروف ملحوظًا بشكل خاص بعد بدء الحرب السورية، عندما ازدادت وتيرة رحلاته إلى الشرق الأوسط وكانت هذه الزيارات تهدف إلى إثبات أن روسيا بإرسالها قوات إلى سوريا، لا تواجه العالم الإسلامي. وتحقيقًا لهذه الغاية، تم تشكيل وحدات الشرطة العسكرية في سوريا إلى حد كبير من مقاتلين من أصل شيشاني. بالإضافة إلى ذلك، هناك مؤسسة خيرية تحمل اسم أحمد قديروف (والد رمضان قديروف) في سوريا وتشارك في توزيع المساعدات الإنسانية وترميم المساجد ومنها المسجد التاريخي في حلب.

وفي عام 2018 كانت الشيشان المنطقة الوحيدة في القوقاز التي تمكنت من جذب الاستثمار الأجنبي بنجاح، وخاصة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين. ومع ذلك، كما أشارت إيكاترينا سوكيريانسكايا، مديرة مركز تحليل النزاعات ومنعها، في مقابلة مع خدمة بي بي سي الروسية: "إذا استثمر الشرق الأوسط في الشيشان، فسوف يفعلون ذلك من أجل العلاقات مع بوتين وروسيا". الأمر نفسه ينطبق على العلاقات السياسية - فزعماء الشرق الأوسط مهتمون بـ قديروف من نواح كثيرة كشخص يُظهر إمكانية الوصول المباشر إلى بوتين.

وعلى الرغم من اتصال بوتين الوثيق مع قديروف، لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى يتصرف رئيس جمهورية الشيشان لصالح الكرملين، بدلًا من السعي لتعزيز أجندته الخاصة. على سبيل المثال، في آب/أغسطس 2016، عقد قديروف مؤتمرًا دينيًا في غروزني حيث تمت دعوة أكثر من مئة من القادة الدينيين من 30 دولة. وكان موضوع هذا المؤتمر سؤال "من هم أهل السُنّة وأهل المجتمع المسلم؟" وقد تبنّى المشاركون في المؤتمر ما يسمّى ب "فتوى غروزني" حول الاختلافات بين الإسلام والبدع وحول من يجب اعتبارهم متطرفين، مما أدى إلى تفاقم العلاقات مع رجال الدين السلفيين في المملكة العربية السعودية. وانتقد رئيس مجلس المفتين الروسي الفتوى علنًا. ولم تعلق السلطات الرسمية على الوضع الحالي مما جعله في مرتبة قضية إقليمية.

ويُنسب إلى قديروف أيضًا الفضل في الضغط من أجل عودة الأطفال والنساء الروس من العراق وسوريا، على الرغم من أن داغستان تصرّ على أنهم بدأوا العمل على إعادة الأطفال قبل الشيشان.

كما تستخدم روسيا بنشاط الاتصالات على طول "الخط الأرثوذكسي" لتقوية علاقات السياسة الخارجية. في التسعينيات، أعيد تأسيس الجمعية الإمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية (IOPS). ومنذ عام 2007 ترأس هذه المنظمة العامة سيرجي ستيباشين (من 2000 إلى 2013 - رئيس غرفة الحسابات، وقبل ذلك عمل عدة فترات كمدير لدائرة الأمن الفيدرالية ووزارة العدل ووزارة الشؤون الداخلية). وفي الشرق الأوسط (في المقام الأول "إسرائيل" وفلسطين) وفي أماكن أخرى، تعمل الجمعية بشكل وثيق مع الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. كما تضم الجمعية العديد من الدبلوماسيين الشرق أوسطيين، العاملين منهم أو المتقاعدين. ميخائيل بوغدانوف هو أحد نواب رئيس الجمعية الإمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية، الذي أشار إلى أنها "تساهم في تعزيز سلطة وتأثير روسيا في الشرق الأوسط". ومن بين مزايا الجمعية الإمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية المشاركة في إعادة الممتلكات الروسية في المنطقة التي تم بيعها خلال الحقبة السوفياتية. علاوة على ذلك فإن أحد مشاريعها الأخيرة هو إنشاء المركز المجتمعي لحماية المسيحيين في الشرق الأوسط وإفريقيا الذي أفرزته الحرب في سوريا.

وعندما يُطرح سؤال حول وجود "لوبي يهودي أو إسرائيلي" في روسيا يجيب الخبراء المرتبطون بالمواضيع اليهودية بثقة بـ "لا"، مما يشير إلى عدم وجود هيكل مشابه لمنظمة أيباك الأميركية، التي تدافع رسميًا عن مصالح "إسرائيل" أمام حكومة الولايات المتحدة. وقال سيميون دوفجيك، وهو صحفي متخصص في الشؤون اليهودية. "بالنظر

إلى أن حلول مثل هذه القضايا المهمة للأمن الإسرائيلي مثل البرنامج النووي الإيراني وإمدادات الأسلحة إلى المنطقة يتم تحديدها في روسيا على أعلى مستوى - فلا فائدة من الضغط من أجل أي شيء هناك. لكن هناك 'يهود في السلطة' في روسيا. هذا، أولًا وقبل كل شيء، ممثل حاباد، الحاخام الرئيسي (وفقًا لاتحاد الجاليات اليهودية في روسيا) بيريل لازار". كما أشار إلى أن جميع المنظمات اليهودية في روسيا تقريبًا تعمل من أجل صورة موسكو في الخارج. وقال: "إنهم يضغطون في الخارج، وليس في الداخل"، وليس للعالم الغربي و"إسرائيل" فقط. لذلك فليس من المستغرب أن يتم رصد بيريل لازار أثناء زيارته لإيران والإمارات.

الخاتمة

في الختام، تجدر الإشارة إلى أنه نظرًا لأن الكرملين هو مركز صنع القرار في السياسة الخارجية فإن أنشطة الضغط في السياسة الخارجية لموسكو تهدف بشكل أكبر إلى تحسين صورتها في الخارج وبناء علاقات مربحة هناك، بما في ذلك الحصول على العقود. في الوقت نفسه، هناك عدد من اللاعبين والمؤسسات التي لها مصالحها الخاصة في المنطقة: وزارة الخارجية وأدوات تأثيرها، بما في ذلك تلك التي تمثلها المنظمات العامة ذات اللون العرقي والطائفي؛ "سيلوفيكي" (سياسي دخل السياسة من الأجهزة الأمنية أو العسكرية أو الأجهزة المماثلة)؛ الأعمال التجارية والهياكل ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات الدولة - الكتلة الاقتصادية للوزارات، وغرفة التجارة والصناعة، ومجالس الأعمال، وصناديق الاستثمار (مثل صندوق الاستثمار المباشر الروسي).

في بعض الأحيان تتعارض مصالح هذه المجموعات مع موقف موسكو الرسمي أو مع بعضها البعض. لذلك لا يوجد يقين بشأن ما إذا كانت روسيا لديها استراتيجية متماسكة طويلة الأجل في الشرق الأوسط، على الرغم من وجود خط مشترك مستمد من الكرملين يتعلق بتعزيز أمن روسيا، وتوسيع اتصالاتها ونفوذها المتزايد في الشرق الأوسط وفي العالم ككل.

فقد لا تكون هناك دولة واحدة في الشرق الأوسط تهم لاعبًا واحدًا فقط في روسيا. وهناك دائمًا مزيج من المصالح، على أساس أن الكرملين يوافق في النهاية على السياسة الخارجية، كما أنه يبثها في الخارج. وإذا كان "خط سيلوفيكي" يفوقه في مرحلة ما فإن وزارة الخارجية ستظل تقدم الدعم بصلاتها ومواردها الدبلوماسية. كما سيقدم قطاع الأعمال الدعم. في الوقت نفسه، فإن العكس ليس صحيحًا بالضرورة: لا تدافع وزارة

الخارجية دائمًا عن مصالح الشركات الروسية في الخارج وتضغط عليها، خاصة إذا لم تكن شركات حكومية. علاوة على ذلك، نادرًا ما تفكر الشركات في العمل طويل الأمد من أجل المصالح الوطنية. ومع ذلك، نظرًا لمركزية السياسة الروسية، فإن النتيجة لا تزال كما هي - تعمل الهياكل التجارية والمنظمات العامة ومؤسسات الدولة جميعها من أجل مصالحها الخاصة، مما يمنح روسيا مجالًا واسعًا للمناورة. وفي نهاية المطاف تساهم أنشطة اللاعبين الفرديين في تشكيل سياسة خارجية مشتركة، وتملأها بالمحتوى الضروري. أما في بعض الأحيان تكون هذه النشاطات جيدة، وأحيانًا لا تكون كذلك.

وربما يكون النهج متعدد النواقل (استخدام قنوات اتصال مختلفة من الأعمال التجارية إلى الهياكل الدينية) مع الدور المهيمن للكرملين هو المبدأ الرئيسي للسياسة الخارجية الروسية.

محور المقاومة التمدّد الإيراني
في الشرق الأوسط يصطدم بحائط[1]

مجموعة من الباحثين، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، آب 2021

الخلاصات

وسّعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية نطاق نفوذها في الشرق الأوسط بشكل ملحوظ منذ العام 2011. ساهم تدخّلها في سوريا، إلى جانب روسيا منذ العام 2015، في انتصار نظام الأسد في الحرب الأهلية. في العراق، ساعد المستشارون الإيرانيون العسكريون والميليشيات المحلية الخاضعة لإيران في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. أمّا في اليمن فالجمهورية الإسلامية الإيرانية دأبت على دعم الحوثيين من العام 2014 وصولًا إلى حدّ تمكينهم من فرض وجودهم في الحرب ضد السعودية والإمارات العربية المتحدة.

انتقلت إيران إلى الهجوم عام 2015. وحاول جيشها ترسيخ وجوده في سوريا، بهدف خلق "جبهة ثانية" في الصراع مع "إسرائيل". ولهذه الغاية زوّدت إيران حليفها حزب اللّه بالمزيد والمزيد من الصواريخ الدقيقة. وفي العراق أمّنت الميليشيات الموالية لإيران بقيادة فيلق القدس "الجسر البري" الذي كانت تنقل عبره الأسلحة والتجهيزات والأفراد من إيران إلى جنوب سوريا ولبنان. كما هاجمت هذه الميليشيات القوات الأميركية في العراق لإجبارها على الانسحاب من هناك. وفي اليمن يشنّ حلفاء طهران، الحوثيون، هجمات على أهداف سعودية بقذائف إيرانية، صواريخ كروز وطائرات من دون طيّار (درون) من العام 2017.

لطالما طالب حلفاء أميركا المهمّون في الشرق الأوسط باتخاذ إجراءات حاسمة ضد الجمهورية الإسلامية و"محور مقاومتها"، كما يطلق على شبكة الجيوش والميليشيات والجماعات

---

* تعريب: ضحى ياسين.

[1] Guido Steinberg, "The "Axis of Resistance" Iran's Expansion in the Middle East Is Hitting a Wall", Stiftung Wissenschaft und Politik - German Institute for International and Security Affairs, August 2021.
https://www.swp-berlin.org/publications/products/research_papers/2021RP06_Axis_of_Resistance.pdf

الإرهابية والأحزاب والأفراد المتحالفين مع طهران. تدخّلت كلّ من السعودية والإمارات في اليمن عام 2015 لمنع انتصار الحوثيين. ومنذ العام 2017 و"إسرائيل" تهاجم أهدافًا في سوريا والعراق لوقف عملية بناء "جبهة ثانية" و"جسر برّي". كان الرئيس الأميركي الجديد، جو بايدن، قد أفصح مرارًا وتكرارًا عن نيّته استخدام المفاوضات حول برنامج إيران النووي لمناقشة التمدّد الإيراني. كما أوضحت الحكومات الأوروبية أكثر من مرة خلال السنوات القليلة الماضية أنها تعتبر مقاربة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان وسوريا والعراق إشكالية.

يقودنا هذا في النهاية إلى خلاصة مفادها أنّ سياسة إيران وممارستها اتجاه جيرانها ستصبح موضوعًا مهمًا على الساحة الدوليّة في السنوات القادمة: سواء كجزء من المفاوضات مع طهران، أو كمشكلة سيتحتّم على ألمانيا وأوروبا حلّها بطريقة مختلفة. إلاّ أنّ الأحداث أثارت تساؤلات حول القوة الفعلية لإيران في لبنان وسوريا والعراق واليمن. هل بلغ التمدّد الإيراني ذروته فعليًا وبدأ يخبو الآن، أم أنّ طهران ستنجح في ترسيخ نجاحات السنوات الماضية؟

في المشهد الكامل بلغ التمدد الإيراني ذروته عام 2018 ومنذ ذلك الحين دخل مرحلة جديدة لا تعاني فيها طهران من أيّ انكفاءات عسكرية استراتيجية لكنها اصطدمت بحائط. أكبر مشكلة جوهرية للجمهورية الإسلامية تكمن في كون أغلب حلفائها لاعبين عسكريين وإرهابيين، ينتصرون غالبًا في المواجهات العسكرية لكنّهم يصبحون بعدها عاجزين عن استخدام نفوذهم المكتسب بهذه الطريقة لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي. هذا حقيقي، فعلى سبيل الذكر، في لبنان والعراق تمتلك مختلف القوى الموالية لإيران فعليًا حق النقض (الفيتو) بشأن سياسات البلدين واستخدام مواردهما، لكن من دون إبداء أيّ اهتمام بدولة فاعلة. هؤلاء اللاعبون أقوياء من الناحية العسكرية لدرجة أنّه لا يمكن عزلهم عن السلطة، لكن في الوقت عينه تواجه الدول الخاضعة لهيمنتهم خطر الإخفاق السياسي والاقتصادي وتبقى غير مستقرة بشكل مزمن. حتى اللحظة ليس باستطاعة خصوم هؤلاء اللاعبين ثنيهم عن تحقيق أيّ انتشار يذكر.

يتعلق الأمر في الغالب بالقوة العسكرية لحزب الله والميليشيات العراقية والقوى الأخرى الموالية لإيران. في معظم البلدان، وهذا الوضع يفضي إلى طريق مسدود:

- بعد سنوات من الانتشار في سوريا أصبح حزب الله في لبنان أقدر وأقوى من أيّ وقت مضى، وما زالت صواريخه وطائراته من دون طيّار تشكّل التهديد الأخطر على

"إسرائيل". في الوقت ذاته تردّى الوضع الاقتصادي للبلد بشكل كبير نتيجة الفساد وسوء الإدارة ونتيجة للحرب التي انبثقت عنها حركة احتجاجية أواخر عام 2019، بما في ذلك ضد حزب اللّه. إلاّ أنّ المتظاهرين لم يتمكّنوا من تقليص تأثير الحزب الشيعي وبقي حزب اللّه القوة العسكرية المهيمنة في البلاد ما حال دون سياسة إصلاحية في بيروت.

- في سوريا، انتصر الرئيس بشار الأسد في الحرب الأهلية بدعم إيراني (وروسي أيضًا)، لكن ما زالت هناك مناطق في البلاد غير خاضعة لسيطرته. فضلًا عن ذلك فإن الاقتصاد في وضع سيّئ بحيث إنّ أيّ استقرار للبلاد يكمن في المستقبل البعيد. في عام 2017 استهلّ الجيش الإسرائيلي هجماته مما يعني أنّه منذ عام 2018 وإيران غير قادرة على توسيع حضورها المرئي. ومع ذلك لا مؤشرات تظهر أنّ إيران تنوي التخلّي عن توسيع "الجسر البرّي" وإرساء "جبهة ثانية" أو وقف إمداد حزب اللّه بالمزيد من الصواريخ الحديثة.
- في العراق، أصبحت إيران أقوى من أيّ وقت مضى بفعل القوة المكتشفة حديثًا للميليشيات الموالية لها وأجنحتها السياسية. بين تشرين الأول 2019 ونيسان 2020 اندلعت سلسلة مظاهرات مناهضة لحلفاء إيران إلاّ أنّ المتظاهرين لم يتمكنوا من إضعاف الأحزاب والمجموعات الميليشياوية الشيعية الموالية لإيران بشكل حاسم. في أيار 2020 سمحت طهران بوصول أحد السياسيين ممن يشكّلون حرجًا لها لمنصب رئيس الوزراء هو مصطفى الكاظمي. إلاّ أنّ محاولته لكبح الميليشيات الموالية لإيران باءت بالفشل منذ البداية: إذ إنّ هذه الميليشيات لا تخضع لأيّ أوامر أو سيطرة من قِبل الحكومة في بغداد وتسيطر على الحيّز العراقي من الجسر البري.
- منذ العام 2014 توثّقت علاقات إيران بالحوثيين أكثر من أيّ وقت مضى. وبمساعدة الحوثيين الذين شنّوا هجمات عديدة على البنى التحتية الحيوية والمراكز السكانية في المملكة العربية السعودية نجحت الجمهورية الإسلامية نسبيًا في إبقاء المملكة تحت السيطرة. منذ أن انتزع الحوثيون التفوّق العسكري في اليمن، وبما أنّ المملكة العربية السعودية تتعرّض لضغوط من إدارة بايدن لإنهاء الحرب على اليمن، يواصل البلد الواقع في خليج عدن تقديم فرص للتمدّد العسكري. ومع ذلك لن يتمكن الحوثيون من إخضاع الجنوب لسيطرتهم كما يجب. هذا فضلًا عن أن الوضع الاقتصادي كارثي

ممّا سيساهم في بقاء اليمن في عداد الدول الفاشلة – وحليف ضعيف – لسنوات قادمة.

التوصيات

لولا استمراريّة المقاومة الإسرائيلية والتواجد الأميركي في العراق وسوريا ودول الخليج لكان الشرق الأوسط خاضعًا الآن للهيمنة الإيرانية. إلاّ أنّ القوّة العسكرية لمحور المقاومة مصحوبة بضعف اقتصادي وسياسي حاد، الأمر الذي أصبح جليًا وبشكل متزايد منذ العام 2018. في لبنان، حزب اللّه مضطرب بسبب المظاهرات المناهضة للحكومة والتي تظهر مدى استياء الناس من هيمنة الحزب الشيعي وحلفائه الفاسدين في بيروت - على الرغم من أن المتظاهرين لم يكن لديهم في الواقع القوة لإضعاف موقف حزب اللّه. في سوريا، يعاني الإيرانيون والميليشيات الشيعية من ضغط الجيش الإسرائيلي، مما جعل توسّع إيران أقلّ ديناميكية بكثير هناك حتى مع تمكّن طهران من الحفاظ على مواقعها حتى الآن. ثم إن نظام الأسد ضعيف جدًا من الناحيتين الاقتصادية والمالية وعلى إيران دعمه لسنوات قادمة لمنع انهياره. في العراق، لم يكن على طهران التخلّي عن جزء من سلطتها على الحكومة في بغداد فحسب، بل القبول أيضًا بالإخفاقات العسكرية في الحرب ضد الولايات المتحدة. في العراق، كما في لبنان، قاوم المتظاهرون الدور المهيمن لإيران وحلفائها، وسوء الإدارة والفساد الناجمين عنه جزئيًا. وفي اليمن، احتمالات فوز إيران عبر حلفائها، المتمرّدين الحوثيين، جيدة، لكن مثل هذا النصر قد يؤدي إلى تقسيم البلاد إلى جزئين أو ثلاثة أو أكثر. علاوة على ذلك فإنّ الوضع الاقتصادي كارثي لدرجة أنه من المرجّح أن يبقى اليمن دولة فاشلة لسنوات.

هذا السياق لا يترك لصانعي السياسة الغربيّين مجالًا يُذكر لاتخاذ إجراءات مضادة. تعتمد خيارات ألمانيا والاتحاد الأوروبي بشأن الإجراءات بشكل أساسي على ما إذا كانت المفاوضات الجارية حول الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران ستنجح. ومع ذلك، على الرغم من أن هذا هو بالضبط ما دعت إليه حكومة بايدن، فمن غير المرجّح أن تكون إيران مستعدة حتى لمناقشة مكاسبها الإقليمية في السنوات الماضية. ويعدّ "دفاعها الأمامي" في لبنان وسوريا والعراق واليمن جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيتها العسكرية. لهذا السبب يجب إيجاد إجابات على توسّع إيران بشكل مستقل عن نتائج المفاوضات النووية. تحتاج ألمانيا وأوروبا إلى وضع مبادئ توجيهيّة لنهجهما اتجاه محور المقاومة الذي يمكن أن يتطور في واحد من ثلاثة اتجاهات رئيسة:

أولًا، يمكن للأوروبيين قبول هيمنة إيران. فالقوة العسكرية لإيران وحلفائها في لبنان وسوريا والعراق واليمن تفضّل هذه السياسة. مع ذلك، وبغضّ النظر عن مسألة ما إذا كان هذا سيشجّع طهران على الانخراط في مزيد من التوسّع ضد دول الخليج العربي الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية، فإن الإيرانيين لم يتمكّنوا في أيّ من الدول المذكورة أعلاه من ترجمة نجاحاتهم العسكرية إلى استقرار سياسي. على العكس من ذلك، فإنّ النهج الذي تتّبعه طهران في المنطقة يعزّز فشل الدولة منذ أن أدّى الفساد وسوء الإدارة وعواقب الحروب الأخيرة إلى إثارة الاحتجاجات (التي انتهت في لبنان والعراق بشكل أساسي بسبب جائحة كوفيد-19)، ولكنّها شرّدت أيضًا الملايين من سكان هذه البلدان حتى الآن. في حال استمرار سيطرة فيلق القدس وحلفائه من المحتمل أن يقرّر المزيد من الناس في لبنان وسوريا والعراق واليمن عدم البقاء في بلدانهم الأصليّة والهجرة إلى أوروبا. بالإضافة إلى ذلك فإنّ نجاحاتهم العسكرية غير مفهومة بسبب الافتقار إلى التدابير السياسية. الأسباب الكامنة وراء صعود الجماعات الإرهابية السنّية - أي قبل قمع السكان العرب السنّة- لم تتغير في سوريا والعراق. وتنظيم الدولة الإسلامية (IS) يستعيد قوته في الوقت الحالي. من المحتمل أن تزيد الهيمنة الإيرانية من خطر وقوع هجمات من قِبل الجماعات الإرهابية المعادية لإيران وعلى المدى الطويل توقّع المزيد من زعزعة الاستقرار.

الخيار الثاني وهو النقيض تمامًا يقتضي صدّ التوسع الإيراني على نطاق واسع، من خلال الجمع بين التدابير وصولًا إلى الهجمات العسكرية. من الناحية الإيجابية، سيكون من السهل إقناع الحلفاء المهمّين في الاتحاد الأوروبي (والولايات المتحدة) باتّباع مثل هذا النهج. في الواقع، لقد اتخذوا بالفعل خطوات مماثلة دون استشارة مسبقة لشركائهم الغربيين. وقد جرّبت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هذا النهج مع التدخل في اليمن عام 2015 لكنه فشل. ومنذ عام 2017، استخدمت "إسرائيل" الهجمات على سوريا والعراق في محاولة لاحتواء التوسّع الإيراني هناك. ومن الناحية السلبيّة تُظهر تجارب القوات الأميركية في العراق بعد عام 2003 وحرب "إسرائيل" ضد حزب اللّه ونجاحات الحوثيين في اليمن الصعوبات التي تواجهها الجيوش الحديثة في محاربة القوات غير النظامية، فضلًا عن القوة الهائلة لفيلق القدس وحلفائه. علاوة على ذلك أثبتت هجمات إيران على المملكة العربية السعودية في أيلول 2019 أنها يمكن أن تعطل بشكل خطير إمدادات النفط من دول الخليج

للاقتصاد العالمي. وبالتالي فإن نتيجة هذه الاستراتيجية ستكون أيضًا عدم استقرار دائم حتى هزيمة.

لذلك يُترك الخيار الثالث والأفضل (إلى حد بعيد) لاستراتيجية الاحتواء، التي يتمثل هدفها طويل الأجل بإنهاء التوسّع الإيراني في الدول الأربع المذكورة أعلاه، ولكنها تستند على المدى القصير إلى فهم واضح لـموقع القوّة الذي تحتله إيران وحلفاؤها. سوف يتبنّى معارضو الجمهورية الإسلامية مقاربة ذات شقّين. سيكون أحد العناصر الأساسية فرض أقصى درجات العزلة والعقوبات الممكنة ضد شركاء إيران المسلحين. كخطوة أولى، قد يعني ذلك إدراج حزب اللّه وكتائب حزب اللّه وعصائب أهل الحق والميليشيات الأخرى الموالية لإيران بما في ذلك قادتها في جميع قوائم الإرهاب ذات الصلة الغائبين عنها حاليًا. لقد كانت الولايات المتحدة أكثر وضوحًا في هذا الصدد من الأوروبيين الذين لم يتمكنوا حتى الآن من الاتفاق على إضافة حزب اللّه ككلّ - على الرغم من تنفيذ المنظمة هجومًا ضد سيّاح إسرائيليين في دولة بلغاريا العضو في الاتحاد الأوروبي في 18 تموز 2012، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص. حزب اللّه والميليشيات العراقية تنظيمان متكاملان لا يمكن تقسيمهما إلى قطاعات مستقلة "جيدة" و "شريرة"، كما يوحي إدراج "الجناح العسكري" لحزب اللّه من قِبل الاتحاد الأوروبي في عام 2013 على لائحة الإرهاب.

تعتمد مثل هذه الاستراتيجية بشكل كبير على نتائج المفاوضات حول الاتفاقية النووية. إذا تم التوصّل إلى اتفاق ورفعت الولايات المتحدة العقوبات فهناك خطر أن تستخدم إيران الأموال المحرّرة لمواصلة سياسة التوسّع وزيادة الدعم لحلفائها في محور المقاومة. مثل هذا التطور لن يغيّر الحاجة إلى مواجهة إيران في الشرق الأوسط. ومع ذلك إذا لم يحصل اتفاق جديد حول برنامج إيران النووي فلن يكون هناك بديل لسياسة احتواء حازمة بما في ذلك الجمهورية الإسلامية نفسها. في هذا السيناريو يجب على ألمانيا والاتحاد الأوروبي أيضًا النظر فيما إذا كان يجب أيضًا إدراج المؤسسات والجهات الفاعلة الإيرانية - وخاصة فيلق القدس – على لائحة الإرهاب. إن علاقات فيلق القدس الوثيقة مع المنظمات الإرهابية بشكل لا لبس فيه مثل حزب اللّه اللبناني تستدعي القيام بهذه الخطوة بأي حال.

كجزء من استراتيجية الاحتواء، يجب على أوروبا والولايات المتحدة دعم خصوم إيران في لبنان وسوريا والعراق بشكل مشترك لإجهاض اكتساب طهران المزيد من القوّة. وقد أظهر الناتو ما قد يترتّب على ذلك في شباط 2020، عندما أعلن أنه سيزيد عدد أفراد المشاركين

في مهمته التدريبية والاستشارية للجيش العراقي إلى 4000 عنصر. رسميًا، يتعلق هذا القرار بتدريب القوات المسلحة العراقية للقتال ضد داعش، لكن الهدف الآخر غير المعلن هو تقوية مؤسسة يكون تأثير إيران عليها ضعيفًا. إن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ليس صديقا لطهران وحلفائها في العراق، لذلك يجب تلبية طلباته للمساعدة في إعادة إعمار البلاد.

نهج مماثل قد يطرح نفسه في لبنان، حيث يراقب الجيش حزب اللّه عن بعد، على الرغم من أنه اضطر للتعاون معه في القتال ضد داعش في بعض الأحيان وعن كثب. أي مساعدة لإعادة إعمار لبنان يجب ألا تفيد حزب اللّه أو حلفائه. في سوريا، الهامش المتاح للأوروبيين أقل. ومع ذلك سيكون من المستحسن أن تشارك أوروبا عبء قتال داعش مع الأميركيين، الذين لا يزال لديهم حوالي 900 عنصر في شرق البلاد - لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية ومنع توسيع إضافي للجسر البري الإيراني. إذا قرر الأميركيون البقاء، يجب على ألمانيا وأوروبا عرض نشر قوات. علاوة على ذلك يجب أن يعملا على تخفيف التوترات بين وحدات حماية الشعب الكردية (فعليًا حزب العمال الكردستاني السوري)، المدعومة من الولايات المتحدة وتركيا. إن استمرار العقوبات على نظام الأسد سيكون أيضًا عنصرًا حيويًا في مثل هذه الإستراتيجية. ومع ذلك لن يكون هذا لتسهيل إعادة الإعمار في سوريا لأن مثل هذا الالتزام سيزيل عبئًا كبيرًا عن إيران.

وحده اليمن سيشكّل حالة خاصة. تأثير طهران على الحوثيين لا يزال أضعف منه على حزب اللّه والجماعات الأخرى الموالية لإيران. في البداية، سيكون الهدف الرئيسي هو معرفة ما إذا كان من الممكن إقناع الحوثيين بالانسحاب من المعسكر الإيراني. لهذا ستحتاج أوروبا (والولايات المتحدة الأميركية) إلى قبول فوز الحوثيين في الحرب وبالتالي سيطرتهم على شمال اليمن، وتقديم المساعدة لإعادة الإعمار. ومع ذلك إذا اختار الحوثيون محور المقاومة على المدى الطويل فيجب تطبيق استراتيجية احتواء مماثلة لتلك الموجودة في العراق ولبنان. تتمثّل الخطوة الأولى في تصنيف الحوثيين كإرهابيين. واحتمال وجود شريك لمثل هذه الإستراتيجية داخل الدولة يعتمد بشكل أساسي على التطورات المستقبلية في الحرب. حاليًا، السيناريو الأكثر احتمالًا هو تقسيم اليمن إلى دولتين على الأقل، أو تفككه إلى عدة كيانات أصغر.

التأطير الإسرائيلي للسياسة الدفاعية الإيرانية[1]

عبد الرسول ديفسلار، شباط 2019

1- المقدّمة:

ديناميّة الأحداث الحاليّة بين إيران من جهة و"إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى تخطو باتجاه انفجار عنيف. هذا النّزاع الإقليميّ لن يربك الشرق الأوسط بالفوضى العارمة فقط بل ستكون له آثار كارثيّة على أوروبا والنظام العالميّ. وارتفاع حدّة التّوتر الإسرائيليّ - الإيرانيّ يعود بالدرجة الأولى لنشر إيران قوّات عسكريّة في سوريا. وتدّعي "إسرائيل" أنّ هيكليّة القوات الإيرانيّة في سوريا تتضمّن 2000-5000 مقاتل من قوّات القدس و90،000 مقاتل سوري تحت إمرة القوات الإيرانيّة، و50،000 عنصر من قوّات الدفاع المحليّة، و10،000-15،000 مقاتل شيعي من قوات "فاطميّون" و"زينبيّون"، وقوّات التّدخل السّريع العراقيّة الشيعيّة، بالإضافة إلى 4000-9000 مقاتل من حزب الله وعدد من المقاتلين العراقيين واللّبنانيين. ينظر المسؤولون الإسرائيليون إلى هذه القوّات الهائلة على أنها تهديد رئيسي لأمنهم، وهم مصمّمون على إيقافها حتى لو أدّى ذلك إلى مواجهة مسلّحة مع إيران.

إيجاد حلّ للتّخفيف من التّوتر بين الأطراف يحتاج إلى فهم أسباب ومنطق هيكليّة القوّات الإيرانيّة ومنطقها في سوريا من وجهة نظر إيرانيّة. إن فَهْم إصرار المسؤولين الإيرانيين على وجودهم العسكري في سوريا وسط المخاطر والتكاليف الباهظة هو أمر جوهري. وفَهْمُ وجهات النظر هذه قد يساعد في تفسير ارتفاع حدة الضغط والتهديد ضد إيران لكي تتراجع عن سياساتها الإقليميّة، بالمقابل قد تنتج عن الضغط ردود عدائية أكثر. إنّ فَهْم سياسة

[1] Abdolrasool Divsallar, “Israel's Framing of Iranian Defense Policy”, February 2019. https://www.academia.edu/38847347/Israels_Framing_of_Iranian_Defense_Policy_LIRAN_GIOCA_ALLATTACCO_PER_DIFENDERSI_DA_ISRAELE_

إيران الدفاعيّة هو نواة لمثل هذه المحاولة. سياسة الدفاع الإيرانيّة هي نتاج فكر استراتيجيّ متأثر بالعنف الداخلي المتكرر وذكريات الهجمات الخارجية المعاصرة واستمرار انعدام الأمن السياسيّ للنخب، بالإضافة إلى الخصوم الإقليميين الأقوياء، والموقع الجيوستراتيجي، وتباين المصالح الداخليّة.

يشير منافسو إيران الإقليميين إلى أنّ أهداف الهيمنة والتوسع الإيرانية هي إعادة إحياء الإمبراطوريّة الفارسيّة. يجادل بعض المحلّلين بالقول إن إيران تحت أيّ قيادة يمكن تصوّرها سوف تسعى للعب دور أكبر في الشرق الأوسط وفي الواقع إن دور إيران كقوّة في المنطقة هو أمر حتمي، ولكن لا يبدو منطقيًا أن ينبعث سعي إيران للهيمنة من استراتيجية توسعيّة محفوفة بالمخاطر قد تضع مصيرها في خطر. ردّة الفعل الإسرائيليّة القاسيّة تجاه التواجد العسكري الإيراني في سوريا لم تكن صعبة التوقّع بالنسبة للإستراتيجيين الإيرانيين. ويمكن التكهن بأنّ الإيرانيين منذ البداية كانوا يسعون لصد خطر أكبر: خطر الضربة الإسرائيليّة الاستباقية المحتملة، المطروحة على الطاولة منذ عام 2011.

ولكن كيف؟ في الواقع إن أداء إيران داخل سوريا راسخ من خلال تصوّراتها للتهديدات واتّباع مبدأ "توازن الرّعب"، فيجب أن يُرى هذا التّصرف كجزء من عقيدة أوسع تسمّى "الردع الهجومي" المصمّمة لإبطال قوّة "إسرائيل"، وتعطيل الخطط الأميركيّة أو العربيّة المشتركة لشن ضربة ضدّ إيران.

الأسباب العقائديّة والتنافس الجيوبوليتيكي والمصالح السياسيّة بقيت لفترة طويلة من الزمن تشكّل جزءًا كبيرًا من العداء بين إيران و"إسرائيل". ولكن الجمهوريّة الإيرانيّة تشعر اليوم أكثر من أيّ وقت مضى بعدم الأمان، وهذا الشعور أصبح الحافز الأساسيّ لسياستها الإقليميّة. ما هو مؤكد هو أنّ الضعف الأيديولوجي داخل إيران يناقض التّصوّرات الخارجيّة، خاصة في المملكة العربية السعوديّة و"إسرائيل"، بأن طهران تطمح إلى الهيمنة على المستويات الإقليمية والدوليّة. وقد تحوّل الشّعور العميق بعدم الأمان إلى السبب الرئيسي للطبيعة الهجوميّة في وضعيّة إيران الأمنية. أمّا الدعوات الإسرائيليّة المستمرة منذ عام 2011 للهجوم على إيران بالإضافة إلى العمليات السرّية لاستغلال الاستياء الاجتماعي منذ 2009 وعامَي 2017-2018 لتغيير النظام، فإنها تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الشعور بعدم الأمان. وقد زادت سياسة إدارة ترامب في رفع مستوى الضغط من الشعور المرتفع بعدم الأمان بين النّخب داخل الجمهوريّة الإسلاميّة.

إن خطط الهجوم على إيران بهدف إيقاف نشـــاطها النّووي هي جزء من "عقيدة الهجوم المضـاد الاسـتباقي"، وجزء ثابت من اسـتراتيجيّة "إسـرائيل". وللمفارقة أن هذه السـياسـة استمرت حتى بعد التوصّـل إلى "خطة العمل الشـاملة المشـتركة" (الاتفاق النّووي الإيراني)، وعلى الرغم من أنّ المجتمع الدولي قد اعترف بالتزام إيران بالاتفاق. إن نمط التهديد الدائم بالهجوم، الذي يمكن أن يشـمل قوات عسـكرية أميركية بسـبب التصـعيد المحتمل، يعتبره المخططون العسكريون الإيرانيون سببًا مشروعًا لإنشاء تدابير ردعٍ غير نووي لتقليص حرية العمل الإسرائيلية. هذه المقالة تناقش من وجهة نظر إيرانيّة كيف قاربت "إسرائيل" "عقيدة الهجوم المضاد الاستباقي" التي ساهمت في تغيير السياسة الدفاعيّة الإيرانية، من "عقيدة ردع دفاعيّة" إلى "عقيدة ردع هجوميّة". بالطبع لعبت ديناميّات التهديدات الإقليميّة الأخرى، بما فيها ارتفاع حدّة التهديدات السـعوديّة ومجلس التّعاون الخليجي، دورًا مهمًا في تقديم العقيدة الجديدة، ولكن هذه المقالة محصـورة فقط باسـتقصـاء الأثر الإسـرائيلي في تغيير الاستراتيجية الإيرانيّة. وعقيدة الردع الهجوميّة هي آليّة للدفاع الأمامي التي تحثّ على مزيد من الحضور الإقليميّ وتسرِّع خطوة البرنامج الصاروخي لوقف التّهديد من المصدر. بالتالي فإن هذه الحركة قد تعتبر مكلفة وغير مبرّرة من وجهة نظر اقتصـادية، ولكنها تعتبر استراتيجيّة ردع فعّالة وغير مكلفة من وجهة نظر عسكريّة.

2- الصهيونية الدينية وقضية الاعتدال

ينظر القادة الإيرانيون إلى ديناميّات السـياسـة الداخليّة الإسـرائيليّة كتهديد. تقليديًا، بعد الثورة الإسلاميّة، ظهرت الهويّة اليهوديّة كمصدر للعنف داخل إستراتيجيّة الأمن الإسرائيليّة. غير أن قانون الدولة اليهودية الجديد كان بمثابة تحوّل في علاقة كلٍّ من السياسة-الدين-الهوية التي تبرر المزيد من العنف. يعود السـبب في ذلك إلى الدور الصـاعد للدين في سـياسـة "إسـرائيل"، خاصـة بعد انتخابات 2013 و2015، التي منحت المتديّنين الصـهاينة سلطة أكبر. ويعتبر مراقبون إيرانيون أنّ صعود نجم المتشدِّدين الصهاينة هو تهديد جديّ يبشّر بسياسة أمنية أكثر عدائية تجاه طهران، ويجادلون بقولهم إن حزب الليكود تحت تأثير المتشدّدين الصهاينة أصبح أكثر تطرّفًا واستعدادًا لتنفيذ تهديده الكلاميّ ضد إيران.

لقد دفع المتديّنون الصـهاينة ومعتقداتهم الدينية اليهودية إلى مزيد من إضـفاء الطابع الأمني على السياسة الخارجيّة الإسرائيلية. وتعتقد الأجنحة المتطرّفة التي تتبنّى المعتقدات

اليهودية المسيحانية بضرورة إجبار العدو على الخوض في نزاع مسلّح من أجل جذب الدعم من القوّات المقدّسة. فنائب رئيس الكنيست، بتزاليل سموترش، صرّح علانيّة عام 2017 متحدّثًا عن محو أيّ أمل وطني فلسطيني، وأضاف أنّه حسب القانون اليهودي يجب أن يكون الفلسطينيون دائمًا في مرتبة دونيّة. هذه الأفكار يُنظَر إليها من قبل طهران على أنّها أساسيات دينية جاهزة للاستخدام بشكل عنيف ضد إيران. ويخشى محلّلون سياسيون في إيران من صعود قوّة المتطرّفين الصهاينة الأرثوذكس داخل "إسرائيل"، لأنهم يشكّلون تهديدًا مباشرًا وصريحًا لأمن إيران القومي. هذا الأمر يكتسب أهميّة خاصّة لأنّ المتطرّفين في تل أبيب يملكون الأسلحة النووية. هذا يعني أنّه في الوقت الذي ينادي فيه القادة الإيرانيون باستئصال "إسرائيل" يسيطر الجيش الإسرائيلي على الوسائل الفعليّة لاستئصال إيران.

هذه التّطورات تنهي الاعتدال داخل طهران وتل أبيب. فالصهاينة المتشدّدون الذين أوصلوا السياسة الخارجيّة الإسرائيليّة إلى التّطرف يرون أنّهم المسؤولون الأساسيون عن الضغط الممارس لإنهاء الاتفاق النووي الإيراني، والإسهام في إضعاف المشروع الإيراني للاعتدال بقيادة الرئيس روحاني. فالتطرّف في السياسة الخارجيّة الإسرائيليّة كان فعّالًا لتدمير الاعتدال في سياسة إيران الخارجيّة، وتغييرها لسياسة ذات طابع أمني بشكل أكبر. تعاني حكومة روحاني من ضغط متزايد بعد فشل الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب. ويعتبر النقّاد الإيرانيون المتشددون أنّ التخلي عن البرنامج النووي كان خطًا، إذ لم يكن ليخفّف من الأعمال العدائية الإسرائيلية النابعة من عقيدة راسخة في اليهوديّة المسيحانية والصهيونية الدينية المتطرّفة. ويختمون بقولهم إن ترك البرنامج النّووي وتخفيف الأنشطة الإقليميّة لن يؤدّيا إلى خفض الأعمال العدائية. انطلاقًا من وجهة النّظر هذه، ومع صعود نجم الحكومة ذات الجناح اليميني، تحوّلت تل أبيب إلى تهديد وجوديّ هائل يمتلك الإرادة الأيديولوجية والأدوات - الأسلحة النووية - لتدمير إيران.

3- الإستراتيجيّة العسكريّة للجيش الإسرائيلي واتساع حريّة عمله

الإستراتيجيّة العسكرية الإسرائيلية هي العنصر الأساسي الذي يعزّز من التهديدات الإيرانية الناتجة عن صعود المتشدّدين الصهاينة. ويتّصف الفكر العسكري الإسرائيلي بـ "عقيدة الردع الوقائي" الذي يفرض "قوة متجانسة" في مواجهة عدوّها. ويشدّد الاستراتيجيون

الإسرائيليون على أهمية الهجمة الأولى لمواجهة أي تهديد كبير وشيك الحدوث. ثم إن فكرة القوّة غير المتجانسة تتطلّب تصعيدًا وقائيًا وعملية هجومية مع امتلاك سلاح نووي وتكييف حالة دفاعية داخلية. وتؤكد "إسرائيل" على أهميّة تحقيق "انتصار حاسم" لتجنّب حروب الاستنزاف وردع هجمات لاحقة. مع ذلك فإن الجزء المثير للجدل في إستراتيجية القوات العسكرية الإسرائيليّة هو مبدأ "المعركة بين الحروب" التي تسمح برفع الضغط ضد العدو قبل أن تكون قد بدأت الحرب فعليًا. وتعتبر عدّة جوانب من هذه الإستراتيجيّة مثيرةً لأي منافس إقليمي بمن فيهم إيران.

أولًا، نظرًا إلى الطبيعة الوقائية للإستراتيجية فهي تمنح الحق بالقيام بالضربة الأولى مرتكزةً على خيارات "إسرائيل" السياسية وتقديراتها للتهديدات الصّريحة. ثانيًا، تأخذ المبادرة "بالهجوم العميق" داخل أراضي العدو، ما يعني إلحاق أضرار جسيمة بإيران، كلّما كانت قوات الجو الإسرائيلية قادرة على تنفيذ عمليات في العمق. ثالثًا، الحفاظ على السرّية كالقيام بحملة استخباراتية واسعة النطاق لإيذاء إيران وقت السلم. هذه العمليات التخريبية الممنهجة يمكن أن تحدّ من الجهود الإيرانية في خلق قدرات ردعية. رابعًا، إمكانيّة "إسرائيل" استخدام السلاح النووي الذي تقول إيران إنها هُدِّدت به مؤخرًا. هذه العناصر تمنح "إسرائيل" حريّة واسعة في عملياتها. وخلال العقد المنصرم صارعت القوات الإسرائيلية لتحسين هذه النواحي في سبيل ضمان حرية كاملة بالتحرّك من خلال:

1) تسهيل النفاذ المباشر إلى الأراضي الإيرانية.
2) تشريع الحاجة لمعالجة التهديد الإيراني.

تمضي "إسرائيل" قُدمًا في جهودها الشاملة لتحسين قدراتها في النفاذ السريع إلى داخل الأراضي الإيرانيّة. وتحتاج "إسرائيل" للنفاذ السريع إلى أراضي العدو لتنفيذ استطلاعات معيّنة، والتخريب، والهدم، والقيام بعدد من المتطلبات العملياتية. وقد شكّلت "إسرائيل" تحالفات إستراتيجيّة اقتصادية بعيدة عن حدودها وقريبة من حدود إيران، حتى تؤمّن النفاذ السريع إلى الأراضي الإيرانية. ونظرت طهران إلى التقارب الإسرائيلي مع أذربيجان وكردستان العراق كجزء من هذه الإستراتيجية. عام 2014 ادّعى مسؤولون إيرانيون إسقاط طائرة استطلاع إسرائيلية بدون طيار تسمّى هرمس 450 فوق مفاعل ناتانز النووي. هذه الطائرة كانت منذ 2012 تنطلق من قواعد في أذربيجان المجاورة. وقد جذبت هذه الحادثة الانتباه داخل طهران وعكست تطور الوسائل المستخدمة من قبل "إسرائيل" لانتهاك

سيادتها. وتُظهر الحادثة أيضًا بناء "إسرائيل" قدرات تسمح لها بالقيام بعمليات داخل العمق الإيراني أوسع بكثير مما كان متوقعًا من قبل.

في المقابل يُعّد استمرار الجهود لإدارة التصوّرات بغية تقليص شرعية حركة الأعداء، وتطوّر الطابع الشرعي للعمليات العسكرية، ضرورة أساسية في إستراتيجية الجيش الإسرائيلي. وفق وجهة النظر الإيرانية، أثبتت "إسرائيل" تاريخيًا أنّها قادرة على الحصول على الشرعية وإعاقة أيّ إدانة دولية لأي عمل عسكري عدواني أو وقائي تقوم به عن طريق عمليات سيكولوجية أو بروباغندا. إن إنجازات "إسرائيل" السابقة في هذا المضمار، بالإضافة إلى قدرتها على خداع العدو، كانت من أهم أسباب انتصاراتها السابقة. في الحالة الإيرانية، كما يشرح خبير، أظهرت "إسرائيل" قدرات هائلة على التركيز المفرط على نقاط الضعف، وانعدام الأمان وصَوَّرت إيران كخطر أكبر مما هو فعليًا، لكي تشرعن استخدام العمليات السريعة ضدها وتهدّد النِّظام السياسي الحالي.

أصبحت إيران تخشى على نحو متصاعد من إدارة التصوّرات وإستراتيجية عمليات الخداع المسماة "فوبيا المشروع الإيراني". ويجادل استراتيجيون إيرانيون بأنّ "فوبيا المشروع الإيراني" يجب أن تُفهَم عبر ربطها بإستراتيجية الجيش لأنها تشرّع العمليات داخل إيران وتسمح بتوسيع حركتها. وهم يتخوّفون من احتمال أن يتركهم المجتمع الدولي في حال قامت "إسرائيل" بالضربة العسكرية الأولى أو بهجوم نووي. هذا الوضع يشبه الظروف التي كانت سائدة في الثمانينيات، حين عانت إيران من أضرار جسيمة جراء الهجوم الكيماوي الذي قام به صدّام. وقد فشل المجتمع الدولي في إيصال استجابة لائقة لاستخدام السلاح الكيماوي مما أثّر بشكل واضح على إستراتيجية التفكير الإيرانية.

بينما رُسمت إستراتيجية الدفاع للجيش الإسرائيلي لحماية أمن "إسرائيل" من أعدائها، بُثّت تهديدات عنيفة مع تأثيرات استراتيجية ساهمت في تغيير حسابات التهديدات الإيرانية. وساهمت حالة الجيش الإسرائيلي وساهمت بشكل لافت في قلب المنافسة إلى تهديد وجودي. الطبيعة الوقائية الهجومية ساهمت باستمرار في استخدام القوة وقت السّلم من خلال الاستخبارات الإستراتيجية أو العمليات السريعة، فبناء القدرات بالقرب من الحدود الإيرانية والتهديد باستخدام السلاح النووي كانا المصدرين الأساسيّين لرسم تصوّرات التهديد الإيرانية. هذه الجوانب من الإستراتيجية الدفاعية للجيش الإسرائيلي منحته القوة للقيام بالضربة الأولى الاستباقية في سبيل الدفاع عن النفس، وذلك وفق تقييم ذاتي

للتهديدات. بالإضافة إلى تصوّرات إجرائية عامة واسعة النطاق لتشريع العملية. هذا الوضع خوّل "إسرائيل" تحويل حرّية عملياتها العسكرية إلى حرّية أوسع بالحركة السياسيّة. وترى إيران توسّع حرية التصرّف الإسرائيلية كعنصر إستراتيجي أساسي حوّل التنافس إلى تهديدات وجوديّة. وهذا ما يفسّر لماذا فشلت المناهج القائمة على المصالح والمبنيّة على أساس أيديولوجي أو سياسي في تشخيص الوضع بين إيران و"إسرائيل". فالعلاقة المتشنّجة اليوم تتحكم فيها المخاوف وتصورات التهديد وأصبحت المسيِّر الرئيسي للأحداث لدى كلا الجانبين.

4- عقيدة الهجوم الردعية الإيرانية

الخيارات العسكرية الإيرانية للتحقّق من عقيدة "إسرائيل" محدودة بطبيعتها. تعاني إيران من عجز في قدرات قواتها العسكرية التقليدية بسبب حظر توريد الأسلحة طويل الأمد. وقد حال الحظر دون حصول إيران على أحدث ما توصّلت إليه التكنولوجيا العسكرية، وبالتالي أُجبِرَت على تبنّي حلول أكثر ابتكارًا. الردّ على التباين بالقدرات العسكرية بين إيران من جهة و"إسرائيل" والولايات المتحدة من جهة أخرى، أرسى فكرة الدمج بين الجغرافيا والتكنولوجيا للتخلص من المشكلة. بُنيَت "عقيدة الهجوم الردعية الإيرانية" الجديدة على أربعة مفاهيم وهي: الدفاع الشامل، والعمق الإستراتيجي، ومنع النفاذ إلى داخل إيران، وقوّة النّار. هذه العقيدة أمر مهم مرتبط بجغرافيا وخصائص البلد. فكما يشرح أحد مستشاري قائد الحرس الثوري الإيراني حميد رضا مقدمفر فهذه العقيدة دفاعية على مستوى إستراتيجي معيّن وهجومية على مستوى العمليات. والهدف الأسمى للاتجاه الهجومي للعقيدة الإيرانية هو تقليص حرية حركة "إسرائيل".

في الواقع، تجبر هذه العقيدة كل الحكومات والهيئات غير الحكومية والجهات الخاصة الفاعلة، على تنظيم جهودهم لمواجهة التهديدات، بما فيها الدفاع العسكري والاجتماعي والاقتصادي والمدني والسيكولوجي لمقاومة الضربة الأولى. تستخدم إيران عمقها المادي لتحجيم عدّوها ورفع خسائره وخفض معنويات المعتدي حتى تدفعه للانسحاب خارج البلاد. علمًا بأن العديد من الخطط التنفيذية بما فيها "الدفاع الفسيفسائي" مصمّمة لإجبار المعتدي على التراجع خارج البلاد. في غضون ذلك يعزّز منع الوصول إلى المنطقة من عمق الحدود المادية الإيرانية، عبر عرقلة قدرة المناورة لدى العدو والقدرة على الدخول إلى مناطق

سـيادته. هذه العقيدة الأوّلية تفرض اسـتخدام القوة النارية بما فيها القوات الصـاروخية والمدفعية ضـد الأهداف الإقليمية للعدو أو الدول الداعمة له. لذلك طغت الطبيعة الهجومية بشكل كبير انطلاقًا من الطبيعة الدفاعية للعقيدة.

مع ذلك، ومن وجهة نظر إيرانية، أظهر الكثير من الأحداث قصـور الإجراءات الدفاعية لإجبار الأعداء على التراجع عن نواياهم العدائية. حملة نتنياهو عاميّ 2011 و2012 للهجوم على إيران كانت الإشـارة الأولى على اختلال العقيدة. وكما نوقش من قبل فإن الضـربة الإسـتراتيجية العميقة والاسـتباقية للجيش الإسـرائيلي أعطته تفوّقًا وثقة كافيين للقيام بالضربة الأولى. فلا الدفاعات الجوية الضعيفة ولا العمق المادي منح إيران قوّة ردع كافية. إن اسـتخدام "إسـرائيل" للقوات البرية لمهاجمة إيران هو أمر غير مجدٍ لذلك يصـبح الجزء الأكبر من سـياسـة الردع الإيرانية للإيقاع بالخصـم عن طريق القوات البرية بلا معنى. بالإضـافة إلى ذلك، ثمة تراجع في فعاليّة القوات الصـاروخية الإيرانية مقابل التقدُّم الإسـرائيلي على صـعيد دفاعاته الصـاروخية. كما أن وكلاء إيران الإقليميين كحزب الله لم يفرضوا أيّ ردع فعلي. في أسوأ السيناريوهات قد تبرّر "إسرائيل" استخدام سلاحها النووي في حال وقعت ضحية إستراتيجية الاستنزاف الإيرانية. في هذه الحالة ستساعد تقنيّات إدارة التصوّرات واسعة النطاق في شرعنه العدوان ووقف الدعم الدولي لطهران.

بسبب اعتماد عقيدة إيران على حرب الاستنزاف ستكون هذه العقيدة مدمّرة للحملات الكبيرة التي تفرض وضـع الأرجل على الأرض للاسـتيلاء على الأراضـي (الهجوم البرّي). ويلخص المخططون العسـكريون الإيرانيون إلى أنّه من الضـروري تحسـين الجانب الهجومي في عقيدتهم لردع القوى الإقليمية مثل "إسرائيل" عن القيام بضربات عسكرية محدودة. وكان القائد الأعلى، آية الله خامنئي، في خطابه داخل أكاديمية الإمام علي العسكرية في تشرين الثاني من العام 2011، قد مهّد الطريق لتقوية الجانب الهجومي من العقيدة. وقال إن إيران سـتردّ على التهديدات بتهديدات أكبر. وبالمفهوم العسـكري، أوضـح الأمين الأعلى للأمن القومي الأدميرال علي شمخاني أنّ العقيدة مبنيّة على الضربة الثانية كنوع من الردع.

العنصـران الأسـاسـيان للعمق الإسـتراتيجي والقوة النارية كانا المرشـحان لتحسـين قدرات الضـربة الثانية الهجومية من دون إلحاق تغييرات كبيرة بالطبيعة الدفاعية للعقيدة. من بين 69 خبيرًا بالأمن والدفاع الإيراني يعترف أحد الخبراء الإيرانيين في بحثه أن تفعيل دور جهات فاعلة غير حكومية لتدعيم العمق الإسـتراتيجي والاسـتفادة من الكمائن الصـاروخية فعّال

بشـدّة لرفع مسـتوى التهديد ضـد الأعداء وفرض نوع من الردع. لذلك بدأت إيران بتسـريع عملية تطوير نظام الأسـلحة الهجومية بحيث يشـكّل البرنامج الصـاروخي أحد أهم أعمدتها. ولكن الصواريخ الإيرانية لا يمكن اعتبارها أقصى أدوات الردع. ويجادل خبير إسرائيلي بقوله إن ردع الدفاع الجوي الإسـرائيلي المتعدد الطبقات (القبّة الحديدية) يسـتطيع تدمير أغلبية الـصواريخ التي يمكن أن تنزلق من خلال حزمة من الـضربات المدمّرة التي قد توجّهها إيران، وقد تضمن نجاة 3 إلى 4 قواعد جوية إسرائيلية على الأقل.

على الرغم من الآثار الكارثية للصـواريخ الإيرانية على "إسـرائيل" فإنّها لا تسـتطيع تقديم مسـتوى مُرضٍ من الردع لسـببين: الأول فشـل الصـواريخ، والثاني نظام الدفاع الجوي الإسـرائيلي الأكثر فعالية من نظام الدفاع الجوي الإيراني. من وجهة نظر إيرانية يمكن علاج الخلل المتبقي باسـتخدام الجغرافيا من خلال التوظيف المفرط للعمق الإسـتراتيجي باتجاه بلاد الشـام. ومن شـأن إرسـال قوات عسـكرية لاحقًا إلى سـوريا تمكين إيران من اسـتخدام وكلائها بشـكل أكثر فاعلية، في سـبيل الإجهاز على أيّ محاولة لإشـعال حرب هجينة، والتغلغل داخل "إسرائيل" للرد على الهجوم الأول الإسرائيلي الذي قد تقوم به.

بالتالي يُرى التوسّع الإيراني باتجاه بلاد الشـام على أنّه ردع دائم ومسـتدام ويعتبر عنصـرًا من إسـتراتيجيّة كبرى للقيام بهجوم مرتدّ على "إسـرائيل". هذه القدرة تُكمل العنصـر الهجومي الآخر الأقل تأثيرًا في العقيدة. وهذا يظهر أهمية بقاء الأسد في السلطة. في الواقع يُعتبر إسـقاط نظام الأسـد هو تحدٍّيًا كبيرًا لاسـتمرار طهران بمبدأ توازن الرعب. المفارقة الإسـرائيلية فيما يخصّ الضـربة الهجومية المضـادة الاسـتباقية تكمن هنا: بينما تميل إلى حماية "إسرائيل"، فإنّ تهديداتها غير المتناسبة قد أحدثت إحساسًا عميقًا بانعدام الأمن في طهران، ممّا أدّى إلى تنشيط دورات من ردود الفعل لإنتاج نفس المستوى من انعدام الأمن في تل أبيب.

5- الخاتمة

إيران و"إسـرائيل" ليسـا خصـمَيْن طبيعيّين. فهما لا يواجهان نزاعات حدودية ولا يتنافسـان اقتصاديًا. عدائية إيران لـ "إسرائيل" هي نتيجة محفِّز أيديولوجي، ومقاومة "إسرائيل" كانت مفيدة على المسـتوى الجيوبوليتيكي من خلال تحسـين صـورة إيران بين الشـعوب العربية وتقويض شرعية الأنظمة العربية المحافظة. تتلا شى هذه الأ سباب والاهتمامات الأ سا سية

بعد أن أصبح الطرفان ينظران إلى بعضهما البعض على أساس تهديد وجودي كبير فيما يخصّ نظامَيهِما السياسي (إسلامي ويهودي). هذا يظهر تغيّر جذور القتال من اهتمامات أيديولوجية وجيوبوليتيكية إلى تهديد وجودي.

في الواقع، إن وظيفة المقاربة المرتكزة على المصالح لتفسير السياسات الحالية استمرت بالتراجع. وانعدام الأمن هو أساس السياسات الإيرانية الإسرائيلية الحالية تجاه بعضهما البعض. من المهم الأخذ بعين الاعتبار أن السياسات الإيرانية تُدرَس بشكل أفضل من خلال نظرية "توازن الرعب". هذا يعني أن إيران لن تتوقف عن بثّ التهديدات ما دامت عُرضة لتهديدات متصاعدة. ما يعني أنّ أي دولة تتعرض لتهديدات ستلجأ لتصعيد تهديداتها بدل اللجوء إلى حل مصادرها، والنتيجة ستكون الخوف والفوضى. بينما تهدّد "إسرائيل" بشكل متزايد بشن هجوم على إيران، فإن ردّة فعل إيران تتمثل برفع مستوى التهديدات باتجاه "إسرائيل". هذا التوجه يرفع درجة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وينذر باندلاع حروب.

خطاب نتنياهو التهويلي بخصوص تحضيرات لضربة عسكرية ضد إيران، وموافقته على اغتيال الموساد علماء الذرّة الإيرانيين، سبّبت هلعًا لدى الولايات المتحدة الأميركية وإيران ودفعتهما لفتح مفاوضات حول اتفاق نووي عام 2012. ولكن التهديدات المستمرّة بهجوم إسرائيلي جعلت المخطّطين الإيرانيين على ثقة بضرورة تعزيز قدراتهم الردعيّة من خلال إجراءات غير نووية. الحرب الأهلية داخل سوريا وصعود داعش في سوريا والعراق منحت فرصة لتوسيع وتعزيز مبدأ العمق الإستراتيجي. بينما أبقت القوات العسكرية الإيرانية العناصر الأساسية للدفاع مثل العمق المادي ومنع النفاذ إلى الأراضي الإيرانية، بدأت في نفس الوقت تعزيز قدراتها الهجومية للقيام بالضربة الثانية. تعتمد الضربة الثانية بقوة على خلق عمق استراتيجي قريب من حدود "إسرائيل"، ومن ثم دعم القوات الصاروخية. تعتبر إيران أنّ هاتين القدرتين هما عنصران مهمّان لردع "إسرائيل" من الاعتداء من خلال تقويض حرية العمليات وحرية الحركة السياسية في نفس الوقت. عندما لا يوجد باب آخر لإدخال أسلحة حديثة يبقى استخدام الجغرافيا الأداة الأمثل لممارسة نوع من الردع.

في هذا المجال، تبدو مطالبة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي التفاوض على الوجود الإيراني داخل سوريا وعلى برنامجها النووي بمثابة طلب صريح لمراجعة عقيدة إيران العسكرية. ولكن من الواضح أنّ إيران لن تقبل بتغيير عقيدتها العسكرية، فيما لا تزال التهديدات التي وضعت العقيدة لردعها موجودة بما فيها عقيدة "إسرائيل" الهجومية. لذلك

تبدو إمكانية رحيل إيران عن سـوريا والعراق أو وقف برنامجها الصـاروخي ضـئيلة جدًا ومعاكسـة لأفكار إيران الإسـتراتيجية. إن رفض إيران الخروج من سـوريا، وإيقاف برنامجها الصـاروخي، يمكن أن يؤدّيا إلى فرض المزيد من العقوبات عليها وإيصـالها إلى الإفلاس، ولكنّ المخطّطين العسـكريين يواصـلون الاعتقاد بأنهم حموا بلدهم من تهديد أكبر هو الهجوم العسكري.

أن تصبح قويًا - السياسة الخارجية الجديدة للصين[1]

يان تشيتونغ، فورين أفيرز، تموز/آب 2021

احتلّ كبير الدبلوماسيين الصينيين، يانغ جيتشي، عناوين الصحف في آذار بإبلاغه المسؤولين الأميركيين في قمة ألاسكا أنّهم "لا يملكون المؤهّلات... للتحدّث إلى الصين من موقع القوة". حتى بعد سنوات من التوتّرات المتصاعدة بين بكين وواشنطن، بدت هذه الملاحظة قاسية على غير العادة، لا سيّما من دبلوماسي متمرّس. إطار الحادثة كان جديرًا بالملاحظة أيضًا: كان يانغ يتحدّث في أوّل اجتماع دبلوماسي رفيع المستوى بين الصين والولايات المتحدة منذ دخول الرئيس الأميركي جو بايدن البيت الأبيض. بدا الأمر وكأنه تحذير جليّ للإدارة الأميركية الجديدة.

داخليًا، انتشر تعليق يانغ على شبكات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع ولاقى صدى مع اعتقاد العديد من الصينيين بأن بلادهم وجدت صوتها على الساحة العالمية. أما وسائل الإعلام الدوليَّة فرأت في تصريح يانغ انعكاسًا لصين ما بعد الوباء: طموحة وصريحة في مطالبتها بالقيادة العالمية.

يعكس تصريح يانغ، في الواقع، نقلة نوعية قيد التنفيذ في بكين: تعتقد الصين أن صعودها إلى مكانة الدولة العظمى يمنحها دورًا جديدًا في الشؤون العالمية - دورًا لا يتوافق مع الهيمنة الأميركية المطلقة. خابت آمال بكين الأوّلية في أنّ إدارة بايدن ستخففّ من حدّة التوتّرات مع الصين. وبدلًا من ذلك فإنّها تنظر إلى محاولات بايدن لعزل الصين دبلوماسيًا على أنها تهديد خطير ولذلك تعمل على جبهات متعددة لجعل البلاد أقلّ عُرضة للعدوان والضغط الأميركيين. إن ثقة بكين الجديدة لا تعني أنها ستتحدّى واشنطن في كافة المجالات. ترفض الصين قيادة الولايات المتحدة في بعض القضايا، ولكن كدولة نامية، ستحصر المنافسة في المجالات التي

---

* تعريب: ضحى ياسين.

[1] Yan Xuetong, "Becoming Strong: The New Chinese Foreign Policy", Foreign Affairs, August 2021
https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-06-22/becoming-strong

تشعر بتميّزها فيها مثل مكافحة كوفيد-19، والحدّ من الفقر، والتجارة، والبنية التحتية الدولية، والتنمية، وأنظمة الدفع الرقمي، وتكنولوجيات 5G (شبكة الجيل الخامس) وغيرها. إلاّ أنّه في جميع المجالات ستسعى "صينُ ما بعد الوباء" لجعل صوتها مسموعًا بتصميم أكبر من ذي قبل وستردّ بقوة على أيّ محاولات لتكميمه.

هوية الصين المزدوجة

أن تكون الصين "أكبر دولة نامية" في العالم (لقب شائع في بكين) يعني أن قدراتها تجاوزت قدرات نظرائها المباشرين. في الوقت الحاضر، هذا يعني أن قوة البلاد تحتلّ المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. مع الأخذ بعين الاعتبار التناقض الحاد بين النجاح الصيني والفشل الأميركي في مكافحة فيروس كورونا: الصين هي أقلّ من عانى من بين جميع القوى الكبرى خلال الوباء واقتصادها الرئيسي هو الوحيد الذي نما خلال العام الماضي. بحلول نهاية عام 2020، وصل إجمالي ناتج الصين المحلّي إلى 71٪ من إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة، مقارنة بـ 66 ٪ في عام 2019، وصانعو السياسة الصينيون على ثقة بأنّهم سيغلقون الفجوة المتبقية في العقد المقبل. في نظرهم، مرّت الصين بمراحل النهوض والإثراء وهي تتقدّم الآن إلى مرحلة أن تصبح قوية. النظام أُحادي القطب الذي تقوده الولايات المتحدة يتلاشى، وزواله تسارع بسبب صعود الصين والانحدار النسبي للولايات المتحدة ليحلّ مكانه نظام متعدد الأقطاب، تكون العلاقات الأميركية الصينية في صميمه.

حتى وقت قريب، كانت بكين تنظر إلى هذا التحوّل الذي يحدث مرة واحدة في القرن بتفاؤل مطلق، وتوقّعت "مستقبلًا مشرقًا للنهضة الصينية الوطنية". غير أن الاضطرابات التي سادت سنوات ترامب - وخاصة قرار واشنطن في عام 2017 تصنيف الصين بأنها "منافس استراتيجي" - أدت إلى تخفيف حماس المسؤولين الصينيين. وكان لأحدث خطة خمسيّة (خطة لخمس سنوات) للصين وقع أكثر رزانة، حيث تُعدّد الفرص في مجال التكنولوجيا والتنمية وتُحذّر من عدم الاستقرار الذي تغذّيه "الأحاديّة والحمائيّة (سياسة الحماية) والهيمنة". ومع ذلك، فإنّ النتيجة النهائية في نظر بكين لا تزال كما هي: لقد أصبحت الصين قوة عالمية يمكنها أن تلتقي ببقية العالم على قدم المساواة.

لا يزال النطاق العالمي للصين محدودًا فعلى الرغم من كونها قوّة عظمى لا تزال تعتبر نفسها دولة نامية - وهي محقّة في ذلك، بالنظر إلى أنّ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لا

يزال بعيدًا عن نظيره في الاقتصادات المتقدّمة. (يضع صندوق النقد الدولي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين لعام 2020 عند 10484 دولارًا فقط، مقارنة بـ 40146 دولارًا لليابان، و45733 دولارًا لألمانيا، و63416 دولارًا للولايات المتحدة). والمقصود من تسمية "الدولة النامية" الإشارة أيضًا إلى التوافق الجيوسياسي لبكين: حتى إذا لحقت الصين بالغرب اقتصاديًا، كما يسود الاعتقاد، فإنّ ولاءاتها ستظل ثابتة مع العالم النامي، كما قال الرئيس الصيني شي جين بينغ.

ستحصر الصين المنافسة في المجالات التي تشعر بتميّزها فيها

هذه الهوية المزدوجة سوف تطغى على جميع جوانب السياسة الخارجية للصين في مرحلة ما بعد الوباء. كدولة نامية، لا تزال الصين تفتقر إلى الموارد المطلوبة لتتولّى القيادة عالميًا، مع مسؤوليات تغطّي العالم بأسره وخاصة في المجال العسكري. لكنها كقوّة عظمى لن تحذو حذو الولايات المتحدة الأميركية، وفي بعض القضايا ستكون المنافسة حتمية مع واشنطن.

على صعيد التنافس الأيديولوجي مثلًا تحرص الصين على عدم تأطير العلاقات مع الغرب على أنّها حرب باردة جديدة: يعتقد القادة في بكين أن التوسع الأيديولوجي على النمط السوفياتي يمكن أن يؤدي إلى رد فعل عنيف قد يعيق النمو المستمر لبلادهم، ولا يتوقّعون أن تحظى أيديولوجيّتهم بشعبية مثل الليبراليّة الغربية اليوم - ومن هنا يأتي إصرارهم على أن الصين دولة نامية "ذات خصائص صينية"، وهي عبارة تعني ضمنًا أن نظامها السياسي ونموذج حكمها لا يمكن تصديرهما إلى دول أخرى.

من ناحية أخرى، ستحاول الصين تشكيل بيئة أيديولوجية مؤاتية لصعودها، ومعارضة لفكرة أنّ القيم السياسية الغربية لها جاذبيّة وصلاحيّة عالميّة. تُعرّف الولايات المتحدة الديمقراطية والحرية من حيث السياسة الانتخابية والتعبير الفردي على سبيل المثال، في حين أن الصين تُعرّفهما من حيث الضمان الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وسيتعيّن على واشنطن قبول هذه الاختلافات في الرأي بدلًا من محاولة فرض وجهات نظرها الخاصّة على الآخرين.

القناعة نفسها ستحرّك استراتيجية الصين الدبلوماسية في مرحلة ما بعد الوباء. على عكس التصوّر الشّائع، لا ترفض بكين القواعد والمؤسّسات المتعدّدة الأطراف. ومع ذلك لن تقبل القواعد التي تضعها الولايات المتحدة دون التشاور مع الصين. وبدلًا من ذلك فإن هدف بكين هو أن ترتكز المعايير الدولية على تعدّدية شاملة بالفعل. هذه هي الفكرة من وراء المنتديات

متعدّدة الأطراف التي تتّخذ من الصين مقرًا لها والتي كانت بكين تبنيها مع مجموعة من الدول والمناطق، مثل منتديات التعاون مع الدول الإفريقية والعربية وأميركا اللاتينية وجزر المحيط الهادئ ودول جنوب شرق آسيا. في غضون ذلك، تتوقع بكين من القوى الكبرى الأخرى معاملة تقوم على المساواة والاحترام المتبادل، كما يتّضح من استراتيجيتها للعقوبات الانتقامية الحازمة. عندما فرضت إدارة ترامب عقوبات على 14 مسؤولًا صينيًا رفيع المستوى بسبب تجريد بعض نواب هونغ كونغ من الأهليّة، انتقمت الصين بفرض عقوبات على 28 مسؤولًا أميركيًا، بمن فيهم وزير الخارجية آنذاك مايك بومبيو. وبالمثل، سرعان ما ردّت بكين على العقوبات البريطانية والأوروبية بشأن قضية شينجيانغ. في كلتا الحالتين، تعتبر الحكومة الصينية أي عقوبات أو انتقاد لسياساتها تدخّلًا في شؤونها الداخلية.

السياسات الاقتصادية للصين تتغير أيضًا، مدفوعة بالوباء الذي كشف عن ضعف سلاسل الإمدادات العالمية، ومحاولات الولايات المتحدة للفصل الاقتصادي. في الواقع، تعتقد الحكومة الصينية أنّ سياسة الحماية (الحمائية)، والاقتصاد العالمي المتباطئ، وانكماش الأسواق العالمية سوف تصمد أمام الوباء. وفي إطار استراتيجية "التداول المزدوج" الجديدة، التي تم الكشف عنها في اجتماع رفيع المستوى للحزب الشيوعي الصيني في أيار/مايو 2020، تسعى بكين إلى تقليل اعتمادها على الأسواق الخارجية. والهدف من ذلك هو دعم السوق المحليّة الضخمة في الصين وبناء سلاسل محلّية قوية للإمداد والتوزيع والاستهلاك، وبالتالي تقليل تعرّض البلاد للضغوط الاقتصادية الخارجية، وخاصة من الولايات المتحدة. سيكون العلم والتكنولوجيا في قلب هذا المسعى، مما يهيئ الأرضيّة للتطور المستقبلي. والأمل معقود على أن يؤدي الازدهار المحلي الناتج عن ذلك إلى تحسين العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى والمساعدة في انتعاش الاقتصاد العالمي.

ستسعى بكين أيضًا إلى تقليل تعرّضها للعقوبات المالية الأميركية، بما في ذلك من خلال الترويج لاستخدام عملة "الرنمينبي" في التجارة والاستثمار الأجنبيين. في العام الماضي، بدأت التجارب على عملة رقمية في عدد قليل من المدن الكبيرة، وهو ابتكار يمكن أن يسمح يومًا ما للصين وشركائها التجاريين بإجراء معاملات دولية خارج نظام الـ SWIFT، نظام المراسلة المالية، الذي يخضع فعليًا للسيطرة الأميركية وهو المصدر الرئيسي للنفوذ الجيوسياسي الأميركي. بالطبع، لن تتّجه الصين إلى الداخل تمامًا: ستستمر مبادرة الحزام والطريق، حملة بكين العالمية الضخمة للبنية التحتية، على الرغم من أن التقدّم كان بطيئًا خلال الوباء. ونظرًا

لأن استراتيجية "التداول المزدوج" تكرّس السوق المحلية، وليس الروابط العالمية، باعتبارها التركيز السياسي الأساسي لبكين، فإن مشاريع مبادرة الحزام والطريق ستعتمد من الآن فصاعدًا على طلب السوق أكثر من الاعتبارات السياسية. ستواصل الصين أيضًا السّعي إلى التعاون التكنولوجي مع الدول الأخرى، بشرط أن تتمكن من مقاومة الضغط الأميركي لفصل الصين على هذه الجبهة.

على النقيض من ذلك، ستظل الاستراتيجية العسكرية للصين دون تغيير إلى حد كبير في عالم ما بعد الوباء. تسعى بكين إلى تحويل جيش التحرير الشعبي إلى قوة قتالية عالمية جاهزة للحرب في أي لحظة، مع التركيز على الجودة أكثر من الكمية، والقدرات السبرانية أكثر من البراعة التقليدية، وأنظمة الأسلحة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي أكثر من المهارات القتالية الفردية. ومع ذلك، ستبقى مهمة جيش التحرير الشعبي الرّدع وليس التوسّع. ثم إن الميزانية العسكرية للصين لعام 2021، وإن كانت أكبر من ميزانية القوى الكبرى الأخرى، أقل من ثلث ما تنفقه الولايات المتحدة على الدفاع. علاوة على هذا التفاوت في الميزانية، يفتقر الجيش الصيني إلى الخبرة: لم يشارك جيش التحرير الشعبي في اشتباك حيّ منذ عام 1989 ولم يخض حربًا حقيقية منذ عام 1979. ونتيجة لذلك تظل بكين حذرة من المواجهات العسكرية المباشرة وستواصل رفضها التحالفات العسكرية التي يمكن أن تجرّها إلى حرب لا داعي لها. وللسبب نفسه، حرصت الصين على عدم السماح للصراعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي وعلى الحدود الصينية الهندية بالتصاعد إلى حدّ اشتباكات بالذخيرة الحية.

منافسة صحية

حرّك انتخاب بايدن في البداية آمال المسؤولين الصينيين ووسائل الإعلام بإعادة النظر في سياسات واشنطن اتجاه الصين، لكن سرعان ما تلاشى هذا التفاؤل. بدلًا من التحوّل الجذري، فإن سياسات بايدن حتى الآن هي من نواح كثيرة استمرار لنهج المواجهة الذي اتّبعه سلفه. وبالتالي من غير المرجّح أن تصبح العلاقات الأميركية الصينية أقل توتّرًا أو أقل تنافسًا مما كانت عليه في السنوات الأخيرة.

إن إدارة بايدن تتوغّل في التعدّدية الحصرية - أي محاولاتها لتشكيل تحالفات قائمة على قضايا معارضة للصين بشأن التكنولوجيا وحقوق الإنسان - لا بد أن تكون مصدرًا مميّزًا للتوتّر في السنوات المقبلة. وهذا ما تعتبره بكين أخطر تهديد خارجي لأمنها السياسي وأكبر عقبة

أمام نهضتها الوطنية. تشكّل التحالفات التكنولوجية المناهضة للصين بقيادة الولايات المتحدة عقبة في طريق الصين نحو التفوّق التكنولوجي، وستشجع التحالفات الأيديولوجية المماثلة الانفصاليين في هونغ كونغ وتايوان والتبت وشينجيانغ. وكلتا المسألتين تنطويان على مصالح جوهرية لن تقدّم الصين تنازلات بشأنها.

لمواجهة محاولات الولايات المتحدة تشكيل مثل هذه الائتلافات، بدأت بكين بالفعل في تعزيز شراكاتها الاستراتيجية الثنائية. في غضون أسابيع من النزاع العلني بين الممثلين الأميركيين والصينيين في قمة ألاسكا في وقت سابق من هذا العام، استهلّت بكين حملة دبلوماسية واسعة النطاق، فأرسلت وزير دفاعها إلى البلقان ووزير خارجيتها إلى الشرق الأوسط، حيث وقّع المسؤول الأخير اتفاقية تعاون استراتيجي لمدة 25 عامًا مع إيران وتعهّد باستثمارات صينية بقيمة 400 مليار دولار في البلاد. في الداخل، استقبلت الصين وزراء خارجية كلّ من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وكوريا الجنوبية ووقّعت على بيان مشترك مع روسيا أغفل، خلافًا للتقاليد، التأكيدات المعتادة بأنّ التعاون الصيني الروسي لا يستهدف أي طرف ثالث. (في السنوات المقبلة، من المرجّح أن تكون موسكو شريكًا مهمًا لبكين في التصدّي لتسييس قضايا حقوق الإنسان وفي الترويج لنماذج بديلة للديمقراطية والتعدّدية غير الأيديولوجية). كما بعث "شي" برسالة إلى الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون معربًا عن رغبته في تعزيز علاقات بكين مع بيونغ يانغ.

الصين في مرحلة ما بعد الوباء ستجعل صوتها مسموعًا بتصميم أكبر من ذي قبل

لا تزال بكين تأمل في أن تتمكن من حصر التوتّرات مع واشنطن في المجال الاقتصادي وتجنّب تصعيد الأمور إلى حدّ اشتباكات عسكرية. ومع ذلك فإنّ خطر نشوب صراع حول تايوان على وجه الخصوص آخذ في الازدياد. وتؤكّد أحدث خطة خمسية (لخمس سنوات) لبكين التزامها بالسعي لتحقيق السلام والازدهار عبر مضيق تايوان، وهي سياسة منعت منذ فترة طويلة اندلاع حرب أميركية صينية محتملة على الجزيرة. وعلى الرغم من أنّ الصين لم تتخل عن مبدأ التوحيد السلمي حتى الآن فإنها قد تتخلى عنه إذا أعلنت تايوان استقلالها بحكم القانون. وكلّما دعمت الدول الأخرى سياسات تايوان الانفصالية نفّذ جيش التحرير الشعبي مناورات عسكرية لردع تايوان. في غضون ذلك، تأمل بكين التوصّل إلى تفاهم ضمني مع واشنطن بأن الحفاظ على السلام في مضيق تايوان مصلحة مشتركة.

هذا لا يعني أن التعاون مع واشنطن غير وارد. لقد أعربت بكين عن استعدادها للعب دور ناشط في إصلاح أنظمة الحوكمة العالمية، وفي مساعدة الاقتصاد العالمي على التعافي بعد الوباء، وفي معالجة التحديات العابرة للحدود بالتنسيق مع واشنطن. وبالفعل التقى شي جينهوا، مبعوث الصين للمناخ، بنظيره الأميركي جون كيري لهذه الغاية. وقد أشار وزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى أن الصين لا تعارض جهود إدارة بايدن لإعادة إطلاق الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، وناقش الدبلوماسيون الأميركيون والصينيون خططًا لكل جانب للاعتراف بلقاحات كوفيد-19 الأخرى لأغراض السفر إلى الخارج. وفي الوقت نفسه فإن الصين منفتحة على المفاوضات التجارية على أساس ما يسمّى باتفاقية المرحلة الأولى التي وقّعتها إدارة ترامب في عام 2020، حتى أن بعض المسؤولين الأميركيين مثل توم فيلساك، وزير الزراعة، أشاروا إلى أن الصين قد أوفت حتى الآن بالوعود التي قطعتها في ذلك الاتفاق.

حتى لو استمرت المنافسة. فمن الأفضل التفكير فيها على أنها سباق وليس مباراة ملاكمة: يبذل كل جانب قصارى جهده للمضيّ قُدمًا، ولكن ليس لديه أي نية لتدمير الآخر أو تغييره بشكل دائم. في عام 2019، قبل أن يصبحا مسؤولين رفيعي المستوى في مجال الأمن القومي في إدارة بايدن، جادل كورت كامبل (مسؤول آسيا الأعلى في مجلس الأمن القومي) وجيك سوليفان (الآن مستشار الأمن القومي) في هذا الصدد وكتبا أن "الخطأ الأساسي المتمثل في المشاركة هو افتراض أنه يمكن أن يؤدّي إلى تغييرات جوهرية في النظام السياسي والاقتصادي والسياسة الخارجية للصين". وتابعا أن الهدف الأكثر واقعية هو السعي إلى "حالة مستقرة من التعايش الواضح بشروط مواتية لمصالح الولايات المتحدة وقيمها". هذا الرأي ليس بعيدًا جدًا عن أمل وانغ في أن ينخرط كلا الجانبين في "منافسة صحية" على أساس "تحسين الذات وإلقاء الضوء على الجانب الآخر، بدلًا من الهجمات المتبادلة ولعبة التعادل السلبي". إذا لم تكن بكين أو حتى واشنطن تنويان إخضاع الآخر، فإن التنافس بينهما سيكون شرسًا - ولكنه أكثر اعتدالًا من صراعات القوى العظمى الوجودية في القرن العشرين.

ساحات المعارك الجديدة

كيف ستتجلّى هذه المنافسة في الممارسة؟ سوف تمتد إلى ساحات معارك جديدة، وعلى رأسها الفضاء السيبراني. نظرًا لأن المجال الرقمي يستحوذ على المزيد والمزيد من حياة الناس، سيصبح الأمن السيبراني أكثر أهمية من الأمن الإقليمي. بالفعل فإن الاقتصاد الرقمي ينمو

بسرعة باعتباره جزءًا من إجمالي الناتج المحلي للقوى الكبرى، مما يجعله مصدرًا أساسيًا للثروة الوطنية. سيحدّد السباق على الريادة في شبكات الاتصالات G5 وG6 على نحو المنافسة بشكل متزايد، وفي الوقت الحالي يبدو أنّ الصين في الصدارة. بحلول شباط/فبراير 2021، استحوذت الشركات الصينية، بما في ذلك شركة التكنولوجيا العملاقة هواوي، على 38٪ من براءات اختراع الجيل الخامس المعتمدة مقارنة بنحو 17٪ للشركات الأميركية. (ومع ذلك، ففي مناطق أخرى لا تزال المِنصّات الرقمية الأميركية متقدمة على نظيراتها الصينية، وتمثل المنصات الرقمية الأميركية حوالي 68٪ من الاقتصاد الرقمي العالمي من حيث رأس المال السوقي مقارنة بنسبة 22٪ فقط للشركات الصينية).

وفي غضون ذلك، سيأخذ التعاون الدولي على نحو مطّرد شكل تحالفات خاصة بقضايا محددة بدلًا من المؤسسات الدولية (أو حتى الإقليمية) الحقيقية. في بعض الأحيان، قد تنتمي بكين وواشنطن إلى بنفس الأندية على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بمنع انتشار الأسلحة السيبرانية وأنواع معيّنة من أدوات الذكاء الاصطناعي. على المدى الطويل، يمكن للقوى الرقمية العظمى أن يكون لها مصلحة مشتركة في إدخال وإنفاذ بعض اللوائح الضريبية الدولية لحماية شركاتها الخاصة من الضرائب المفرطة للبلدان الأخرى. لكن بالنسبة للجزء الأكبر، ستقوم الصين والولايات المتحدة ببناء فرق متنافسة، حيث تقرّر الدول الأخرى إلى أيهما ستنضم على أساس كل حالة على حدة، اعتمادًا على الترتيب الذي يخدم مصالحها الوطنية على أفضل وجه. سترحب معظم الحكومات بهذا الاتجاه، بعد أن تبنّت بالفعل استراتيجيات احترازية لتجنّب الانحياز لإحدى القوتين.

سياسة الصين الخارجية بعد الوباء بدأت في التبلور

بطبيعة الحال، لا بدّ للنظام الدولي القائم على مفهوم النادي أن يجلب معه تعقيدات خاصة به: فالدولة التي تنضم إلى بعض التحالفات بقيادة واشنطن وغيرها بقيادة بكين ستكون شريكًا أقل جدارة بالثقة لكلتا القوتين. قد يصبح من الشّائع أيضًا أن يعاقب أعضاء نفس التحالف بعضهم البعض على الإجراءات التي تتطلّبها عضويتهم في أندية أخرى. على سبيل المثال، كل من أستراليا والصين عضوان في الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وهي اتفاقية تجارية بين عشرات الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لكن النزاعات حول حقوق الإنسان أدّت مؤخّرًا إلى قيام أستراليا بإلغاء صفقة مبادرة الحزام والطريق مع الصين، والتي

ردّت بتعليق الحوار الاقتصادي بين البلدين. وبالمثل، كثيرًا ما أبلغت دول أوروبا الشرقية الدبلوماسيين الصينيين أن عضويتها في الاتحاد الأوروبي تجبرها على الوقوف ضد الصين في الأمور السياسية. ومع ذلك، تتعاون هذه الدول نفسها مع الصين في الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا، مع المخاطرة بانتهاك لوائح الاتحاد الأوروبي، مستشهدة بمشاركتها في التعاون بين الصين ودول وسط وشرق أوروبا، وهو منتدى دبلوماسي في المنطقة بدأته الصين.

من المرجّح أن تؤدي مثل هذه الصراعات إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي وتسريع الاتجاه نحو نزع العولمة في العقد المقبل، لكنها أفضل من تقسيم العالم إلى كتل جيوسياسية جامدة. طالما بقيت الدول الفردية أعضاء في أندية على جانبي الانقسام، فلن يكون من مصلحتها الانحياز إلى جانب واحد فقط. سيؤدي هذا التكوين ثنائي القطب إلى بعض التوتّر، ولكن سيكون بشكل عام أقل خطورة بكثير من المنافسة الشاملة على غرار الحرب الباردة.
بدأت سياسة الصين الخارجية بعد الوباء في التبلور. كثيرًا ما عدّلت بكين سياساتها لتتلاءم مع الظروف الداخلية والخارجية المتغيّرة، متّبعة نهج دنغ شياو بينغ في "عبور النهر من خلال الشعور بالحجارة". الحقبة القادمة لن تكون مختلفة: الإنجازات والإخفاقات سوف تحدد مسار الصين وخياراتها. ومع ذلك فإن خلفية هذه التعديلات ستكون مشهدًا عالميًا متغيّرًا بشكل جذري، حيث لن تكون القرارات الأحادية الجانب من قِبل واشنطن ومختلف التحالفات والائتلافات الخاصة بقضايا معيّنة قابلة للحياة كما كانت من قبل. ونظرًا لأن العديد من الدول تستعد للعودة إلى الحياة بعد الوباء، يجب عليها أن تتصالح مع هذا الواقع الجديد.

التطرّف العنيف في أميركا[1]

مجموعة من الباحثين، مؤسسة راند، نيسان 2021

ملخّص

إنّ الهجوم الذي وقع في 6 كانون الثاني من عام 2021 في مبنى الكابيتول الأميركي نتيجة للتصوّرات عن سرقة الانتخابات الرئاسية لعام 2020، أكدّ على التهديد المتزايد للأمن القومي الأميركي: الإرهاب المحلي والعنف المحفّز إيديولوجيًا. وبالنسبة للبعض، ومع تدفق التقارير والصور على وسائل الإعلام الاجتماعية والتقليدية، ربما يكون الاعتداء بمثابة صدمة. ولكن بالنسبة للكثيرين، لم يكن الحادث مفاجئًا. فقد حافظت الهجمات المحلية على وتيرة ثابتة ومتزايدة في السنوات الأخيرة، وكانت أحداث مثل إطلاق النار الجماعي في عام 2018 في كنيس شجرة الحياة في "بيتسبرغ" "بنسلفانيا"، بمثابة إنذار خطر للحادث الأخير.

وفي ضوء هذا التهديد المتطوّر والمستمر، قامت الحكومة الأميركية ومؤسسات الأبحاث وشركاء في القطاع الخاص باستثمارات كبيرة في محاولة لفهم التطرّف العنيف ومنعه. فما هي العوامل التي تدفع الأفراد إلى الانضمام إلى المنظمات المتطرفة العنيفة؟ وكيف ولماذا يتخلّى المتطرّفون عن تطرفهم، فيتركون منظّماتهم، ويغيرون آراءهم، وفي بعض الحالات ينضمّون إلى الصراع ضد التطرّف؟ وما الذي يمكننا القيام به بشكل أفضل لمساعدة أولئك الذين لجأوا للتطرف ومنع المنظمات المتطرفة من تجنيد أعضاءٍ جدد؟ ترتبط الجهود الرامية إلى الإجابة عن هذه الأسئلة بتطوير تدابير فعّالة للوقاية والتدخّل.

---

* تعريب: كوثر صفي الدين.

[1]Ryan Andrew Brown, Todd C. Helmus, Rajeev Ramchand, Alina I. Palimaru, Sarah Weilant, Ashley L. Rhoades, Liisa Hiatt, "Violent Extremism in America, Interviews with Former Extremists and Their Families on Radicalization and Deradicalization", RAND Corporation, April 2021.
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RRA1000/RRA1071-1/RAND_RRA1071-1.pdf

حاول باحثون من مؤسسة "راند" البحثية الاطلاع على أسئلة المتطرفين الراديكاليين والمرتدّين عن التطرّف من منظور الصحة العامة. أولًا، نظرنا إلى التطرّف وكيفية منعه على أربعة مستويات- فردية وعلائقية ومؤسسية ومجتمعية. ويستند هذا النهج المتعدد المستويات إلى الإطار الاجتماعي للوقاية من العنف الذي تعتمده المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. ثانيًا، قمنا باتباع نهج التشريح النفسي، الذي كان يُستخدم لفهم أسباب الانتحار، للتحدث مع الأفراد الذين كانوا متورّطين في السابق في منظمات متطرفة، وكذلك مع أفراد وأصدقاء أعضاء سابقين أو حاليين أو متوفيّن في الجماعات المتطرفة. وقد أتاحت هاتان الطريقتان، إلى جانب استعراض وثيق للأدبيات الحالية، رؤى يمكن أن ينظر فيها واضعو السياسات والمنظمات المجتمعية الذين يعملون على وضع سياسات وممارسات مناهضة للمتطرفين، بالإضافة إلى الباحثين الذين يواصلون البحث عن إجابات.

منهجيات الدراسة

بدأ فريق البحث بمراجعة الدراسات الحالية التي تركّز على المواطنين الأمريكيين المتطرفين المقيمين في الولايات المتحدة. واستخدمت معظم الدراسات التي اعتمدت جمع البيانات الأولية من خلال المقابلات أو الدراسات الاستقصائية أو غيرها من البيانات المستهدفة مع الأفراد المتطرفين أو الذين تم اجتثاثهم من التطرّف أو أفراد أسرهم أو أقرانهم. كما استعرض الفريق المعلومات الواردة في قاعدة بيانات "خصائص التطرّف الفردي" في الولايات المتحدة.

وباستخدام النتائج والإيضاحات من هذه المصادر، صمّم الفريق بروتوكول مقابلات لا نظام محدد لها مع المتطرفين السابقين، وكذلك لأفراد أُسرهم وأصدقائهم. وتستند تركيبة هذه المقابلات على نهج التشريح النفسي، الذي يتضمّن مقابلات منهجية مع العائلة والأصدقاء لمعرفة المزيد عن الشخص الذي مات عن طريق الانتحار والأحداث التي أدّت إلى الوفاة. وفيما يتعلّق بتوظيف المجيبين، شارك الفريق مع منظمة "آباء من أجل السلام" و "ما وراء الحواجز"، وهما منظمتان تعملان مع أعضاء سابقين في منظمات شديدة التطرّف وأفراد من الأسر الذين ساعدوا في إزالة التطرّف.

من خلال هذه الجهود، تمكن الفريق من إجراء 36 مقابلة مع: 24 متطرفًا سابقًا، وعشرة من أفراد عائلته، وصديقين. وقد شملت هذه المقابلات مجتمعةً 32 حالة منفصلة من المتطرفين

والمرتدين عن التطرّف. ومن بين الحالات الـ 32 جميعها، كانت هناك 24 حالة من دعاة تفوّق العرق الأبيض (ثماني إناث و16 من الذكور)، وثمانية من المتطرفين الإسلاميين (امرأة واحدة وسبعة ذكور). وفي جميع الحالات الـ 32، كان 17 منهم متورطين في منظمات متطرفة في القرن الواحد والعشرين، وكانت ست حالات متورّطة قبل عام 2000، وستّ في كل العهود (ثلاث من هذه الحالات لم يقدّموا معلوماتهم). وكان لدى 16 شخصًا نوايا عنيفة، عُرِّفت بأنها الانخراط في أنشطة عنيفة أو التخطيط لها خلال فترة وجودهم في المنظمة. وكان سبعة من الأشخاص الذين شاركوا في هذه الحالات الـ 32 متوفين أو مسجونين أو غير متاحين لإجراء مقابلات معهم، وفي هذه الحالات السبع، أجريت مقابلات مع الأصدقاء أو أفراد الأسرة حصرًا.

وأجريت معظم المقابلات عبر الهاتف. وقد أُجري خمس منها شخصيًا في اجتماع سنوي لإحدى المنظمات الشريكة. لتوجيه المقابلات، طُلب من المشاركين البدء بوصف حياتهم المبكرة (أو أصدقائهم أو أفراد أسرهم)، ثم طُلب منهم وصف علامات الإنذار ونقاط التحوّل الرئيسية، وأي محاولات للتدخل، وعمليات ترك الجماعة والتخلّي عن التطرّف. وطُلب أيضًا من المجيبين تبادل الأفكار حول كيفية التدخل. ثم تم نسخ المقابلات وتشفيرها وترميزها بطريقة منهجية لإنتاج مواضيع رئيسية للتحليل.

نتائج الدراسة

وقد عرضت المقابلات كلها نتائج في أربعة مجالات رئيسية: الخصائص الأساسية للمتطرفين الراديكاليين ومسارات التطرّف والتخلّي عن التطرّف وترك المنظمات المتطرفة ووجهات نظر المشاركين بشأن استراتيجيات التخفيف الموجزة أدناه.

الخصائص الأساسية للمتطرفين الراديكاليين

تذكر الدراسات المتاحة العديد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى التطرّف. كضعف الأفراد بسبب عوامل تشمل العزلة الاجتماعية والصدمات الشخصية، وقضايا إساءة استعمال المخدّرات، وغير ذلك. ويمكن للأسر أيضًا أن تؤثر في التغيير: فالخلاف الأسري أو غياب رقابة الأهل ودعمهم هما العاملان الأكثر ذكرًا. وأخيرًا يصف الكتاب العديد من العوامل المجتمعية والاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تؤدّي إلى التطرّف. وتشمل هذه المفاهيم وجود تمييز

أو إيذاء، والإيمان في قضية جماعة متطرفة، والعيش في مجتمعات لا تقدّم خدمات كثيرة أو في مجتمعات ترتفع فيها معدلات الجرائم، بالإضافة إلى التواصل مع مجنّدين أو أفراد متطرفين.

قامت مقابلات "راند" بتسليطِ الضوء على العديد من العوامل التي قد تكون ساهمت في لجوء الأفراد إلى التطرّف في هذه الدراسة:

- غياب الاستقرار المالي. وقد ذُكر هذا العامل في 22 حالة، وأشار سبعة أفراد إلى التحدّيات المالية كدافع لتطرفهم. وذُكرت أيضًا التحدّيات المالية عندما كان الناس في منظمات متطرفة، مما دفع بعضهم إلى العمل في وظائف مرتبطة بالمنظمة نفسها، مما أدّى إلى حدوث تأخيرات في ترك المنظمة.
- الصحة النفسية. وقد ذُكر هذا العامل في 17 حالة من الحالات الـ 32. وذُكر أن التحدّيات المتعلقة بالصحة النفسية تشكّل عقبات طوال حياة الفرد. ووصف البعض هذه الأعراض على أنها مثل الشعور بغضب هائل كدافع لانضمامهم إلى المنظمات المتطرفة. كما ذُكرت مشاكل الصدمات النفسية أو اضطراب ما بعد الصدمة، وتعاطي المخدّرات، والصحة البدنية، ولكن بوتيرةٍ أقلّ.

- العوامل الاجتماعية. وقد ذكرت أسباب كالاضطهاد والتشهير أو التهميش في 16 حالة. ووصف العديد من الذين أجريت معهم مقابلات شعورهم بإحدى هذه العوارض أو أكثر عندما يكبرون، وأن هذه التجارب ساهمت في تطرفهم. وفي معظم الأحيان، ذكر الأفراد أنهم يشعرون بالعزلة والوحدة في مؤسسات (مثل المدارس) أو في المجتمعات التي هم فيها أقلّية عرقيّة، وقد استشهد دعاة تفوّق العِرق الأبيض السابقين بهذا العامل، كما فعل أحد المتطرفين الإسلاميين السابقين. ولم يُذكر إيمان الأسرة بالمعتقدات المتطرفة إلا نادرًا.

مسارات التطرّف

حتى الآن، تشير المؤلفات الحالية إلى أن الدعاية والتجنيد على الإنترنت هما مساران مهمّان للتطرف. ويُشار أيضًا إلى النشاط الإجرامي والسجن على أنها من السُبل السائدة.
وقد سلّطت مقابلاتنا الضوء على عدة مسارات أدَت دورًا رئيسيًا في تطرف الأفراد:

- فعالية "إعادة التوجيه". وقد وصف أكثر من نصف الحالات الـ 32 حدثًا دراميًا أو صادمًا دفع الفرد إلى إعادة النظر في الآراء التي سبق قبولها وإعادة النظر في أفكار ووجهات نظر بديلة. وتضمّنت هذه الأحداث تهمة حيازة بندقية، ورفض من قبل الجيش، وانتحار صديق، وفترة طويلة من البطالة. وبالنسبة لبعض دعاة تفوّق العرق الأبيض شملت أحداث إعادة التوجيه أفرادًا من العرق الأسود.

- الحملات الدعائية. ووصفت 22 حالة الدعاية المؤثرة أثناء التطرّف، بما في ذلك موادّ على الإنترنت خاصةً، وأيضًا الموسيقى والكتب.

- التجنيد المباشر وغير المباشر. سبع حالات (أربع من دعاة تفوّق العرق الأبيض وثلاث حالات من المتطرفين الإسلاميين) خضعوا للتجنيد من قبل المنظمات المتطرفة رسميًا واستباقيًا. وانطوت 18 قضية (15 من دعاة تفوّق العرق الأبيض، وثلاثة متطرفين إسلاميين) على دخول المنظمة من القاعدة إلى القمة، أي يلجأ الأفراد للتطرف من تلقاء نفسهم ثم يسعون إلى الانضمام إلى منظمات متطرفة.
- الروابط الاجتماعية. وتم العثور على فكرة إنشاء وتكوين روابط اجتماعية في 14 حالة كعامل محفزٍ للانضمام إلى الجماعات المتطرفة. وفي عدة حالات أخرى، يقوم الأفراد بـ "التخرّج" والانتقال من منظمة متطرفةٍ إلى منظمة أكثر تطرفًا.

وخلال المقابلات، ناقش المجيبون أيضًا التجارب الإيجابية أثناء مشاركتهم في الجماعات المتطرفة، فوصف معظمهم شعورهم بحميمية الأسرة والصداقة. وذكر آخرون شعورًا جديدًا بالقوة، حين قال أحد المشاركين في الدراسة للمقابلين: "الناس يتفادون المرور من جانبك عند رؤيتك... لقد كان شعورًا رائعًا". وأشار البعض لشعورهم بأن لديهم مهمة جديدة في الحياة، في حين وصف آخرون شعور الرضا عند المساهمة في هدف القضية والمجموعة.

ومن بين الحالات الـ 32، أشار العديد منهم إلى حالات تغيّر سلوكي ملحوظ في المراحل الأولى من التطرّف. وأظهر متطرفان إسلاميان علامات ظاهرية على التحوّل الديني؛ اثنان آخران لم يُظهرا تحوّلًا، ولكن أحدهما أصبح "هادئ للغاية" والآخر "بدأ يرتدي الملابس الدينية المرتبطة بالإسلام المتطرف والتعبير عن أفكار أكثر تطرفا للأسرة". ومن بين حالات تفوّق البيض، لاحظ الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات كيف بدأوا في إنشاء مقاطع فيديو عنصرية،

واستخدام الافتراءات العنصرية، وعرض الرموز والأشكال المرتبطة بتفوّق البيض على جدران غرف نومهم، وملابسهم، ومجوهراتهم.

اجتثاث التطرّف والخروج من المنظمات المتطرفة

وعلى غرار التطرّف، لا يوجد نموذج قياسي لكيفية تخلّي الناس عن وجهات النظر المتطرفة أو رفضهم لها أو سبب تركهم للجماعات المتطرفة. ومع ذلك، فإن المؤلفات الموجودة تحدد العوامل التي تدفع الأعضاء بعيدًا أو تؤدّي إلى انسحابهم من هذه المعتقدات والتحالفات ذات الصلة. ومن بين تلك العوامل التي تدفع الناس بعيدًا الشعور بخيبة الأمل من المجموعة أو المعتقد وعدم القدرة على الحفاظ على العمل والشعور بالإرهاق وعدم الثقة. وتشمل عوامل الانسحاب تضاؤل الشعور بالأمان عندما تغادر مجموعة من الأعضاء معًا. ومن ضمن العيّنة التي قابلتها مؤسسة "راند"، 20 حالة من أصل 32 حالة خرجوا من منظمة راديكالية وخضعوا لعملية إزالة التطرّف النفسي والاجتماعي. ومن بين هذه الحالات العشرين، كان معظمهم (12 منهم) من الناشطين أيضًا، الذين يشاركون حاليًا في إزالة تطرف الاخرين، وستة منهم قد خرجوا من منظمة راديكالية ولكنهم ما زالوا يخضعون لعملية إزالة التطرّف النفسي والذهني.

وفي مقابلات "راند"، كان العامل الأكثر شيوعًا للخروج من مجموعة هو الاحساس بخيبة الأمل والإرهاق. وقد برزت هذه المشاعر في 14 حالة (13 من دعاة تفوّق العرق الأبيض ومتطرف إسلامي واحد). وقد أعربت هذه الحالات خصيصًا عن شعور بخيبة الأمل من جانب الأعضاء السابقين، فأشير إلى الاتهام بالنفاق أو سلوكيات سلبية أخرى كأسباب لهذه المشاعر.

المساعدة والتدخل للخروج

وساعد أفراد أو جماعات 22 حالة من الحالات الموجودة في عيّنة "راند" على الخروج من الجماعات المتطرفة، وكثيرًا ما تُجرى هذه الأعمال عن قصد. وكان من بين الأفراد الذين ساعدوا الناس على الخروج من هذه المجموعات معارف وشركاء حياة ومتطرفون سابقون وأصدقاء وصحافيون وأطفال وأفراد آخرون من الأسرة وسلطات دينية ومتطرفون حاليون ومعالجون أو مسؤولو مدارس. والتدخّلات هي عبارة عن حالات ثقافية وديمغرافية متنوعة ودعم عاطفي وتقديم استقرار مالي أو محلي. وسلطت بعض الحالات الضوء على الآثار الضارة أو السلبية للأفراد المتطرفين التي يمكن وصفها بأنها عمليات تدخل غير متعمدة. وفي 11 حالة كان التدخل منظمًا وأجري من قِبل مؤسسات، بما في ذلك الجماعات الدينية

ومؤسسات إنفاذ القانون والمنظمات العلمانية غير الربحية. وسجلت 22 حالة من حالاتنا الـ 32 أيضًا عمليات الخروج الذاتي من التطرّف.

التدخّلات الفاشلة

وفي 19 حالة، ذكر الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أنهم تعرّضوا لتدخّلات لم تُفلح. وغالبًا ما كانت هذه الحالات تشمل أفراد أسرهم الذين حاولوا التدخل. فأدت التدخّلات الجزائية من قِبل مؤسسات إنفاذ القانون أيضًا في كثير من الأحيان إلى آثار متناقضة ساهمت في زيادة التطرّف. وعند مغادرة المنظمات المتطرفة، وصفت ست حالات شعورًا يدفعها للعودة إلى المنظمات أو الإيديولوجيات. وهذا الشعور كان مرتبطًا بفقدان التشويق وغيرها من الفوائد النفسية للتورّط في التطرّف الراديكالي، التي تتفاقم بسبب الشعور بالعزلة الاجتماعية في فترة ما بعد الخروج من المنظمة والتي سبّبتها الأحداث الجارية.

وجهات نظر المشاركين بشأن استراتيجيات التخفيف

هناك حاليًا نقص في الأدّلة الدقيقة التي تقيّم التدخّلات لمنع التطرّف أو التشجيع على إزالة التطرّف. ومع ذلك هناك منظمات تعمل على العثور على الأفراد المعرّضين للّجوء إلى التطرّف وتعمل على مساعدة أفراد المجتمع.

وطُلب ممن أجريت معهم مقابلات طرح أفكار بشأن منع التطرّف أو التشجيع على إزالة التطرّف. وقدّموا عدة اقتراحات حول كل منها.

فيما يتعلق بمنع التطرّف، أشار المشاركون في الدراسة إلى أهمية الطفولة كوقت أساسي للتعرف على أفكار متنوّعة وتطوير مهارات التفكير النقدي والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية الرامية إلى تعزيز السلوكيات الإيجابية والشمولية، بالإضافة إلى التعامل مع أفراد الجماعات العرقية أو الثقافية المختلفة. وركزّ الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أيضًا على ضرورة معالجة التهميش الاجتماعي على نطاق أوسع، فضلًا عن الاستقطاب والإثارة الإعلامية. كما نوقشت الحاجة إلى تسهيل الحصول على علاج الصحة النفسية والتوعية المستهدفة ودعم قدامى المحاربين.

وفيما يتعلق بتشجيع إزالة التطرّف، أشار المشاركون في الدراسة إلى ضرورة الوصول إلى المتطرفين في الوقت والمكان المناسبين. كما قُدّمت توصيات بشأن من ينبغي أن يوجّه

الرسائل، وكيفية تقديم الدعم الاجتماعي، وكيفية إشراك المتطرفين. كما أشار بعض المجيبين إلى تجربة التنوّع والعطف بشكل غير مخطط له، والتعليم الديني، والتدخل في مجال الصحة النفسية. كما انتقد الكثيرون نهج نظام العدالة الجنائية في محاربة التطرّف. وأخيرًا، ناقش بعض الذين أجريت معهم مقابلات الحاجة إلى دعم أُسر المتطرفين.

الاستنتاجات والتوصيات

تقدّم هذه التحليلات نتائج قد تكون مفيدة في التحقيقات الجارية في عمليات انضمام وترك الناس للمنظمات المتطرفة. مع ذلك، فإن الدراسة محدودة لمحدودية حجم العيّنة، ولا تتضمّن مجموعة تخضع لتجربة مماثلة، ومثل جميع الدراسات المستندة إلى المقابلات، قد تُقدّم رؤى تستند إلى ذكريات غير صحيحة. ومع ذلك، توفر النتائج توصيات لصناع السياسات والباحثين في المجتمع المحلّي الذين يواصلون العمل عكس تيار الاتجاهات الخطيرة للإرهاب المحلي والعنف المحفّز إيديولوجيًا.

ويوجز الجدول (S.1) نتائج الدراسة والتوصيات للمنظمات المجتمعية وللباحثين العاملين في هذا المجال.

جدول (S.1)

ملخّص نتائج الدراسة والتوصيات

نتائج الدراسة	التوصيات
إن الأحداث الحياتية السلبية هي جزء من التطرّف، ولكنها ليست السبب الوحيد. وكثيرًا ما نرى سوء المعاملة أو الصدمة والمواقف الأسرية الصعبة والتنمّر وغيرها من الأحداث السلبية في الحياة التي لها عواقب نفسية وسلوكية، وهي متورّطة في بعض الأحيان في مسارات التطرّف. ومع ذلك، فهي ليست أبدًا السبب الوحيد أو المباشر للتطرف.	المنظمات المجتمعية: اتساع فرص الحصول على الرعاية الصحية النفسية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إثبات الأثر للمرض النفسي على التطرّف، فإن معقولية الموضوع قد توفّر حوافز لدعم خدمات الصحة النفسية في المناطق التي تواجه خطرًا كبيرًا من تجنيد المتطرفين ونشاطهم. وقد يوفر استهداف الرعاية الصحية النفسية للسكان المتطرفين النشطين فرصة لدعم التخلّي بشكل مباشر.
ويبدو أن عامل الجذب الدائم للجماعات المتطرفة يكمن في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. فالروابط الاجتماعية والحب والقبول وامتلاك هدف للحياة قد لا تكون بلا قيمة عند بعض الناس، مما يتركهم عُرضة للتورّط مع وجهات نظر وجماعات متطرفة.	
الفكر المتطرّف والتورّط في أنشطة متطرفة هي خصائص تسبب الإدمان بالنسبة للكثيرين. فالعنف الجسدي و تبادل الشتائم على الإنترنت فيها خصائص للإدمان ترتبط بتجربة المخاطر المشتركة والنضال.	الباحثون: استكشاف فائدة البرامج القائمة على الإدمان للكراهية والتطرّف. نظام الأصدقاء يمكن أن يشكّل عامل ردع ضد الانتكاس والعودة إلى التطرّف. تتعامل مثل هذه البرامج مع التورّط التطرّفي على أنه صراع مدى الحياة باستخدام نموذج الأمراض المزمنة، والذي يطابق التجارب الذاتية للعديد من المشاركين في الدراسة.
يتعمّد التجنيد في الجماعات المتطرفة على الاستفادة من نقاط الضعف الشخصية. فتقوم الجماعات المتطرفة بتطوير طرق لتعزيز الالتزام الإيديولوجي من خلال (1) تقييد الوصول إلى المعلومات أو الظروف التي تتحدّى البنى الإيديولوجية و (2) الاستراتيجيات الاجتماعية والذهنية لتعزيز التحيّز الجماعي والكراهية تجاه الناس من خارج المجموعة.	المنظمات المجتمعية: توفير الفرص لتوسيع نطاق التعرّض للتنوّع. وقد أدّى التعرّض لفئات سكانية متنوّعة دورًا حاسمًا في المساعدة على إزالة التطرّف وإعادة توجيه عدد من المتطرفين السابقين في الدراسة. وهذا يشير إلى أن جهود الانفتاح على التنوّع يمكن استغلالها بشكل أكثر منهجية للحدّ من خطر التطرّف أو ربما إزالة التطرّف من الأعضاء المتطرفين بالفعل.
	الباحثون: تحديد أفضل النقاط الجغرافية والديمغرافية الأكثر عُرضة للتطرف. ليست جميع المجتمعات المحلّية معرّضة بشكل متساوٍ لخطر التطرّف العنيف. وقد ألمح الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في الدراسة إلى أن هناك بيئات خطيرة محتملة للتطرف، بما في ذلك البيئات الريفية الفقيرة التي شهدت مؤخرًا تغيرًا ديموغرافيًا واقتصاديًا، وسجونًا، وبيئات حضرية ذات كثافة سكانية عالية.

تكملة جدول (S.1)

نتائج الدراسة	التوصيات
تحافظ الجماعات المتطرفة على بيئة اجتماعية تعزز نفسها بنفسها. وهذا يشمل الهدف المشترك وروح الزمالة والصداقة والأنشطة المشتركة، وكلها يمكن أن تتضمّن كلًا من المخاطر والمكافآت العاطفية.	المنظمات المجتمعية: مساعدة الآباء والأسر المعرّضين للخطر على التعرّف على علامات التطرّف والمشاركة في التطرّف وكيفية التعامل معها. وبعض الإشارات، مثل مراقبة الشباب الذين يتابعون الدعاية المتطرفة أو يرتدون أو يفضّلون رموز وأدوات متطرفة، تعتبر بمثابة علامات واضحة على البدء أقلّها بالاهتمام بالتطرّف. الباحثون: استكشاف وتطوير الجهود التعليمية والتوعوية للمساعدة في التعرّف على علامات التطرّف ومعالجتها. حدد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات عدة علامات مبكرة على التطرّف يمكن للأصدقاء والعائلة وغيرهم ملاحظتها. تقوم المنظمات التي تتكوّن من متطرفين سابقين حاليًا بإدارة خطوط المساعدة وغيرها من الجهود لتقديم الدعم لأفراد العائلة والأصدقاء وغيرهم، بالإضافة إلى تزويدهم بالأدوات اللازمة للتعرف على علامات محتملة للتطرف واقتراحات لوقت ومكان وكيفية التدخل أو عدمه. الباحثون: استكشاف وتصميم لطريقة عبر شبكة اجتماعية للقضاء على التطرّف. وفي الدراسة، وصف المتطرفون السابقون كيف استخدموا علاقاتهم الاجتماعية الخاصة للعثور على الأفراد في المنظمات المتطرفة الذين قد يكونون مستعدين لترك هذه المنظمات والتخلّي عن التطرّف.
يمكن تحفيز التطرّف واجتثاثه على حد سواء. فخوض الفرد لتجربة حياتية درامية وصعبة، في المكان المناسب والوقت المناسب، يمكن أن يشجع كلتا الحالتين.	المنظمات المجتمعية: تقديم رسائل إزالة التطرّف في الوقت والمكان المناسبين. الدعايات وإعلانات الخدمة العامة حول الموارد المتاحة للأفراد الذين يرغبون في التخلّي عن التطرّف، ويمكن أن يتم تسليمها من قبل الشخص المناسب بطرق محددة ومن خلال وسائل الإعلام المتعددة التي تصل إلى أولئك الذين هم على أعتاب التغيير أو الذين من المرجّح أن يتغيروا. الباحثون: تصميم وتقييم برامج تخلق مساحة آمنة وموجّهة للأفراد للتعبير عن أنفسهم بحرية وتحدّي معتقدات بعضهم البعض. وصف متطرفون سابقون في المقابلات الشعور بالتهميش وتجنّب السياقات "السائدة" بعد تشهيرهم أو استهدافهم بسبب معتقداتهم. وقد أدّى ذلك عند البعض إلى زيادة التطرّف في بيئات المعلومات "المتخصصة". وتشير هذه الدراسات وغيرها إلى أن التحدّيات غير المباشرة للمعتقدات غير الصحيحة هي مثمرة أكثر من التحدّيات المباشرة. الباحثون: مواصلة استكشاف وتصميم التدخّلات التي تعزز التعرّض المتعمد لـ "الاحتكاك المباشر" للجماعات التي تتعرّض للكراهية من قبل المجموعات الراديكالية. ووصف السابقون تجاربهم الإيجابية عند التعرض الاستراتيجي للأقلّيات العِرقية أو غيرها ممن تعلّم المتطرفون كرههم، مما خلق آثارًا تحويلية في بعض الأحيان. ومع ذلك، هناك شروط للاحتكاك لضمان نتائج أفضل وزيادة الإثبات بأن الصداقة عبر المجموعات لها أهمية بشكل خاص.

تكملة جدول (S.1)

نتائج الدراسة	التوصيات
كثيرًا ما تفشل المحاولات القاسية التي تقوم بها المؤسسات الرسمية للقضاء على تطرف الأفراد. وهذه التدابير التي اتخذتها الاستخبارات ووكالات إنفاذ القانون مفهومة بسبب الحاجة إلى حماية الشعب، ولكن بإمكانها في بعض الأحيان تكثيف عمليات التطرّف الجارية ودفع حالات يمكن إنقاذها إلى سلوكيات أكثر تطرفًا وتورّطًا.	المنظمات المجتمعية: النظر في اعتماد التدخّلات الجزائية تارة والتدخّلات "اللينّة" تارةً أخرى لإنفاذ القانون. وعلى الرغم من أن حظر مؤامرات العنف الجارية هدف واضح للاستجابات التقليدية لإنفاذ القانون، فإن الإخطار بشأن التطرّف المستمر للأفراد قد تستدعي استجابة مختلفة.
	الباحثون: إجراء بحوث حول التأثيرات المؤسسية والمجتمعية (البيئية) للتطرّف. وتدرس البحوث المتعلقة بالصحة العامة والديمغرافيا بصورة متزايدة كيف أن العوامل المؤسسية والمجتمعية، مثل البطالة والتمييز وعدم المساواة في الدخل، قد ترتبط ببعض النتائج الصحية، بما في ذلك السمنة وإساءة استعمال المخدّرات والانتحار.
يبدو أن وصم الجماعات في معظمه يدفع الأفراد المعرّضين للخطر إلى السير نحو التطرّف. فالتدابير العقابية والخطابات المحظورة والخطاب العام الساخط يمكن أن يأتي بنتائج عكسية ويزيد من التطرّف.	الباحثون: تصميم وتقييم برامج تخلق مساحة آمنة وموجهة للأفراد للتعبير عن أنفسهم بحرية وتحدّي معتقدات بعضهم البعض. وصف متطرّفون سابقون في المقابلات الشعور بالتهميش وتجنّب السياقات "السائدة" بعد تشهيرهم أو استهدافهم بسبب معتقداتهم. وقد أدّى ذلك عند البعض إلى زيادة التطرّف في بيئات المعلومات "المتخصّصة". وتشير هذه الدراسات وغيرها إلى أن التحدّيات غير المباشرة للمعتقدات غير الصحيحة هي مثمرة أكثر من التحدّيات المباشرة.
يبدو أن محو الأمية الإعلامية وإتاحة الوصول إلى مصادر المعلومات المتنوّعة أمران حاسمان في إزالة التطرّف. وفي بعض الحالات، التدخّلات المنظمة، التي تتضمّن التعرّف على أشخاص خارج المجموعة يظهرون اللطف والكرم، لها آثار إيجابية.	المنظمات المجتمعية: تنظيم فرص تعليمية مجتمعية. ويمكن لهذه أن تكرّس فكرة محو الأمية الإعلامية واستخدام الإنترنت بطريقة مسؤولة.
	الباحثون: استخدام كل من علم البيانات والبحوث الإثنوغرافية لفهم العمليات الحالية للتطرف عبر الإنترنت للجماعات المتطرفة. وعُرض على معظم المجيبين على الدراسة الدعاية المتطرفة على الإنترنت. ولا بد من الاستخدام الإبداعي لإجراء المقابلات عبر الإنترنت وخارجه ومراقبة المجموعات من أجل فهم عمليات التطرّف هذه، وأفضل السبل لتعطيلها.

النتائج الأساسية

كانت عّينتنا شديدة التنوّع، إذ تضمّنت حالات تطرّف قيد الحدوث عبر عقود متعددة، في مناطق جغرافية متعددة، ومع مجموعة واسعة من الجماعات والإيديولوجيات. وعلاوة على ذلك، قابلنا خليطًا من الأفراد المنسّقين وأفراد الأسرة وغيرهم من المعارف الاجتماعية لدعاة تفوّق العِرق الأبيض والمتطرفين الإسلاميين السابقين. وعلى الرغم من تشكيل هذا التغاير تحدّيًا للتحليل، فقد كان أيضًا موضع قوة في بعض النواحي، فعند تناولنا لهذه المجموعة المختلفة من حيث الظروف ووجهات النظر اكتشفنا العديد من السماتِ المشتركة ما بين التطرّف والتخلّي عن التطرّف على صعيد الزمن والمجتمع والعمر والخصائص الديمغرافية وظروف الحياة والخبرات:

1- يمكن أن يؤدّي سوء المعاملة أو الصدمة النفسية وصعوبة الحياة الأسرية والصراعات الاقتصادية والتنمر والتمييز، وغيرها من الأحداث السلبية في الحياة والجنوح والمعاناة في مجال الصحة النفسية إلى الشعور بالاضطراب. إن هذه الأحداث الحياتية وعواقبها النفسية والسلوكية تكون مرتبطة أحيانًا في مسارات التطرّف، ولكنها ليست أبدًا السبب الوحيد أو المباشر للتطرف. وعلاوة على ذلك، ترتبط هذه العوامل بالعديد من النتائج الأخرى سببها مجريات الحياة ولا ترتبط بالتطرّف الإيديولوجي أو الانضمام إلى الجماعات المتطرفة.

2- يتعمّد التجنيد في الجماعات المتطرفة الاستفادة من نقاط الضعف الشخصية، مثل الاضطراب النفسي والتهميش الاجتماعي. تطوّر الجماعات الراديكالية طرقًا لتعزيز الالتزام الإيديولوجي من خلال تقييد الوصول إلى المعلومات أو الظروف التي تتحدّى البنى الإيديولوجية، ومن خلال الاستراتيجيات الاجتماعية والذهنية لتعزيز التحيّز الجماعي والكراهية تجاه الأشخاص خارج المجموعة.

3- تحافظ الجماعات المتطرفة على بيئة اجتماعية تعزّز نفسها بنفسها. وهذا يشمل الهدف المشترك وروح الزمالة والصداقة والأنشطة المشتركة، وكلها يمكن أن تتضمّن كل المخاطر والمكافآت العاطفية.

4 - ويمكن أن يتم تحفيز عملية التطرّف واجتثاثه على حد سواء من خلال خوض الفرد لتجربة حياتية درامية صعبة، كوفاة صديق أو تشخيص طبي خطر أو السجن، وقد تدفعهم هذه التجارب إلى إعادة التفكير في ظروف حياتهم وأولوياتهم. وغالبًا ما يعتمد كل من التطرّف

واجتثاثه على وجود أفراد رئيسيين آخرين في المكان المناسب والوقت المناسب، فوجود العلاقة السليمة مع الفرد المحوري مهم لتشجيع ذلك الشخص على التطرّف أو التخلّي عن التطرّف.

5. الفكر المتطرّف والتورّط في أنشطة متطرفة هي خصائص تسبّب الإدمان بالنسبة للكثيرين، في حال تضمّنت ممارسات للعنف أو تبادل الشتائم على الإنترنت. وهذه الخصائص المسبّبة للإدمان ترتبط بحب تجربة المخاطر المشتركة والنضال. ومن المرجّح الحصول في المقابل على مكافآت نفسية كالشعور بالتشويق والغضب المبرّر والانتماء إلى مجموعة. لذلك، تعتبر شبكات الدعم وأنظمة الأصدقاء كعوامل مهمة لاجتثاث التطرّف.

6 - إن محاولات المؤسسات الرسمية لاجتثاث التطرّف من الأفراد تنجح أحيانًا ولكنها تفشل في كثير من الأحيان أيضًا. وعلى وجه الخصوص، المحاولات القاسية التي تقوم بها الاستخبارات ووكالات إنفاذ القانون للقضاء على تطرف الأفراد هي مفهومة بسبب الحاجة إلى حماية الشعب، ولكن بإمكانها في بعض الأحيان تكثيف عمليات التطرّف الجارية ودفع حالات يمكن إنقاذها إلى سلوكيات أكثر تطرفًا وتورّطًا.

7- ويبدو أن وصم الجماعات في معظمه يدفع الأفراد المعرّضين للخطر إلى السير نحو التطرّف. فالتدابير العقابية والخطابات المحظورة والخطاب العام الساخط يمكن أن يأتي بنتائج عكسية ويزيد من التطرّف.

8- ويبدو أن محو الأمية الإعلامية وإتاحة الوصول إلى مصادر المعلومات المتنوّعة أمران حاسمان في إزالة التطرّف. وفي بعض الحالات، التدخّلات المنظمة، التي تتضمّن التعرّف على أشخاص خارج المجموعة يظهرون اللطف والكرم، لها آثار إيجابية. وقد تحدث هذه الآثار أيضًا بسبب مجريات الحياة.

9- وعلى الرغم من أن الحركات الأيديولوجية الراديكالية تمرّ بحالات نجاح وفشل بمرور الوقت، فتنفصل وتنضمّ إلى بعضها البعض، وتطوّر نفسها بأشكال جديدة، فيبدو أن عامل الجذب الدائم للجماعات المتطرفة يكمن في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. فالروابط الاجتماعية والحب والقبول وامتلاك هدف للحياة قد لا تكون بلا قيمة عند بعض الناس، مما يتركهم عُرضة للتوّرط مع وجهات نظر وجماعات متطرفة. لكن تلبية هذه الاحتياجات عبر وسائل أقلّ ضررًا هو أمر بغاية الأهمية.

التوصيات

استنادًا إلى مراجعتنا الأدبية وتحليل المقابلة، نعتقد أن التوجيهات التالية في مجال البحث والسياسة والممارسة هي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمنظمات البحث وصُنّاع السياسات والممارسين. نقدّم أولًا توجيهات أساسية للبحث المستقبلي، ثم تليها تغييرات في سياسات المجتمع والممارسات.

توجيهات البحث

1- مواصلة تطوير وتقييم نهج التدخل التي أوجدها الراديكاليون السابقون ويوظفونها حاليًا بشكل غير رسمي. طوال المقابلات التي أجريناها، تحدث المتطرفون السابقون عن خروجهم أو إخراجهم من المنظمات الراديكالية، وذلك من قبل متطرفين سابقين آخرين طوّروا أساليبهم المحلية الخاصة لمساعدة الآخرين على التخلي عن التطرّف. لذلك يجب مضاعفة هذه المستويات واختبارها. وتسلّط مقابلاتنا الضوء على خمسة أنواع من عمليات التدخل التي تستحق المزيد من الاهتمام، بما في ذلك التمويل لتوسيع نطاق تأثيرها وإضفاء الطابع الرسمي عليها وتقييمها:

(أ) البرامج القائمة على الإدمان التي تتصدّى للكراهية والتطرّف، بما في ذلك أنظمة الأصدقاء التي تستخدم لردع الانتكاس والرجوع إلى الراديكالية. وتتعامل مثل هذه البرامج مع التورّط التطرّفي على أنه صراع مدى الحياة باستخدام نموذج الأمراض المزمنة، والذي يطابق التجارب الذاتية للعديد من المشاركين في الدراسة.

(ب) الجهود التعليمية والتوعوية للمساعدة في التعرّف على علامات التطرّف ومعالجتها. حدد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات عدة علامات مبكرة على التطرّف يمكن للأصدقاء والعائلة وغيرهم ملاحظتها. تقوم المنظمات التي تتكّون من متطرفين سابقين حاليًا بإدارة خطوط المساعدة وغيرها من الجهود لتقديم الدعم لأفراد العائلة والأصدقاء وغيرهم، بالإضافة إلى تزويدهم بالأدوات اللازمة للتعرف على علامات محتملة للتطرف واقتراحات لموعد ومكان وكيفية التدخل أو عدمه.

(ج) منهج العلاقات الاجتماعية واجتثاث التطرّف. فوصف المتطرفون السابقون كيف استخدموا علاقاتهم الاجتماعية الخاصة للعثور على الأفراد في المنظمات المتطرفة الذين قد يكونون مستعدين لترك هذه المنظمات والتخلي عن التطرّف.

(د) التعرّض المتعمد لـ "الاحتكاك المباشر" بالجماعات التي تتعرّض للكراهية من قِبل المجموعات الراديكالية. ووصف السابقون تجاربهم الإيجابية عند التعرّض الاستراتيجي للأقلّيات العِرقية أو غيرها ممن تعلّم المتطرفون كرههم، مما خلق آثارًا تحويلية في بعض الأحيان. وقد يكون الاتصال بين المجموعات في الواقع عنصرًا "أساسيًا" في التغيير الدائم. ومع ذلك، هناك شروط للاحتكاك لضمان نتائج أفضل وزيادة الإثبات بأن الصداقة عبر المجموعات هي مهمة بشكل خاص.

(ه) تصميم وتقييم برامج تخلق مساحة آمنة وموجّهة للأفراد للتعبير عن أنفسهم بحرية وتحدّي معتقدات بعضهم البعض. وصف متطرفون سابقون في المقابلات الشعور بالتهميش وتجنّب السياقات "السائدة" بعد تشهيرهم أو استهدافهم بسبب معتقداتهم. وقد أدّى ذلك عند البعض إلى زيادة التطرّف في بيئات المعلومات "المتخصصة". وتشير هذه الدراسات وغيرها إلى أن التحدّيات غير المباشرة للمعتقدات غير الصحيحة هي مثمرة أكثر من التحدّيات المباشرة والتشهير. فمن الممكن إنشاء هذه المساحات والمحافظة عليها عبر الإنترنت أو في سياقات أخرى من المرجّح أن تساعد في القضاء على التطرّف.

2- استخدام كل من علم البيانات والبحوث الإثنوغرافية لفهم العمليات الحالية للتطرف عبر الإنترنت لجماعات الجناح اليميني المتطرف والجناح اليساري. تعرّض معظم المجيبين على الدراسة إلى الدعاية المتطرفة عبر الإنترنت، كما ساعد الإنترنت أيضًا في تسهيل تحديد الجماعات المتطرّفة الرّسميّة والانضمام إليها. وقد استخدمت بعض الدراسات الحالية استراتيجيات إبداعية لمقابلة ناشئة المتطرفين الراديكاليين ومحاولة فهم أو حتى تحدّي عمليتهم الفكرية. وعلى الرغم من إمكانية العثور على الكثير من النقاشات الراديكالية على وسائل التواصل الاجتماعي ومنتديات المناقشة الحالية، فإن هذا المحتوى غالبًا ما تتم إزالته من قبل منصات مثل تويتر وفيسبوك وريديت، ومن المرجّح أن تعبّر هذه المناقشات عن التطرّف بشكل سطحي، لكن تبقى أحاديث التحصين الإيديولوجي والانضمام الرسمي للمنظمات في محادثات أكثر خصوصية. ولا بد من الاستخدام الإبداعي لإجراء المقابلات عبر الإنترنت وخارجه ومراقبة المجموعات من أجل فهم عمليات التطرّف هذه، وأفضل السُبل لتعطيلها.

3- إجراء بحوث حول التأثيرات المؤسسية والمجتمعية (البيئية) للتطرف. وتدرس البحوث المتعلقة بالصحة العامة والديمغرافيا بصورة متزايدة كيف أن العوامل المؤسسية والمجتمعية،

مثل البطالة والتمييز وعدم المساواة في الدخل، قد ترتبط ببعض النتائج الصحية، بما في ذلك السمنة وإساءة استعمال المخدرات والانتحار. وقد ذكرت هذه العوامل إما صراحة أو ضمنًا في سرد قضيتنا وينبغي استكشافها على نحو مماثل كعوامل مساهمة في تطوير الإيديولوجيات المتطرفة، والانضمام إلى الجماعات المتطرفة، وارتكاب العنف داخل هذه الجماعات، أو الخروج من هذه الجماعات بنجاح. وهكذا، فإن السياسات لا تركّز مباشرةً على منع التطرّف، بل تركز بشكل مباشر على خلق فرص كافية ومنصفة وشبكات الأمان الاجتماعية التي قد تكون مهمة للحد من التطرّف.

4- تحديد أفضل النقاط الجغرافيّة والديمغرافيّة الأكثر عُرضة للتطرف. فليست جميع المجتمعات المحلية معرّضة بشكل متساوٍ لخطر التطرّف العنيف. وقد ألمح الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في الدراسة إلى أن هناك بيئات خطيرة محتملة للتطرف، بما في ذلك البيئات الريفية الفقيرة التي شهدت مؤخرًا تغيرًا ديموغرافيًا واقتصاديًا، وسجونًا، وبيئات حضرية ذات كثافة سكانية عالية. وعدد سكان الولايات المتحدة كبير جدًا والمعدّل الأساسي للتطرف منخفض جدًا، بحيث لا يتيح التوافق الجغرافي في سياسات الكشف والتخفيف. ومن ثم سيكون من المهم تحديد مكان المجتمعات المحلية والجماعات السكانية المعرّضة لخطر التطرّف، ومن ثم ضمان توجيه الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بشكل مناسب لخطر التطرّف، وتجهيزها للتصدّي له بشكل صحيح.

ممارسات وسياسات المجتمع

1- النظر في اعتماد التدخّلات الجزائية تارة والتدخّلات "الليّنة" تارةَ أخرى لإنفاذ القانون. انتقد العديد من المشاركين لدينا التدخّلات القانونية القاسية، والتي في بعض الحالات كان الأثر الناجم عنها ترسيخ أو تعزيز الآراء أو الشبكات المتطرفة. ورغم أن اعتراض مؤامرات العنف الجارية هو هدف واضح للاستجابات التقليدية لإنفاذ القانون، فإن الإخطار بشأن التطرّف المستمر للأفراد قد يحتاج إلى استجابة مختلفة. فمنذ وفاة جورج فلويد وغيرها من الحوادث من هذا القبيل، تواجه أجهزة إنفاذ القانون في الولايات المتحدة حاليًا تحديًا للتدخل "الصارم" مقابل "اللين" في النشاط الإجرامي على نطاق أوسع. وهذا الاهتمام نحو متى وأين وكيف يمكن التدخل في الحالات الفردية والمجتمعية يمكن ويجب أن يصبّ على حالات التطرّف أيضًا.

2- زيادة الدعايات وإعلانات الخدمة العامة حول الموارد المتاحة للأفراد الذين يرغبون في التخلّي عن التطرّف، بما في ذلك خطوط المساعدة ومجموعات الدعم والمنظمات ذات الصلة. وتم إعلامنا أن نجاح عملية القضاء على التطرّف يكون من خلال تواصل الشخص المناسب مع الأشخاص الراغبين بالتخلي عن التطرّف في المكان المناسب والوقت المناسب. وقد يساعد نشر المعلومات عن المنظمات على نطاق واسع هؤلاء الأفراد وأسرهم في تحقيق هذه العملية سريعًا. فهذه المنظمات المجتمعية، التي أُسس معظمها من قِبل متطرفين راديكاليين سابقين كرّسوا حياتهم لتحقيق تغيير إيجابي واجتثاث التطرّف من الآخرين، تحتاج إلى دعم مالي من أجل مواصلة عملياتها وتوسيع نطاق عملها.

3- تنظيم فرص تعليمية مجتمعية تكرّس فكرة محو الأمّية الإعلامية واستخدام الإنترنت بطريقة مسؤولة. عرض المشهد الإعلامي المبعثر بعض القضايا الصعبة للمشاركين، وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بفهم الاختلافات الأساسية في جودة المحتوى وصحته، وهذا ما جعلهم أكثر عُرضة للتلاعب. إذ قال لنا العديد من المتطرفين السابقين مباشرة إن التغطية الإعلامية الأقل إثارة والمناهج التعليمية التي تؤكد على التفكير النقدي يمكن أن تكون مفيدة في منع التطرّف. وقد تغطي الجهود التثقيفية دور القوانين وأساسيات الأخلاق وعمليات التحرير في وسائط الإعلام، فضلًا عن قيمة البحث والتأكد من الحقائق في تقييم موثوقية محتوى وسائل الإعلام. وقد تكون المبادئ التوجيهية حول كيفية التعرّف على الدعاية والمعلومات الخاطئة والمعلومات المضلّلة مفيدة أيضًا.

4- توسيع فرص الحصول على الرعاية الصحية النفسية. ثبت وجود مشكلة في الصحة النفسية في الماضي في أكثر من نصف عيّنتنا، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة الموجودة في عامة السكان. كما ألمحت دراسات أخرى إلى مشكلة مرض مشترك. على سبيل المثال منظمة "CVE Moonshot"، وهي منظمة مكرّسة لدعم مبادرات مكافحة التطرّف العنيف على الإنترنت، قد أجرت تجارب على الإنترنت تشير إلى أن المتطرفين اليمينيين العنيفين وأولئك الذين يسعون إلى دخول مثل هذه المنظمات اليمينية هم أكثر عُرضة بشكل كبير للضغط على إعلانات علاج الصحة النفسية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إثبات أثر المرض النفسي على التطرّف، فإن معقولية الموضوع قد توفر حوافز لدعم خدمات الصحة النفسية في المناطق التي تواجه خطرًا كبيرًا من تجنيد المتطرفين ونشاطهم. وقد يوفّر استهداف الرعاية الصحية النفسية للسكان المتطرفين النشطين فرصة لدعم التخلي بشكل مباشر.

5- مساعدة الآباء والأسر المعرّضين للخطر على التعرّف على علامات التطرّف والمشاركة في التطرّف وكيفية التعامل معها. أشار عدد من المشاركين في هذه الدراسة إلى أمثلة عن اكتشاف الأهل والأصدقاء والمدرسة لبداية تطرفهم. وبعض الإشارات، مثل مراقبة الشباب الذين يتابعون الدعاية المتطرفة أو يرتدون أو يفضّلون رموزًا وأدوات متطرفة، تعتبر بمثابة علامات واضحة على البدء أقلّها بالاهتمام بالتطرّف. أما العلامات الأخرى كتغيرات جذرية في السلوك والعلاقات الاجتماعية والانخراط في أنشطة سرية، فتعتبر علامات عامة يمكن أن تعبّر عن مشاكل أخرى غير التطرّف، كمشاكل الصحة النفسية مثلًا. ومع ذلك، فإن جميع هذه المسائل تتطلب مشاركة الأسرة والوالدين، فالجهود التي يمكن أن تساعد الأسر المعرّضة للخطر (أو تلك الأسر المقيمة في الكيانات المحلية المعرضة لخطر كبير من تجنيد المتطرفين والأنشطة) تساهم في تحديد علامات التطرّف والاستجابة لها بسرعة، بالإضافة إلى غيرها من المشاكل السلوكية في مرحلة الطفولة وذلك للحدّ من خطر التطرّف.

6 - توفير فرص لتوسيع نطاق التعرّض للتنوّع إلى أولئك المعرّضين لخطر التورّط في التطرّف الإيديولوجي. فكان التعرّض لفئات سكانية متنوّعة عاملًا مهمًا في المساعدة على إزالة التطرّف وإعادة توجيه عدد من المتطرفين السابقين في دراستنا. ويشير هذا إلى الافتراض بأن هذه الجهود الرامية إلى زيادة التنوّع يمكن استغلالها بشكل أكثر منهجية للحد من خطر التطرّف أو اجتثاثه من الأعضاء المتطرفين بالفعل. ونلاحظ أن التعرّض للتنوّع كان عنصرًا رئيسيًا في الجهود المجتمعية لمكافحة التطرّف الإسلامي. وقد روّجت العديد من المنظمات المجتمعية والدينية لأحداث المشاركة بين الأديان التي عملت على تقويض المواقف المعادية للإسلام بين المشاركين غير المسلمين وساعدت على الحدّ من خطر التطرّف بين المشاركين المسلمين. ويبدو أن تطبيق مثل هذا النهج لمكافحة تعصّب تفوّق العِرق الأبيض له آثار واعدة مماثلة للسابقين في عيّنتنا.

الاستنتاج

التطرّف العنيف هو تهديد متزايد وخطير للأمن القومي في الولايات المتحدة وغيرها. وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود من السياسات الاتحادية والنشاط المجتمعي للتصدّي لهذا التهديد. وستشمل الجهود الرامية إلى منع الأفراد من تطوير معتقدات متطرفة والانضمام إلى الجماعات المتطرفة، وذلك من خلال تحديد التهديدات وعرقلتها قبل وقوعها، وتحديد مواقع

الجهات الفاعلة والمحفّزين العنيفين ومحاسبتهم، ومساعدة الأفراد الباحثين عن مخرج من الجماعات المتطرفة على الخروج منها. ويجب إجراء بحوث للاطلاع على أكثر السُبل فعالية لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذه الدراسة، تحدّثنا مع الأفراد الذين شاركوا في مثل هذه المجموعات أو كان لديهم أفراد من العائلة أو الأصدقاء المشاركين. وجمعنا رواياتهم وحلّلنا البيانات بشكل منهجي لتحديد الموضوعات والبناءات التي يمكن أن تفيد السياسات والبرامج الفعّالة. ويسرّنا أن نرى البحوث المتعلقة بالتطرّف تنمو لتشمل المزيد من القصص المباشرة، وأن يسهم هذا التقرير في حلّ هذه القضية ذات الأهمية المتزايدة والحاسمة.

بوسائل أخرى: التكيّف للمنافسة داخل المنطقة الرمادية[1]

مجموعة من الباحثين، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، آب 2019

مقدّمة

تلعب المنافسة الجيوسياسية دورًا متزايدًا في الفضاء يتجاوز الدبلوماسية والحرب التقليدية ويشار إليها أحيانًا بـ "المنطقة الرمادية" بحيث تجبر طبيعة هذه المنافسة الولايات المتحدة على تحسين قدراتها. يقيِّم هذا التقرير الإجراءات الحالية التي تتّخذها الحكومة الأميركية لردع تهديدات المنطقة الرمادية للمنافسين وكيفية مكافحتها والرد عليها من خلال الحملات المنظّمة. باستخدام إطار تخطيط الحملة التي تم وضعها في الجزء الأول من تقرير "بوسائل أخرى" يقدّم التقرير توصيات تهدف إلى تنمية القدرات الأميركية ومعالجة اختلالاتها لتحسين الأمن القومي للولايات المتحدة في ظل وجود نهج المنطقة الرمادية للمنافسين.

تعريف

هي عبارة عن جهد أو سلسلة من الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف أمنية على حساب المنافسين باستخدام أساليب تقع بين فن الحكم الروتيني والحرب العسكرية المفتوحة. عند الانخراط في نهج المنطقة الرمادية تتجنّب الجهات الفاعلة الحرب المفتوحة.

---

* تعريب: حسين عسّاف

[1] Melissa Dalton, Kathleen H. Hicks, Megan Donahoe, Lindsey Sheppard, Alice Hunt Friend, Michael Matlaga, Joseph Federici, Matthew Conklin, Joseph Kiernan, “By All Means – Part II: Adapting to Compete In The Gray Zone”, CSIS, August 2019.
https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/Hicks_GrayZone_II_interior_v8_PAGES.pdf

الخطوط العريضة:

1) القيام بحملة ديناميكية على غرار الجهود القائمة على المصالح.

- حماية المبادئ الدستورية للولايات المتحدة وطريقة الحياة الأميركية.
- تعزيز الاقتصاد الحيوي للأمة.
- تعزيز نفوذ أميركا في الخارج.

2) التوصيات ذات الأولوية لتعزيز حملة الحكومة الأميركية

العمل الاستراتيجي والرقابة:

بناء القوة الأميركية ومعرفة توقيت استخدامها وتسريع عملية اتخاذ القرارات الصائبة لتحسين الإشارات وإدارة المخاطر.

- إصدار قرار رئاسي توجيهي خاص بالمنطقة الرمادية يحدّد نهج الحملة الديناميكية وعناصر السلطة التنفيذية الداعمة الموضّحة هنا.
- تعيين مدير أول لمجلس الأمن القومي إلى جانب فرقة عمل عمليات المخابرات الداعمة وآلية التنسيق بين الوكالات العليا ليقوموا بتوجيه الجهود.
- تبرهن قيادة الكونغرس عن قدراتها الريادية في تبادل المعلومات وإيجاد الحلول بشأن القضايا التي تتجاوز عمل اللجان المتعدّدة.
- زيادة عدد أعضاء فريق عمل الأمن القومي المكوَّن من الحزبين في مجلس الشيوخ لتعزيز التمثيل والروابط بين لجان الأمن الداخلي والخارجي والدفاع.
- إنشاء مجموعة عمل خاصة بالأمن القومي في مجلس النواب تعمل على نحو مماثل ومزوَّدة بموظفين وموارد.
- تعيين ضابط استخبارات وطني معني بمشاركة معلومات حول التهديدات المتعلقة بالمنطقة الرمادية والاستفادة من المركز الوطني لمكافحة الإرهاب ومركز تكامل استخبارات التهديد السيبراني والهيئات الأخرى المشابهة.
- تنشيط "فريق العمل المعني باتخاذ التدابير الفعّالة" الذي يركّز على العمل السرّي في تنظيم الحملة.

الاتصالات الاستراتيجية والسرد:

- تحديد المعلومات على أنها حيّز مهم في إدارة الدولة وتعيين كبير مديري مجلس الأمن القومي للمنطقة الرمادية لقيادة جهود التنسيق عبر مجالات الاتصال المحلية والدولية.
- زيادة الاستثمارات والتوقّعات في السرد الاستراتيجي المحلي (وزارة الأمن الداخلي) والخارجي (وزارة الخارجية) وتقارير المعلومات المضلّلة.
- تحسين آليات الإبلاغ التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الأمن الداخلي في القطاع الخاص والجامعات والحملات السياسية وعامة الجمهور لتمكينهم من الوصول إلى الخطوط الساخنة وإعلانات الخدمة العامة في حالة وجود تهديدات.

الأدوات:

تبيّن استراتيجية الأمن القومي لعام 2017 واستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018 أن المنافسة ضد الدول القومية القوية ستصبح سِمة أساسية من سِمات المشهد الأمني للولايات المتحدة في المستقبل المنظور. تتراوح الأدوات القسرية التي يستخدمها المنافسون بين التضليل والهجمات الإلكترونية وتمويل الإرهاب والاستفزازات شبه العسكرية التي تقع دون عتبة الصراع العسكري التقليدي.

أدوات المنطقة الرمادية: وهي سبعة

- **عمليات المعلومات والتضليل**: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الأخرى، بالإضافة إلى الجهود التقليدية لتعزيز سرد الدولة من خلال الدعاية وإثارة الشكوك والمعارضة والتضليل في الدول الأجنبية.
- **الإكراه السياسي**: استخدام الأدوات القسرية للتأثير على التكوين السياسي أو صنع القرار داخل الدولة، ويمكن أن تكون الأدوات اللازمة لتحقيق هذه النتائج مشروعة أو غير مشروعة.
- **الإكراه الاقتصادي**: استخدام أدوات فعّالة اقتصاديًا (مثل التمويل غير المشروع أو الطاقة القسرية) لتحقيق أهداف اقتصادية أو التسبّب في اتّباع نهج اقتصادي للخصم.
- **العمليات السيبرانية**: استخدام القرصنة أو الفيروسات أو غيرها من الوسائل لإدارة حرب المعلومات أو التسبب في ضرر مادي أو تعطيل العمليات السياسية أو معاقبة المنافسين الاقتصاديين أو ارتكاب أعمال ضارّة أخرى في الفضاء الإلكتروني.

- **العمليات الفضائية**: تعطيل أنشطة الفضاء العادية والخدمات الفضائية للمنافسين عن طريق تعطيل المعدّات، أو الاتصالات من أو إلى الفضاء، أو البيانات، أو الآثار التي توفّرها أنظمة الفضاء.
- **القوات الوكيلة**: الاستخدام المباشر أو غير المباشر للجماعات من غير الدول والجماعات العامة لغرض التخويف العسكري أو السيطرة الإقليمية من أجل ممارسة النفوذ أو الحصول على نتائج سياسية أو أمنية محدّدة.
- **الاستفزازات من قِبل القوات التي تسيطر عليها الدولة**: استخدام القوات غير العسكرية أو القوات شبه العسكرية مع خطوط تمويل أو اتصال مباشرة مع الدولة لتحقيق مصالحها، دون الاستخدام الرسمي للقوة؛ وتشمل هذه الفئة الأنشطة العلنية والسرية.

الدول المستهدفة:

تتولّى أربع دول الحصة الأكبر من عمليات المنطقة الرمادية التي تتخذها الدول ضد الولايات المتحدة ومصالحها وحلفائها وشركائها، وهي: الصين، روسيا، إيران، كوريا الشمالية. ويمكن تصنيف هذه الجهات من حيث الأكثر فاعلية وخطورة نظرًا لاتساع ونوعية مجموعة أدوات كل دولة وتأثيراتها المحتملة النسبية على المصالح الأميركية، حيث تقع الصين في المرتبة الأولى وتعتبر الأكثر إثارة للقلق، تليها روسيا.

وعلى الرغم من امتلاك الولايات المتحدة الكثير من أدوات السلطة الدبلوماسية والمعلوماتية والاقتصادية والعسكرية فإنها تفتقر إلى القدرة على المنافسة في المنطقة الرمادية من حيث الاستراتيجية والخطة وتزامن العمل.

أولًا: لعبة المعلومات

العمليات الإعلامية والمعلومات المضلّلة

تعريف

استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية وغيرها من المنافذ، بالإضافة إلى الجهود التقليدية الرامية إلى دعم رواية الدولة (الأميركية) من خلال الدعاية وزرع الشك والمعارضة والمعلومات المضلّلة في البلاد الأجنبية.

أمثلة على تهديدات المنطقة الرمادية ضد مصالح الولايات المتحدة

- تقويض القواعد والقِيَم والمؤسسات الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة والنظام الدولي.
- نشر روسيا حملات التضليل خلال انتخابات التجديد النصفي عام 2018 في الولايات المتحدة الأميركية، وخلال الانتخابات الرئاسية عام 2016، وفي استفتاء بريكسيت 2016، والانتخابات الفرنسية 2017 والانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي 2019.
- استخدام الصين للمعاهد الكونفوشيوسية، والبيانات الرسمية، والمتحدثين "المتعاطفين" لتحديد الخطاب بالروايات المؤيدة للصينيين.
- قيام إيران بحملات إعلامية لتقييد الكلام بالسرديات المؤيّدة لإيران وقوة المشروع في الشرق الأوسط.

ردود الحكومة الأميركية

الردع والمقاومة	التحقيق الاستخباري	فرض التكلفة
• يسعى Global Engagement Center (GEC) التابع لوزارة الخارجية الأميركية إلى بناء مؤسسة دولية لها القدرة على التكيّف مع عمليات معلومات الخصم. • تسعى فرقة العمل المعنية بالتصدّي للتأثير الأجنبي التابعة لوزارة الأمن الوطني (CFITF) إلى بناء قدرة ردع محلية لمواجهة العمليات المعلوماتية للخصم. • تسعى الوكالة الأميركية لوسائل الإعلام العالمية (USAGM) لمواجهة سرديات الخصوم ما وراء المحيطات. • مكتب المرحلة الانتقالية للوكالة الأميركية للتنمية الدوليةUSAID تتعارض المبادرات مع الروايات الأجنبية وتطبّق المرونة. • البرمجة في المناطق المعرّضة للخطر. • عمليات المعلومات في الخارج. • تعزيز مِنصّة التأثير التشغيلي لوزارة الدفاع عبر التركيز على الروايات الدقيقة ما وراء البحار وتضخّمها.	• مهمة قوة التأثير الخارجي التابعة لمكتب التحقيقات الفدرالي التحقق من عمليات المعلومات الخارجية التي تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة. • GEC وCFITF يحققان في المعلومات والعمليات الأجنبية والمحلية بمساعدة من المجتمع الدولي.	• التسمية والتشهير (وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، مجتمع الاستخبارات). • أغلقت سايبركوم (CYBERCOM) وكالة أبحاث الإنترنت الروسية في يوم الانتخابات منتصف المدة لعام 2018.

تقييم حكومة الولايات المتحدة

الهيكل البيروقراطي

- قِلّة هياكل التنسيق والتنظيم والتقييم المشتركة بين الوكالات.
- يبدو أن القطاعين العام والخاص يعيقان العمل الجماعي.

المواقف السياسية

- ضعف التحالفات والشراكات يضرّ بسرد الولايات المتحدة ويثني عن العمل الجماعي.
- تطوير غير كافٍ للتدابير والمزايا الهجومية مثل الشفافية.
- عدم اتساق الوكالات الأجنبية والمحلية (GEC vs. CFITF).

القيود التشغيلية

- الإفراط في تصنيف المعلومات الاستخباراتية وضعف الشراكات يُحّد من تبادل المعلومات بين القطاع الخاص والعام.
- القطاع والحلفاء والشركاء ومنظمات المجتمع المدني.
- تعيق قواعد حرية التعبير والخصوصية الأميركية تنظيم وسائط الإعلام الاجتماعية.

وسائل وطرق غير فعّالة

- قِلّة التدابير العقابية أو الهجومية.
- عدد قليل من الحوافز للقطاع الخاص، ولا سيما لِمنصّات وسائط الإعلام الاجتماعية.
- الوكالة العالمية لوسائط الإعلام التابعة للولايات المتحد الأميركية USAGM هي حاليًا مصدر سرد ضعيف لبناء مرونة دولية.

السلطات والصلاحيات

التوصيات

السلطات وتوفير الموارد

- إعادة إنشاء فريق عمل معني بالتدابير الفعّالة المشتركة بين الوكالات لوضع تدابير مضادة سرّية وفضح المعلومات المضلّلة.

- طلب إنشاء منهاج في التعليم المدني ومحو الأمّية الإعلامية.
- توسيع سلطة USAGM للعمل في المناطق حيث توجد منافسة بين وسائط الإعلام.
- تفويض وكالة الأمن الوطني للقيادة المحلية للجهود المشتركة بين الوكالات لمواجهة عمليات الاستهداف المعلوماتية للمؤسسات الأميركية.
- زيادة الاعتمادات المخصّصة لمشاركة وزارة الخارجية في عمليات ما وراء المحيط.

التنظيم

- تعيين مدير مجلس الأمن القومي لتحدّيات المنطقة الرمادية كمنسّق رئيسي لمسائل الأمن القومي للاتصالات الاستراتيجية، من بين واجبات أخرى.

السياسات

- توسيع تعريف "البنية التحتية الحرِجة" لوزارة الأمن الوطني للاستفادة من تبادل المعلومات والمرونة بين الوكالات.
- الاستثمارات في الشركات الأميركية.
- إشراك شركات وسائل الإعلام الاجتماعية في تطوير المزيد من العمل الجماعي مع حكومة الولايات المتحدة.

الوسائل

- تعزيز مشاركة الجهات المستهدفة ذات الأولوية في الخارج وتعزيز الاستخبارات الاستباقية.
- وضع معايير أقوى للفحص والمساءلة فيما يتعلق بالمنح الممنوحة من أجل منع إساءة استخدامها وسوء استخدامها.
- تطوير عمليات معلوماتية منسّقة بين وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية لتعزيز الرسائل العلنية لوزارة الخارجية ولدعم فريق العمل المعني بالتدابير النشطة.
- زيادة جهود مكتب التحقيقات الفدرالي المحلية لمكافحة التجسس.
- تعزيز أفضل الممارسات في مجال التربية المدنية ووسائط الإعلام في الولايات المتحدة عن طريق وزارة التعليم.

ثانيًا: الإكراه السياسي

تعريف

استخدام الأدوات القسرية للتأثير على التكوين السياسي أو صنع القرار داخل الدولة. الأدوات لتحقيق هذه النتائج يمكن أن تكون مشروعة أو غير مشروعة.

أمثلة على تهديد المنطقة الرمادية ضد مصالح الولايات المتحدة

- استخدام الخصوم للإكراه السياسي لتقويض المؤسسات الديمقراطية الليبرالية.
- تسعى روسيا إلى منع توسّع منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في منطقة البلقان والتدّخل مع المرشّحين السياسيين في صربيا والبوسنة الصربية.
- استخدام الصين مبادرة الحزام والطريق كغطاء لتوسيع المعونة الإنمائية. عن طريق الحزام والطريق تبادر الصين لتعزيز الممارسات الاستبدادية على الصعيد المحلي، وتشجيع الرشوة والفساد.

ردود حكومة الولايات المتحدة

الأطراف الرئيسية: وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الطاقة وأجهزة الاستخبارات ووزارة الخزانة.

الردع و المقاومة	التحقيق الاستخباري	فرض التكلفة
• تقوم شعبة خدمات الرقابة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتطوير برامج التثبيت والاستقرار لبناء مرونة المؤسسات. • تضع وزارة العدل، عن طريق فريق النفوذ الروسي، أدواتها المتعلقة بسيادة القانون والرقابة في البلدان الأوروبية. • أقرّ الكونغرس قانون مبادرة الضمان الآسيوية وقانون دعم حرية أوكرانيا. • الوكالة الأميركية لوسائل الإعلام العالمية (USAGM) تفضح وتبني سرديات لتهديدات الخصوم بالإكراه السياسي.	• لدى وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة USAID تدابير للتحقيق في تقدّم الإكراه الذي يمارسه الخصوم في النظام الدولي. • تستخدم وزارة الخارجية القنوات الدبلوماسية لفهم الإكراه الذي يمارسه الخصم. • يساعد المجتمع الدولي وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في التحقيقات المتعلّقة بالإكراه السياسي.	• تقوم وزارة الخارجية بالتشهير بأسماء وأساليب الخصوم الذين يمارسون الإكراه السياسي.

تقييم الحكومة الأميركية

الهيكلية البيروقراطية

- قِلّة فرص التنسيق بين الوكالات في مجال مكافحة الإكراه السياسي.
- عدم وجود عملية مركزية مشتركة بين الوكالات للتصدّي للتحدّي.
- عدم وجود هياكل تنظيمية وتقييمية داخل وكالات الولايات المتحدة.
- الافتقار إلى التمويل المتوفّر الذي بدوره يحدّ من المرونة والابتكار.

المواقف السياسية

- إضعاف التحالفات والشراكات الدولية يضرّ بالعمل الجماعي ومصداقية الولايات المتحدة وفعاليتها.
- عدم وجود تدابير استباقية.
- ضياع الفرص للاستفادة من نقاط القوة في الولايات المتحدة مقابل نقاط ضعف المنافس (مثل الشفافية).

القيود التشغيلية

- ضعف التحالفات والشراكات يحدّ من تبادل المعلومات الاستخباراتية.
- الإفراط في تصنيف المعلومات الاستخبارية والموانع الهيكلية داخل حكومة الولايات المتحدة يحدّ من تبادل المعلومات مع الحلفاء والشركاء، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وسائل وطرق غير فعّالة

- قِلّة التدابير العقابية الرامية إلى مكافحة الإكراه السياسي.
- قِلّة الحوافز التي تدفع القطاع الخاص إلى التعاون.
- ضعف مصدر السرد وفشل في بناء مرونة دولية لدى وكالة الولايات المتحدة لوسائط الإعلام العالمية USAGM.

السلطات والموارد

- عدم اتساق الوكالات والبرامج الأجنبية والمحلية لمكافحة الإكراه.
- استخدام دون المطلوب للقطاع الخاص لفضح المنافسين والتصدّي لهم.

التوصيات

السلطات والصلاحيات

- استخدام تفويض فريق عمل سرّي للتدابير النشطة تابع للحكومة الأميركية مع صلاحيات وموارد مناسبة.
- تمكين الوكالات من تقديم المزيد من التمويل المتوفّر لزيادة سرعة الاستجابة في المناطق الرمادية.
- تفويض وكالة الولايات المتحدة لوسائط الإعلام العالمية للعمل في بيئات تنافسية لوسائل الإعلام وإعادة هيكلة مركز المشاركة العالمية (GEC) لمكافحة الإكراه على مستوى دول بدلًا من التركيز على مكافحة الإرهاب.

السياسات

- مواءمة موارد الحكم والتنمية والاستقرار مع البلدان الضعيفة ذات الأولوية.
- تسخير مزايا الولايات المتحدة غير المتماثلة في الشفافية وسيادة القانون والقطاع الخاص والقدرة على الابتكار والتحالفات والشراكات بهدف توسيع المساحات الحرّة والمفتوحة.
- التشديد على التعاون وتبادل المعلومات بين الوكالات والقطاع الخاص والحلفاء/الشركاء والمجتمع المدني لإيجاد نهج مشترك، والحد من الحيّز التنافسي، وزيادة المرونة.
- تطوير وإلزام المدارس في الولايات المتحدة الأميركية والدول الحليفة والشريكة والمراكز المجتمعية بمناهج للتعليم المدني ومحو أمّية وسائط الإعلام بالتعاون مع المجتمع المدني.

ثالثًا: الإكراه الاقتصادي

تعريف

استخدام الأدوات الاقتصادية القسرية (مثل التمويل غير المشروع أو استغلال موارد الطاقة) لتحقيق أهداف اقتصادية أو لإلحاق الضرر باقتصاد الخصم.

أمثلة على الخطر الذي تشكّله المنطقة الرمادية على مصالح الولايات المتحدة:

- تراجع الثقة في الديمقراطية والأنظمة الرأسمالية والمؤسسات الدولية والمحلية.
- استغلال هيمنة روسيا على الغاز الطبيعي المسيّل / سوق الطاقة لتحقيق النفوذ السياسي.
- المشاريع التنموية والتكنولوجية في الصين تساعد على سرقة الملكية الفكرية وتحدُّ من المنافسة، مما يضرّ بالقدرة التنافسية للشركات الأميركية.
- تراجع الثقة بالنموذج الاقتصادي الأميركي وتزايد الثقة بالرأسمالية الصينية الموجّهة.
- تنامي الشعبوية على الصعيد العالمي والتشكيك في المؤسسات الاقتصادية العالمية.

ردود حكومة الولايات المتحدة

الأطراف الرئيسية: وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الطاقة ووزارة الخزانة ووزارة التجارة ووزارة العدل ومجتمع الاستخبارات والممثل التجاري للولايات المتحدة والبيت الأبيض.

الردع والصمود	الاستخبارات والتحقيقات	التكاليف
• قيام وزارة الخارجية ووزارة الطاقة والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ببرامج استثمار تدعم المرونة الاقتصادية وبناء القدرات والاستشارات الفنية وتنوّع السوق. • قيام وزارة الخزانة بتحديد الاستثمارات والمعاملات الأجنبية التي تشكّل تهديدًا للأمن القومي. • قيام وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بالترويج لسرد صفقات المنافسين الجائرة. • قيام وزارة الخارجية بإحكام ضوابط التصدير الأميركية المفروضة على التقنيات الحيوية وإضفاء الطابع المتعدد الأطراف عليها. • قيام وزارتي الخزانة والعدل بفرض العقوبات. • قيام الكونغرس بإقرار قانون الاستخدام الأفضل للاستثمارات المؤدية إلى التنمية وقانون دعم حرية أوكرانيا لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. • قيام وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الطاقة بسرد فوائد الشفافية والمعايير الاقتصادية الراسخة وسيادة القانون كمكافأة على الإصلاح. • ستقوم مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأميركية بتقديم الاستثمارات والاستشارات الفنية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة رأس المال الخاص وتقوية الأسواق المحلية.	• قيام مجتمع الاستخبارات بمساعدة وزارة الخزانة في احتساب الاستثمارات الأجنبية وتحقيقات وزارة العدل. • قيام الإستراتيجية الوطنية للتمويل غير المشروع ودعم تقييم المخاطر التابعة لوزارة الخزانة بالتحقيق في الجهود التي تبذلها الحكومة الأميركية الحالية لمكافحة التمويل غير المشروع وتقييم هذه الجهود. • تنفيذ أوامر الاستهداف الجغرافي التي تستخدمها شبكة مكافحة الجرائم المالية في وزارة الخزانة لملاحقة بعض عمليات الشراء العقارية والتحقيق فيها.	• استبعاد الجهات الفاعلة الخبيثة من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف أو الإقليمية. • جعل المشاركة التجارية مشروطة بالمعايير التي تم تعديلها. • تنفيذ العقوبات والقيود التي تفرضها وزارة العدل والخزانة والتجارة. • فرض رسوم جمركية واسعة النطاق على الواردات الصينية. • دعم تحكيم منظمة التجارة العالمية. • فرض الأمر التنفيذي الخاص بقطع سلاسل الإمدادات ومنع استخدام التكنولوجيا (مثل شركة هاواوي). • قيام البيت الأبيض ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخزانة والتجارة بفضح وتسمية من هم وراء الهجمات الضارة. • فرض قيود على الاستثمار والتصدير وتوخي الحذر في التعاون الدولي في مجال البحوث. • تحالف الولايات المتحدة مع الدول ذات التوجه المماثل لعزل الجهات الفاعلة في المنطقة الرمادية أو إرغامها على الامتثال لها.

تقييم الحكومة الأميركية

الهيكل البيروقراطي

- الافتقار إلى التنسيق والتوجيه المركزي بين الوكالات ونقص التمويل التقديري.
- الافتقار إلى هياكل التنظيم والتقييم.

المواقف السياسية

- ضعف التحالفات والشراكات الدولية يحدّ من العمل الجماعي.
- الابتعاد عن التحكيم في منظمة التجارة العالمية.
- افتقار استراتيجية مكافحة الإكراه الاقتصادي إلى الاعتبارات الطويلة الأمد.

القيود التشغيلية

- عدم توفير التمويل الكافي في الولايات المتحدة ووجود عدد قليل جدًا من المسؤولين الاقتصاديين والتجاريين في الميدان وتباين مستويات الوصول إلى التصاريح الأمنية كلها تحول دون تبادل المعلومات اللازمة بين الاستخبارات والحلفاء والشركاء والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

وسائل وطرق غير فعّالة

- عدم اتخاذ أو تنفيذ تدابير عقابية كافية لوقف الإكراه الاقتصادي.
- عدم تقديم الحوافز للقطاع الخاص لتبادل المعلومات التي يمكن استخدامها للمساعدة في التحقيقات والبحث وعدم وجود عقوبات تقاضي الذين يلتفون حول القانون.

السلطات والصلاحيات

- انعدام التوافق بين الوكالات والبرامج الأجنبية والمحلية.
- افتقار مكتب الطاقة في وزارة الخارجية إلى سلطة مرنة لنقل إمدادات الطاقة الطارئة إلى الحلفاء والشركاء.

التوصيات

السلطات والموارد

- زيادة توفير الموارد المخصصة للتنمية الدولية المستهدفة المعنية بتحقيق التنمية والاستقرار والتمويل.
- إنشاء نظام مخصّص لمتابعة التدفّقات النقدية من أجل تزويد السلطات المختصة بصور مشتركة للعمليات.
- تعزيز التعاون بين الوكالات في قضايا التهرّب الضريبي وغسيل الأموال.

السياسات

- إعطاء الأولوية لاستراتيجية الصين وسياستها.
- زيادة اتفاقيات التجارة الحرة وتسريع تنفيذ قانون الاستخدام الأفضل للاستثمارات المؤدية إلى التنمية والاستفادة من المميزات المتفاوتة للولايات المتحدة المتعلقة بالشفافية وسيادة القانون وابتكار القطاع الخاص والتحالفات والشراكات.
- رفع مستوى مخاطر غسيل الأموال بوصفها تشكّل تهديدًا للأمن القومي داخل وزارة الخزانة ووزارة العدل.
- التعاون مع الحلفاء والشركاء لتطوير آلياتهم الخاصة بالاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة وتوسيع نطاق التوعية عن طريق تقديم المشورة الفنية وتوسيع نطاق الشراكة مع القطاع الخاص.

الوسائل

- دعم المساعدة الدولية الهادفة للتنمية وتحقيق الاستقرار.
- تنفيذ القانون الأميركي لمكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة يمكن أن يساعد في مكافحة الأموال غير المشروعة والإكراه الاقتصادي.

رابعًا: العمليات السيبرانية

التعريف

استخدام القرصنة أو الفيروسات أو غيرها من الوسائل لإدارة حرب المعلومات أو التسبّب في ضرر مادي أو تعطيل العمليات السياسية أو معاقبة المنافسين الاقتصاديين أو ارتكاب أعمال ضارّة أخرى في الفضاء الإلكتروني.

أمثلة على الخطر الذي تشكّله المنطقة الرمادية على مصالح الولايات المتحدة:

- تعرّض الاستخبارات الوطنية والملكية الفكرية والبنى التحتية الحيوية الأميركية لهجمات إلكترونية من عدة جهات فاعلة.
- تمكن الاستخبارات الصينية من الحصول على أدوات القرصنة الخاصة بوكالة الأمن القومي الأميركية وإعادة توظيفها في شن الهجوم على حلفاء الولايات المتحدة والشركات الخاصة.
- قيام روسيا بهجمات إلكترونية للتدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2016 ومحاولاتها للتدخل في انتخابات منتصف الولاية الأميركية لعام 2018.
- قيام إيران بهجمات إلكترونية على البنوك والشركات والوكالات الحكومية الأميركية في نيويورك.
- قيام كوريا الشمالية بهجوم إلكتروني مدمّر على شركة سوني؛ والسرقات الإلكترونية النقدية.

ردود الحكومة الأميركية

الأطراف الرئيسية: وزارة الأمن الداخلي ومجتمع الاستخبارات ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة العدل ووزارة الخزانة ووزارة التجارة ولجنة الاتصالات الفيدرالية ووزارة الطاقة والبيت الأبيض.

الردع والمواجهة	الاستخبارات والتحقيقات	التكاليف
• قيام وزارة الأمن الداخلي ولجنة الاتصالات الفيدرالية ووزارة التجارة بوضع سياسات ومعايير وتقديم توصيات لحماية الأمن السيبراني. ومساهمة وزارة الخارجية في عقد اتفاقيات دولية مثل اتفاق واسينار واتفاقية بودابست المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية. • تولّي مجتمع الاستخبارات قيادة أنظمة الحماية والتحقيق والتنسيق التابعة للأمن القومي، وتولّي وزارة الأمن الداخلي قيادة الأمن السيبراني المدني للولايات المتحدة وأمن الانتخابات والبنى التحتية الحيوية؛ كما تولّت وزارة الطاقة ومجتمع الاستخبارات ووزارة الدفاع حماية البنى التحتية الحيوية الأخرى في الولايات المتحدة وتوسّعت إلى أوروبا ومجموعة النفوذ الروسي. • يعتزم مركز الذكاء الاصطناعي المشترك وضع سياسة لعمليات الذكاء الاصطناعي المستقبلية التابعة لوزارة الدفاع. • قيام وزارة التجارة بصياغة البحوث المتعلقة بسياسة وأمن الاتصالات. وقيام مجلس أمن الاتصالات والموثوقية وقابلية التشغيل البيني التابع للجنة الاتصالات الفيدرالية بوضع توصيات خاصة لأمن الاتصالات؛ كذلك قيام البيت الأبيض بتحديث خطته الاستراتيجية للبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي.	• قيام مجتمع الاستخبارات بالتحقيق في الهجمات السيبرانية. • قيام وزارة العدل وفريق العمل الرقمي السيبراني التابع لمجتمع الاستخبارات بالتحري ومقاضاة من هم وراء التدخل السيبراني الضار.	• تبنت سايبركوم التابعة لوزارة الدفاع (بمساعدة وكالة الأمن القومي) إستراتيجية "الدفاع للأمام" لإجراء "مشاركة مستمرة". • قيام فرقة العمل الإلكترونية الرقمية التابعة لوزارة العدل بتوسيع مجموعة أدوات الحكومة الأميركية لملاحقة الهجمات السيبرانية الضارة. • قيام وزارة الخزانة بفرض عقوبات، مثل اعتمادها قانون كاستا لمعاقبة أعداء أميركا وقيام البيت الأبيض ووزارة التجارة والخزانة بحظر الأعمال التجارية مع هاواوي وزد تي أي. كما فرضت لجنة التجارة والمالية حظرًا تجاريًا قسريًا على الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة. • التسمية والتشهير (البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة التجارة).

تقييم الحكومة الأميركية

الهيكل البيروقراطي

- الافتقار إلى التنسيق المشترك بين الوكالات.
- الافتقار إلى التوجيه المركزي بين الوكالات.
- ضعف هياكل التنظيم والتقييم داخل الحكومة الأميركية.
- نقص التمويل التقديري يضرّ في ردود الولايات المتحدة من ناحية الابتكار والقدرة على المواجهة.

المواقف السياسية

- ضعف التحالفات والشراكات الدولية يقوّض عمل الأمن السيبراني العالمي (على سبيل المثال: محاربة هواوي).
- ضعف التدابير الهجومية والاستفادة من نقاط القوة الأميركية مثل الشفافية.

القيود التشغيلية

- المعلومات غير المصنّفة والمعلومات البيروقراطية الخام يحولان دون تبادل المعلومات وإفشال عمل الاستخبارات.
- عدم كفاية البدائل لتقنية G5 في الصين.
- استخدام وسائل وطرق غير فعّالة.
- عدم فرض عقوبات كافية لوقف الهجمات الإلكترونية.
- عدم وجود حوافز تشجّع القطاع الخاص للإبلاغ عن الهجمات أو تجنّب التكنولوجيا المحتملة الضرر.

السلطات والمنظور

- الاستراتيجية السيبرانية غير واضحة حول كيفية إنشاء وتوجيه العمل الاستراتيجي من السياسة.

التوصيات

السلطات والصلاحيات

- التصريح بتأمين الموارد اللازمة لتعزيز القدرات الهجومية وقدرات الأمن السيبراني لحماية الانتخابات والاستثمارات في البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص للتقنيات المتقدمة.
- تعيّين منسق سيبراني في مجلس الأمن القومي لتسهيل التعاون بين الوكالات ومنع التضارب وإعطاء الأولوية للدفاع عن الوطن.

سياسات

- تحديد أولويات الاستراتيجية والعمليات السيبرانية ومواءمتها مع الاستراتيجيات التنافسية التي تأخذ في الاعتبار التعقيد المتطور للمجال.
- تطوير نهج شامل ومدوّنة سلوك للقدرات الهجومية والدفاعية.
- ربط العمل السيبراني الهجومي بالعمليات المعلوماتية.
- استحداث نهج موحد لأمن 5G.
- تطوير آليات للتواصل مع القطاع الخاص بناءً على الدروس المستفادة من مركز الصمود والتحليل المالي المنهجي.
- دعم التحالفات والشراكات الإلكترونية في الخارج لتنسيق وبناء القدرة على الصمود.

الأدوات

- تطوير قدرات الولايات المتحدة السيبرانية للدفاع عن أراضيها ومؤسساتها لمكافحة القرصنة والوقاية منها.

خامسًا: العمليات الفضائية

التعريف

مقاطعة أنشطة الفضاء العادية والخدمات الفضائية للمنافسين عن طريق تعطيل المعدّات أو الاتصالات من أو إلى الفضاء أو البيانات أو الآثار التي توفّرها أنظمة الفضاء.

أمثلة على الخطر الذي تشكّله المنطقة الرمادية على مصالح الولايات المتحدة:

يعتمد الجيش الأميركي بشكل كبير على النظم الفضائية في مجال الاتصالات والصور والإشارات الاستخباراتية والاستخبارات الإلكترونية ورصد أحوال الطقس وكشف الصواريخ وشبكات تحديد الموقع والملاحة والتوقيت.

- أسلحة الفضاء المضادة وتشمل أجهزة التشويش على الأقمار الصناعية وأجهزة المخادعة وأسلحة الليزر والهجمات الإلكترونية على الأقمار الصناعية والمحطات الأرضية التي تدعمها.

- قيام روسيا والصين بتطوير واختبار وتشغيل مجموعة واسعة من أسلحة الفضاء المضادة المصممة لتعطيل وتدمير القدرات الفضائية للولايات المتحدة.
- قيام روسيا بالتشويش على النظام العالمي لتحديد المواقع واستهداف الأقمار الصناعية في أوكرانيا، مما أثر على أنظمة الملاحة المدنية والتجارية وأدى إلى إسقاط بعض الطائرات الموجّهة عن بعد.
- نشر القوات الروسية معدّات تشويش متطوّرة في سوريا يحتمل أن تكون قد أثرت على تشغيل الطائرات الصغيرة بدون طيار التابعة للولايات المتحدة في المنطقة.
- قيام روسيا بالتشويش المتقطع على إشارات النظام العالمي لتحديد المواقع في النرويج وفنلندا خلال مناورات حلف شمال الأطلسي والحلفاء مثل مناورات "ترايدنت جنكتشر" في 2018.
- الكشف عن قرصنة النظام العالمي لتحديد المواقع في البحر الأسود، مما جعل السفن تعطي معلومات خاطئة عن موقعها في النظام العالمي لتحديد المواقع تصل إلى 30 ميلًا.

ردود حكومة الولايات المتحدة

الأطراف الرئيسية: البيت الأبيض ووزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات ووزارة التجارة

الردع والصمود	الاستخبارات والتحقيقات	التكاليف
• قيام أجهزة الاستخبارات والقوات الجوية الأميركية بحماية أنظمة الفضاء الأميركية. • انخراط القوات الجوية الأميركية بعمليات دفاعية فضائية نيابة عن وزارة الدفاع. • قيام أجهزة الا ستخبارات بحماية أنظمة الأمن الوطني. • قيام البيت الأبيض بإصدار استراتيجية الفضاء الوطنية 2018. • موافقة الكونغرس على إ عادة تنظيم قوات حرب الفضاء العسكرية في "قانون إقرار الدفاع الوطني" للعام المالي 2020.	• قيام أجهزة الاستخبارات بالتحقيق في أنشطة الفضاء الالكتروني لمعرفة من يقف وراء الهجمات الإلكترونية على الأنظمة الفضائية.	• التسمية والتشهير (البيت الأبيض، وزارة الخارجية، التجارة). • قيام وزارة الدفاع بعمليات فضائية هجومية مضادة.

تقييم الحكومة الأميركية

الهيكل البيروقراطي

- الافتقار إلى التنسيق بين الوكالات الأميركية.
- عدم وجود إشراف أو توجيه مركزي.
- عدم وجود هياكل تنظيمية وتقييمية داخل الوكالات الأميركية يؤثر سلبًا على عمل أنظمة الإنذار الأميركية.
- قيام أكثر من 60 منظمة مستقلة ذات صِلة بالفضاء بأنشطة فضائية وعمليات شراء.

المواقف السياسية

- يتعيّن على وزارة الدفاع أن تحدد علنًا كيف تتقاطع أولويات استراتيجية الفضاء الوطنية مع أولويات استراتيجية الدفاع الوطني.
- يتعيّن على الكونغرس والإدارة التوصل إلى اتفاق حول كيفية تنظيم قوة الفضاء أو فيلق الفضاء.

القيود التشغيلية

- رفض المخابرات الأميركية تبادل المعلومات الاستخباراتية مع الحلفاء والشركاء والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لكونها معلومات غير مصنّفة وخامًا بدون سياق.
- عدم الرد على الهجمات بسبب عدم التوصل إلى الجهة التي تقف وراء الهجمات السيبرانية الفضائية.

وسائل وطرق غير فعّالة

- قِلّة العقوبات التي من شأنها ردع الهجمات.
- عدم وجود حوافز تشجّع القطاع الخاص على الإبلاغ عن الهجمات وتجنّب التكنولوجيا المحتملة الضرر.

السلطات والصلاحيات

- استراتيجية الفضاء غير واضحة بما فيه الكفاية لتحويل السياسة إلى إجراءات.

التوصيات

السلطات والموارد

- الاستثمار في البحث والتطوير من أجل التقدم التكنولوجي في القطاعين العام والخاص على السواء.
- إنشاء قوة / سلاح فضاء لتنظيم العمل واستيعاب التهديدات الأمنية المتزايدة في الفضاء.

السياسات

- تحديد أولويات استراتيجية الفضاء وعملياتها ومواءمتها مع الاستراتيجيات والحسابات التنافسية المتعلقة بالتعقيد المتطور في المجال الفضائي.
- التأكيد على تطوير نهج شامل ومدوّنة سلوك للقدرات الهجومية والدفاعية في الفضاء.
- دعم التحالفات والشراكات الفضائية في الخارج لتبادل المعلومات وتنسيق العمل وبناء القدرة على المواجهة.

الوسائل

- تطوير القدرات الهجومية والدفاعية لحماية الأصول الفضائية الأميركية ولردع الهجمات على أنظمة الفضاء.

سادسًا: الاستفزازات التي ترتكبها القوات الخاضعة لسيطرة الدولة

التعريف

استخدام القوات غير العسكرية أو القوات شبه العسكرية مع خطوط تمويل أو اتصال مباشرة مع الدولة لتحقيق مصالحها، دون الاستخدام الرسمي للقوة؛ وتشمل هذه الفئة الأنشطة العلنية والسرية.

أمثلة على الخطر الذي تشكّله المنطقة الرمادية على مصالح الولايات المتحدة:

تقويض مصالح الأمن القومي الأميركي

- يؤدّي استخدام روسيا وإيران للقوات الخاضعة لسيطرة الدولة والمرتزقة إلى زعزعة الوضع الأمني للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، وبالتالي يؤدّي إلى تصعيد غير مقصود وتقويض المؤسسات المحلية وضمّ الأراضي.

- قامت الصين (قوات خفر السواحل الصينية والميليشيات البحرية التابعة للقوات المسلحة الشعبية) ببناء جزر اصطناعية في جزر "سبراتلي" التي أضافت إليها 3200 هكتار من الأراضي الجديدة – وكذلك بناء مراكز عسكرية في جميع أنحاء جزر باراسيل، منتهكة بذلك معايير الأمن الدولية وتوسيع نطاق السيطرة على الأراضي.
- تورّط كوريا الشمالية وروسيا في الاغتيالات والمحاولات الخارجة عن القانون (مثل اغتيال كيم جونغ-نام وهجمات سكريبل).

ردود حكومة الولايات المتحدة

الأطراف الرئيسية: وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات ووزارة الخزانة.

الردع والصمود	الاستخبارات والتحقيقات	التكاليف
• قيام وزارة الخارجية بممارسة الدبلوماسية وتعزيز التعاون الأمني لدعم التحالفات والشراكات مثل منظمة حلف شمال الأطلسي ورابطة دول جنوب شرق آسيا. • قيام وزارة الدفاع بإجراء مناورات وتدريبات عسكرية ثنائية ومتعددة الاطراف لردع وتثبيط القوى المنافسة وبناء قدرات الشركاء. • تجري وزارة الدفاع عمليات "حرية الملاحة" لتعزيز القوانين الدولية للموارد العالمية المشتركة ولردع التدخل في خطوط الشحن البحري.	• قيام أجهزة الاستخبارات برصد وتحليل طبيعة القوات المنافسة المدعومة من الدولة. • قيام تعاون بين حكومة الولايات المتحدة والحلفاء والشركاء للتحقيق في طبيعة القوات المنافسة.	• تعاون كل من أجهزة الاستخبارات ووزارة الدفاع وبعض الحلفاء والشركاء للقيام بعمليات علنية وسرية لتقويض القوات المنافسة. •قيام وزارتي الخارجية والدفاع بتسمية وفضح تصرفات المنافسين التي تنتهك الأعراف والقوانين الدولية. • قيام وزارة الخزانة بفرض عقوبات على المنافسين الذين ينتهكون القانون الدولي أو يهددون أمن الولايات المتحدة والحلفاء والشركاء.

تقييم الحكومة الأميركية

الهيكل البيروقراطي

- الافتقار إلى التنسيق بين الوكالات لمواجهة القوات المنافسة.
- افتقار الوكالات الأميركية إلى هياكل التنظيم والتقييم.

المواقف السياسية

- وجود تحالفات وشراكات دولية ضعيفة يُلحق الضرر بالجهود الرامية إلى تنسيق العمليات والسرد العام.

- اتسمت السياسة بالبطء والرجعية.
- تفادي المخاطر في الولايات المتحدة يحثّ المنافسين على زيادة التحقيقات والعنف وتحمّل المخاطر.

القيود التشغيلية

- ورود معلومات خام دون سياق وتباين مستويات الوصول إلى التصاريح الأمنية يحولان دون تبادل المعلومات اللازمة بين الحلفاء والشركاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما أن الاستراتيجيات غير الواضحة تهدد بالتصعيد غير المقصود.
- فقدت الصين الكثير من المواقع الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي وحوله.

وسائل وطرق غير فعّالة

- فرض العقوبات والتسمية والتشهير ليست وسيلة فعّالة لردع الاستفزازات.

السلطات والصلاحيات

- عدم اتّباع نهج متماسك لتحويل السياسة إلى إجراءات.
- عدم وضع إيران وروسيا رقابة على الشراكات والكثير من القيود وانخفاض تكاليف الفشل.

التوصيات

السلطات والموارد

- قبول المخاطر المحسوبة على أساس استراتيجيات الردع مع الإشراف المناسب.

السياسات

- تحسين استراتيجيات الردع حيث يتم التنازع على الأراضي أو القواعد والمعايير.
- توضيح الاتصالات الإستراتيجية حول السلوك الذي تعارضه الولايات المتحدة وكيف ستردع الولايات المتحدة مثل هذا السلوك، بما في ذلك إطار العمل للعدوان البحري.
- تمتين الشراكات لتعميق التعاون وتهدئة مخاوف الحلفاء من التخلّي وتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية وتخفيف مخاوف الولايات المتحدة بشأن المتورّطين.

الوسائل

- قيام اتفاقات الوساطة مع الشركاء الإقليميين والقطاع الخاص لتعزيز التجارة البحرية.

التنظيم

اتخاذ تدابير التصدّي والموقف الاستباقي لردع الاستفزاز كجزء من سياسة منسقة تستفيد من مجموعة أدوات واسعة تتجاوز وزارة الدفاع.

سابعًا: القوات الوكيلة

التعريف

الاستخدام المباشر أو غير المباشر للجماعات من غير الدول والجماعات العامة لغرض التخويف العسكري أو السيطرة الإقليمية بغاية ممارسة النفوذ أو تحقيق نتائج سياسية أو أمنية محددة.

أمثلة على الخطر الذي تشكّله المنطقة الرمادية على مصالح الولايات المتحدة:

القوات الوكيلة تهدّد مصالح الأمن القومي الأميركي

- استخدام إيران القوات الوكيلة من أجل تعزيز نفوذها أو من أجل زعزعة استقرار المناطق الرئيسية في الشرق الأوسط (على سبيل المثال: العراق ولبنان وسوريا واليمن) بما في ذلك المؤسسات الشريكة والحدّ من إمكانية الوصول التشغيلي.
- أدّى استخدام روسيا للقوات الوكيلة في أوكرانيا إلى تقويض المؤسسات الأوكرانية وضمّ شبه جزيرة القرّم.
- شكّل استخدام الصين لسفن الصيد التجاري تحدّيًا للوصول البحري الدولي.

ردود حكومة الولايات المتحدة

الأطراف الرئيسية: وزارة الدفاع ومنظمة حلف شمال الأطلسي وأجهزة الاستخبارات ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخزانة.

الردع والصمود	الاستخبارات والتحقيقات	التكاليف
• قيام وزارتي الخارجية والدفاع بالتواصل مع القادة الإقليميين لطمأنة الشركاء وتعزيز التعاون الأمني. • قيام وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتقديم مساعدة دولية في مجال التنمية وتحقيق الاستقرار لتعزيز صمود المؤسسات في البلدان الحليفة والشريكة. • قيام وزارة الدفاع بإشراك الحلفاء والشركاء في المناورات العسكرية وتدريبهم على ردع القوات الوكيلة المنافسة وعلى بناء قدرات الشركاء.	• قيام وزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات برصد وتحليل طبيعة القوات الوكيلة وتتبّع علاقاتها بالإرهاب والتمويل غير المشروع.	• تعاون كل من وزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات وبعض الشركاء الأجانب في القيام بعمليات علنية وسرية لإضعاف القوات الوكيلة المنافسة. •قيام وزارتي الخارجية والخزانة بفرض عقوبات على القوى الوكيلة المتورطة في الإرهاب والتمويل غير المشروع وانتهاك حقوق الإنسان.

تقييم الحكومة الأميركية

الهيكل البيروقراطي

- الافتقار إلى التنسيق بين الوكالات لمواجهة القوات المنافسة.
- وجود ثغرات في الهياكل التنظيمية والتقييمية داخل الوكالات الأميركية.

المواقف السياسية

- وجود تحالفات وشراكات دولية ضعيفة يُلحق الضرر بالعمليات المنسّقة.
- عدم قيام حكومة الولايات المتحدة بإنتاج سرد قوي يثني عن التعاون مع القوات الوكيلة المعادية.
- اعتماد الولايات المتحدة سياسات المشاركة على أساس المبدأ مع قوات الأمن التابعة لها (مثال على ذلك: قيود قانون ليهي) والتي لا يلتزم بها الخصوم.

القيود التشغيلية

- ضعف التحالفات والشراكات وتباين مستويات الوصول إلى التصاريح الأمنية يحولان دون تبادل المعلومات اللازمة بين الاستخبارات الأميركية والحلفاء والشركاء والمنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني.

وسائل وطرق غير فعّالة

- قد تؤدي فرض العقوبات المحدّدة والتسمية والتشهير إلى تقييد بعض أنشطة القوات الوكيلة المنافسة ولكنها غير كافية لإضعافها.

السلطات والموارد

- تتمتع إيران وروسيا بميزة نسبية في انتشار الشراكات القائمة بالوكالة. عدم تحديد السلطة التي ينبغي أن تشرف على الجهود المبذولة لبناء / مواجهة الوكلاء سواء وزارة الدفاع أو أجهزة الاستخبارات (وكالة الاستخبارات المركزية) وبالتالي تحديد الهيئة التي ستتولّى قيادة استراتيجية الوكيل على المدى الطويل والتطوير التشغيلي.

التوصيات

السلطات والصلاحيات

- تعجيل تنفيذ قانون الاستخدام الأفضل للاستثمارات المؤدّية إلى التنمية ومؤسسة تمويل التنمية الدولية الأميركية لزيادة مجموعة الأدوات من أجل تعزيز قوة الدول الحليفة والشريكة والأطراف الثالثة وقدرتها على الصمود.
- توضيح سلطات الحرب الوكيلة (وزارة الدفاع مقابل وكالة الاستخبارات المركزية).
- إدراج موارد الاستقرار في خطط ومبادئ الحرب غير النظامية التابعة لوزارة الدفاع.

السياسات

- فرض تكاليف على الخصوم من خلال:
- الكشف عن دعم المجموعات الوكيلة والشركات الوهمية وأنشطتها المالية.
- معاقبة الكيانات الوكيلة على أنها متواطئة أو منتسبة.
- إيجاد بدائل موثوقة غير حكومية للوكلاء.
- دعم الخصوم السياسيين الذين يتشاركون مصالح الولايات.
- تعزيز الصمود من خلال تنمية قدرة الحكومات الوطنية.

الأدوات

- تقويض الدعم المحلي لأنشطة الوكيل باستخدام عمليات المعلومات والأنشطة الدبلوماسية لزعزعة العلاقات بين الدول الراعية والوكلاء.
- تعزيز التمويل الدولي والتنمية والمساعدة على الاستقرار لمؤسسات البلدان الإقليمية المهددة من قِبل المنافسين في المنطقة الرمادية.
- إجراء مناورات تشمل الحلفاء والشركاء لإثبات حرية الوصول والقدرة.

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتـف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon